

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية

تحت عنوان

فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا

تحت إشراف
أ.د. شام عبد الوهاب

إعداد الطالب
الشيخ أحمد ولد الشيباني

المناقشة	لجنة
رئيساً	أستاذ التعليم العالي جامعة سطيف
مشرفاً ومقرراً	أستاذ التعليم العالي جامعة قسنطينة
مناقشاً	أستاذ محاضر جامعة سطيف
مناقشاً	أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة
	أ.د: صالح صالحي
	أ.د: شام عبد الوهاب
	د: رضوان سليم
	أ.د: مفتاح صالح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية

تحت عنوان

فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا

تحت إشراف
أ.د. شام عبد الوهاب

إعداد الطالب
الشيخ أحمد ولد الشيباني

المناقشة	لجنة
رئيساً	أستاذ التعليم العالي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ التعليم العالي
مناقشاً	أستاذ محاضر
مناقشاً	أستاذ التعليم العالي



والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

تَسْبِيحُكَ يَا رَبِّ

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدًا كثيرًا مباركًا يليق بجلال وجهك وعظير سلطانك أن وفقني
لإنجاز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا مرضيت ولك الحمد بعد الرضى...
أما بعد:

أقدم بالشكر الجزيل، والإمتنان العظيم إلى الأستاذ: الدكتور شمام عبد الوهاب ، على
قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات قيمة وآراء سديدة.
كما أقدم بالشكر إلى كل من ساعدني، من قريب أو من بعيد، على إنجاز هذا العمل.
إلى كل هؤلاء أقول لهم شكرًا، وجزاكم الله غنى خير الجزاء.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من قال فيها خير الأنام - صلى الله عليه وسلم - لما سئل، من أحق الناس بصحبتى يا رسول الله؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك.

إلى رمز الحنان والعطف والحب، إلى التي سهرت الليالي لكي أنام قرين العينين؛ أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها؛

إلى رمز العطاء والبذل والسخاء والضحية، إلى أغلى ما نطقت به شفئائي؛ أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره؛

إلى كل إخوتي وأخواتي ...

إلى زوجتي وكل أفراد عائلتها ...

إلى كل أساتذتي من الإبتدائي إلى مرحلة الدراسات العليا في الجامعة، إلى كل من علمني حرفاً ...

إلى كل زملائي وزميلاتي كلا باسمه ...

إلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون في إتمام هذا العمل ...

الشيخ أحمد

هيكل الدراسة

أ-هـ	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية.....
75	الفصل الثاني:تحليل السياسات النقدية و المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية.....
143	الفصل الثالث: تطور النظام المصرفي الموريتاني
191	الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية بموريتانيا
282	الخاتمة العامة
241-232	قائمة المراجع

الملاحق

الفهارس

المقدمة العامة

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

ويمكن التنويه بإيجاز في هذا المجال إلى ما أشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية نظرا لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر ذات منشأ هيكلي وليست ذات منشأ نقدي، وإلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة، خاصة وإن السياسة النقدية تفقد أحد أسلحتها الرئيسية، وهي أداة عمليات السوق المفتوحة.

أضف إلى ذلك تباين النظريات والأفكار التي ينتهجها الاقتصاديون والتي تمثل أساس الاعتقاد بفعالية سياسة معينة ومدى آثارها على المتغيرات الكلية لأجل ذلك لا بد من وجود إجراءات وتدابير تعمل دور المتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية المقترحة منها، أهدافا ووسائل التي تحتاج أن تحقق لها الاستقرار إذ يوكل هذا الدور للسياسة النقدية المناسبة.

إن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من دول العالم، التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

وقد أثبتت الدراسات التي أجراها الخبراء المتخصصون في هذا المجال أن تعظيم كفاءة الأدوات النقدية المستخدمة في دولة معينة، قد لا يبلغ مداه بمجرد إدخال تعديلات دورية في قيم هذه الأدوات، أو إحلال أداة ذات كفاءة معينة بأداة أخرى تكون أقل كفاءة، وإنما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان، وبصفة خاصة في حالة إدخال تعديلات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي المطبق نفسه كما حدث في بعض الدول الاشتراكية

التابعة للاتحاد السوفييتي خلال العقدين الأخيرين من القرن السابق إلى إتساع نطاق الإصلاح ليشمل محورين آخرين على درجة كبيرة من الأهمية وهما:

أولاً: تغيير شمولي لنوعية الأدوات النقدية المستخدمة بما يتفق مع نوعية النظام الاقتصادي الجديد الذي سنتهجه الدولة المعنية.

ثانياً: تغيير الهياكل الأساسية للمؤسسات المصرفية التي يتم من خلالها استخدام تلك الأدوات، بما يضمن درجة معينة من الانسجام بين تلك الهياكل وبين الأدوات النقدية المستخدمة فيها، فيسهل ذلك تنسيق الحد الأقصى من الكفاءة في استخدام تلك الأدوات، والتوصل إلى الأهداف المرجوة من السياسة النقدية المتبعة.

أما السياسة المالية فإنها تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويجمعهما الميزانية العامة، فالسياسة المالية تباشر عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة أو عليهما معاً.

تعتبر عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، بما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، ويوجد الاستقرار الاقتصادي، في إطار المبادئ التي تتبناها، والأسس التي تقوم عليها.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

بقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي احتاحت العالم سنة 1929، إلا أنه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية

قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير ماينرد كيتز في مؤلفه " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود " مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كيتز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مصادر الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلاً عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاماً عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

في بداية الثمانينات شهدت موريتانيا أزمة اقتصادية حادة تمثلت في حالة من عدم الاستقرار في القطاعات الأساسية، كانت بسبب البطالة والتصحر وتبعات حرب الصحراء الغربية وتأثرت الثروة الحيوانية من الجفاف ولم تكن الزراعة تمثل سوى 30% من الناتج المحلي الإجمالي إلى سنة 1989 ولم تعد معتبرة بسبب التغيرات في السوق العالمية للحديد وانعكاساتها على القطاع المنجمي في موريتانيا، وفي تلك الفترة لا يزال القطاع الزراعي شبه إقطاعي.

وتبعاً لهذا تبنت موريتانيا برامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسية النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات، كما تؤثر أيضاً على سعر العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها أن تحقق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هي انعكاسات السياسة النقدية و المالية التي تم اتباعها و الاجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا ؟

يشترك من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على التوازنات الاقتصادية الكلية؟

- ما هو انعكاس الإجراءات المطبقة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي؟

- ماهي المراحل التي مرت بها السياسات و المالية في الاقتصاد الموريتاني؟

للإجابة على هذه الأسئلة نقوم بطرح مجموعة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه .

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضيات أساسية هي:

- لقد ساهمت السياسة المالية و النقدية المتبعة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

- هناك تأثير سلبي للسياسة النقدية و المالية على الجانب الاجتماعي.

أهداف البحث

- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية و المالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية

- إيضاح إيجابيات و سلبيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

إن الأولوية تتجسد في معرفة مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي كمنهج للتغلب على اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى رغبتنا في إضافة دراسة من هذا النوع. ذلك لأن الدراسات التي عاجلت هذا الموضوع في موريتانيا تعتبر قليلة.

أهمية الموضوع

يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية و المالية في الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدواتهما التي تساعد، على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

تحديد إطار الدراسة

الإطار المكاني هو دراسة حالة موريتانيا.

أما الإطار الزمني للدراسة فقد ارتأينا أن نبدأه من حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا عام 1985م و نختتمه عند السنة 2010م نهاية الخطة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في موريتانيا.

منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة المتمحورة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وعلى اختيار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تعرضنا إلى مفهوم السياسات النقدية والمالية وعناصرها وهذا في الفصل الأول، والمنهج التاريخي والتحليلي في الفصل الثاني والثالث، أما الفصل الرابع والأخير فقد إستخدمنا فيه المنهج الإحصائي.

محتويات الدراسة

لقد تناولنا الموضوع في أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

الفصل الثاني: تحليل السياسات النقدية والمالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية

الفصل الثالث: تطور النظام المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع: فعالية السياسات النقدية والمالية في موريتانيا في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

تمهيد

تستخدم الدولة السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار، وهذا لا يعني ثبات المستوى العام للأسعار وإنما يعني ارتفاعه بمعدلات مقبولة.

وقد أصبح للسياستين المالية والنقدية دوراً أساسياً في نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، وتحقيق أهدافها. ولهذا قسمت الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية الأول يتعلق بمفهوم النقود وتطورها والثاني عن التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها أما المبحث الثالث فيتناول السياسة المالية وعناصرها.

المبحث الأول: مفهوم النقود وتطورها

المطلب الأول: نشأة النقود ووظائفها

أولاً: نشأة النقود

لم تنشأ النقود دفعة واحدة، بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن وهي مرحلة الاقتصاد النقدي، وسوف نتعرض سريعا لهذه المراحل كما يلي:

1- مرحلة الاكتفاء الذاتي:

تميزت هذه المرحلة بأن الفرد أو العائلة لا ينتجون إلا قدر استهلاكهم حيث لم تكن هناك حاجة إلى التفكير بإيجاد حاجة للتبادل¹، لأن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

2- مرحلة المقايضة:

امتازت المجتمعات البدائية بازدياد اعتماد الأفراد على أنفسهم لتوفير حاجاتهم الأساسية، فقد كانت الغاية من الإنتاج هي إشباع الحاجات مباشرة.

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 13-14.

وكانت كل جماعة تنتج لنفسها ما تحتاج إليه من طعام وملبس وأدوات وسلاح، وتعمل على تخزين الفائض عن حاجاتها لاستهلاكه خلال العام عند الحاجة إليه.¹

ومع تطور تلك المجتمعات أخذت حاجاتها الأساسية بالازدياد والتنوع، وأخذ التخصص يظهر، وصار من الصعب أن توفر كل جماعة ما تحتاج إليه من أدوات أو طعام... أو غير ذلك بنفسها.

أدى هذا التطور بالإضافة إلى نم القوى الإنتاجية، وزيادة إنتاجية العمل إلى انتقال تلك المجتمعات البدائية من مرحلة الإنتاج الذي يكفيها بالكاد إلى مرحلة جديدة هي مبادلة ما يفيض عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها، وهذا ما يعرف بنظام المقايضة.²

وبناء عليه يمكننا تعريف المقايضة على أنها: "عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى أو خدمات مقابل خدمات أخرى لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود"³

وبمرور الزمن عرف الإنسان مشاكل المقايضة وهي:

أ-عدم توفر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات.

ب-عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة.

ت- صعوبة توافق رغبات البائعين مع المشترين.

ث-عدم قابلية السلع للتجزئة.

ج-عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو أداة الادخار.⁴

3- مرحلة الاقتصاد النقدي:

أدت المشكلات التي تعرض لها الإنسان في ظل نام المقايضة إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي، أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلاته لحاجاته، ويعيش المجتمع الإنساني -حاليا- مرحلة الاقتصاد النقدي.⁵

¹ دويدار، دروس في الاقتصاد، الكفراوي،- النقود والمصارف، ص : 18.

² عبد الله، النقود والبنوك، دروس في الاقتصاد، ص15.

³ طارق محمد خليل الأعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك، سلسلة عالم المعرفة، ص4.

⁴ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 28، ص16-17.

⁵ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2009، ص14.

المطلب الثاني: تعريف النقود ووظائفها.

أولاً: تعريف النقود

هناك عدة تعاريف للنقود، فمثلاً عرفها steiner, shapiro and salomom بأنها "شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولاً من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع"¹ بينما عرفها (keynes) بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

وتعرف أيضاً بأنها "كل ما يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للتبادل ومقياس للقيمة"².

ثانياً: وظائف النقود

يمكن تلخيص وظائف النقود في أربع وظائف أساسية للنقود وهي:

1- النقود كوسيط للمبادلة

وتعني هذه الوظيفة أن النقود تلعب دوراً مهماً في تسهيل عملية شراء وبيع السلع والخدمات. وقد جاءت هذه الوظيفة كمرحلة لاحقة للتطور من اقتصاد المقايضة حيث كانت تتم مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى، بينما في اقتصاد النقود فتتم هذه العملية من خلال مبادلة السلع بالنقود ومن ثم مبادلة النقود بسلع أخرى.

وقد أدى استخدام النقود بهذه الخاصية إلى إيجاد فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع، وهذا أدى بدوره إلى حرية أكبر في الاختيار لدى الأفراد، ناشئة عن طبيعة النقود وإمكانية الاحتفاظ بها لفترة معينة من الزمن، تفصل بين عملية الشراء و البيع، مما أعطاهم استقلالية أكبر في اختيارهم من السلع والخدمات.³

2- النقود كمعيار للقيمة ووحدة الحساب:

عانت النقود السلعية من مشكلة التغير في القيمة من فترة لأخرى خلال السنة الواحدة ومن مكان إلى آخر في المجتمع الواحد. وهذه المشكلات تجاوزتها النقود الحديثة، ابتداءً من النقود المعدنية وحتى النقود الورقية

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص20.

² ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008 - 2009 ، www.pdfactory.com ، ص27.

³ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، 2005، ط1، عمان، ص 22-23.

والائتمانية وحديثا، تقوم النقود بوظيفة قياس القيم باعتبارها وحدة معيارية تقاس بها قيم السلع والخدمات في عمليات التبادل عاجلة أو آجلة، كما تقاس بها الثروات.¹

وبذلك فإن النقود تعتبر جهاز للثمن كفيلا بتسهيل تبادل وتحقيق كفاءة أكبر في الإنتاج والاستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل. وذلك من خلال معادلة المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحدية للإنتاج في كل وحدة إنتاجية أو استهلاكية.²

3- النقود كمستودع للقيمة

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة كما أن هناك سلعا لا يمكن تخزينها أصلا أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة لحزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن حزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها. وبهذا المعنى، فإن حزن القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل ويرى كثيرون أن ذلك يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة.

4- النقود وسيلة للدفع المؤجل

وتعني هذه الوظيفة قيام النقود بسداد الديون أو المدفوعات التي يقع موعد استحقاقها في المستقبل، وقد برزت أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر، بسبب اعتماد العديد من الفعاليات الاقتصادية في إبرام العقود والصفقات التجارية على أساس تسديد قيمة مدفوعات هذه العقود والصفقات في المستقبل، أو على شكل أقساط دورية أو دفعة واحدة في وقت لاحق لوقت إبرام العقود.

وقد استطاعت النقود تأدية هذه الوظيفة من خلال قبولها العام كوسيط للمبادلة بين الأفراد، وهناك عوامل تحد من إمكانية قيام النقود بهذه الوظيفة، وأحد أهمها هو وضعها القانوني، أي كونها ذات قابلية على إبراء الذمم، بمعنى أن الدفع يكون مقبولا لدى المحاكم المحلية.³

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2010، عمان، ص 36.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، نفس المرجع، ص 36.

³ أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص 27.

وأيضاً فإن كفاءة النقود بوصفها أداة للدفع المؤجل، يرتبط أيضاً بثبات قيمتها أو قوتها الشرائية، وربما يأتي الانتقاد الوحيد على وظيفة النقود، من الصفة الأخيرة لها، ذلك أن عدم ثبات قيمة النقود كأداة للدفع المؤجل، قد يؤدي إلى خسارة أحد طرفي العقد في المعاملة التجارية.

المطلب الثالث: أنواع النقود وخصائصها

لقد تطورت النقود على مر العصور من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم قد لا يكون له كيان مادي أو أي قيمة ذاتية على الإطلاق طالما اتفق أفراد الجماعة على قبوله كنقود، ولأن الصور الرئيسية للنقود ذات خصائص مشتركة فقد أمكن تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع، وأفضل هذه التقسيمات هي تتبع التطور التاريخي لطبيعة النقود ولمصدر قيمتها، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع وهي:

أولاً: النقود السلعية

إن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وتعقد هذه العملية، دفع بالجماعات الإنسانية إلى التفكير باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى. وقد تحددت السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها، ففي المجتمعات الزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدة هي رأس القيم.¹

والنقود السلعية هي: نقود مكونة من سلع مثل القمح أو معادن مثل الذهب أو الفضة، فهي نقود بطبيعتها إلى السلع المكونة منها النقود.²

ولكن مع استمرار دوران عجلة التطور في الحياة هر عجز السلع عن القيام بدورها كوسيط للتبادل ويكمن هذه العجز في:

—قابلية هذه السلع للتلف.

—عدم ثبات قيم السلع وتأرجحهما ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للعرض والطلب.

—صعوبة تخزين السلع وارتفاع تكاليفه.

¹ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص:56.

² صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية،

-صعوبة حملها ونقلها من مكان لآخر.

-الأخطار التي تتعرض لها خلال النقل.

-اقتصار السلع على المجتمع الذي توجد فيه، وعدم صلاحيتها في غيره كوسيط للتبادل.¹

-صعوبة تجزئة تلك السلع حتى تتلاءم مع السلع صغيرة القيمة.

النقود المعدنية

تعتبر نوعاً من النقود السلعية إلا أنها امتازت بخصائص وقد ظلت النقود الذهبية والفضية صالحة لاستخدام الناس كعملة على مدار تاريخ البشرية الطويل، كما لت تمثل الأساس لتحديد أسعار جميع السلع والخدمات الأخرى، بل ظل الذهب والفضة الأساس الذي تنسب إليه جميع العملات التي عرفتها البشرية حتى وقتنا الراهن، وذلك للأسباب التالية:

- سهولة الاختزان عبر الزمن، فالذهب والفضة لا يتلفان؛²
- التجانس والتماثل بين أجزائه، إذا تم التقسيم إلى وحدات نمطية؛
- القابلية للتجزئة لوحدات متماثلة تماماً؛
- ارتفاع قيمة المعدن بحكم ندرته النسبية؛
- تتمتع المعادن النفيسة بثبات نسبي في قيمتها السوقية.

ثانياً: النقود الورقية

إن النقود الورقية التي نتداولها اليوم بشكلها ونظامها هي نتيجة لتطور امتد حقبة طويلة من الزمن، وقد سميت هذه الأوراق (البنكنوت) وهو تعهد مصرفي يدفع مبلغ من النقود المعدنية لحامل الورقة عند الطلب.³

وفي مقابل الإبداع كان الصاغة يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له بمقتضاه أنه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه، ولكن ما لبث أن تخلو عن حمل الذهب واكتفوا بنقل ملكية الشهادات، وساعد على ذلك ثقة الأفراد في قدرتهم على تحويل الشهادات إلى ذهب متى شاؤوا وبذلك لم تعد الشهادات ممثلة للنقود فحسب بل أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود وبالتالي فهي أول أشكال النقود الورقية. ويمكن تقسيم الأوراق النقدية إلى ما يأتي:

¹ القرّة الداغي، أثر التضخم والكساد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص 509.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 9.

³ عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 101.

1- الأوراق النقدية النائبة

وهي صكوك تمثل كمية النقود المعدنية أو السبائك الذهبية المودعة في البنك، فهي تنوب عن النقود المعدنية في التداول، وتستمد قوتها الشرائية من النقود المعدنية التي تقابلها، ويكون غطاؤها من النقود المعدنية 100% ويرجع السبب في إحداث هذا النوع من الأوراق إلى الحفاظ على النقود المعدنية من السرقة والضياع، وكانت الأوراق النقدية النائبة تلقى قبولا عاما لكونها قابلة للصرف بالذهب، فإذا توجه حامل الورقة النقدية إلى البنك طالبا الوفاء بقيمتها من الذهب فإنه يجب طلبه¹، وهذا النوع من الأوراق النقدية ليس له وجود في عصرنا الحديث.

2- الأوراق النقدية الإلزامية

إن هذا النوع من النقود هو الشائع اليوم، وقد بدأ التداول بها منذ الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، حيث أعلن عن عدم قابلية صرف الأوراق النقدية إلى ذهب، وتحللت بنوك الإصدار من الارتباط بين هذه الأوراق، فسميت أوراقا نقدية إلزامية، ولا يشترط أن يكون مقابلها نسبة معينة من الذهب أحد عناصر تغطيتها، كما أن قوة الأوراق النقدية الإلزامية الشرائية أصبحت تنخفض وترتفع الكميات التي تطبعها البنوك المركزية وحسب مقابلتها لعناصر التغطية².

3- الأوراق النقدية الوثيقة

وهي التي تكون تغطيتها المعدنية جزئية، حيث يكون الذهب أو الفضة جزءا من الغطاء والجزء الآخر يستند إلى ثقة الناس بالجهة التي أصدرت تلك النقود، لذلك سميت نقودا وثيقة، ومع ذلك فإنها كانت قابلة للصرف، إذ كانت تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب³.

وتتميز الأوراق النقدية بعدة مزايا منها:

أ- سهولة حملها، حيث أنها أخف حملا من النقود المعدنية.

ب- إمكانية إصدارها بفتات متفاوتة تتلاءم وحجم المعاملات المختلفة.

ت- تعتبر وسيلة ميسرة لمواجهة التمويل الحكومي عند الضرورة.

ومع وجود هذه الميزات للأوراق النقدية إلا أنها لا تخلو من العيوب، ومن عيوب الأوراق النقدية ما يأتي:

¹ النجار، عبد الهادي: الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م، ص140-141.

² عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت، 1988، ص70.

³ النجار، الإسلام والاقتصاد، مرجع سابق، ص142.

أ- الإفراط في إصدار الأوراق النقدية الذي يؤدي إلى التضخم، ومن ثم ارتفاع الأسعار واضطراب أحوال المجتمع.

ب- خطر الفوضى في المعاملات المالية والدولية، فنظام الورق لا يضمن استقرار أسعار الصرف كما يضمنها نظام النقود الذهبية.

ثالثا: نقود الودائع

تنشأ النقود المصرفية من الودائع تحت الطلب التي يودعها الأفراد أو الهيئات لدى البنوك التجارية، ومن هنا جاءت تسميتها بنقود الودائع، فهذه النقود ما هي إلا مجرد تعهد بالدفع من جانب البنوك التجارية، وتنتقل ملكية النقود المصرفية من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات، وكما هو معروف فإن الشيك عبارة عن أمر بجه من المودع (الدائن) إلى البنك (المدين) لكي يدفع لحامله مبلغا من النقود، وعليه فإن هذه النقود ليس لها كيان مادي ملموس، وإنما توجد في صورة حسابات بدفاتر البنوك، وهذه الحسابات (الوديعة) هي التي تعتبر نقودا وليس الشيكات فالشيك هو مجرد أداة تحول هذه النقود أو وسيلة لنقل مديونية البنك من شخص إلى آخر.¹

رابعا: النقود المساعدة

هي النقود التي تصنع من المعادن أو الورق بهدف إتمام المعاملات ذات القيم الصغيرة، ومن الأمثلة على النقود المساعدة أوراق النقد -أو المسكوكات- فئة 5 قروش، 10 قروش، وتقوم بإصدارها وزارة الخزانة أو المالية.²

خامسا: النقود الإلكترونية

نتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية في السنوات القليلة الماضية وانتشار استخدام الحاسوب والإنترنت وعلى كل المستويات الفردية أو الجماعية وفي جميع دول العالم، فقد ساعد على ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال النقود تسمى بالنقود الإلكترونية.

1- تعريف النقود الإلكترونية

"تعرف النقود الإلكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها".

¹ سامي محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007، ص23.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص28.

ويعرفها بعض الاقتصاديون بأنها عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات"¹

2- أشكال النقود الإلكترونية

يرتبط تعدد أشكال النقود الإلكترونية بمدى التطور الذي يجري على استخدام أجهزة الحاسوب وعلى استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وتاريخيا اتخذت النقود الإلكترونية أشكالا متعددة وهي:²

أ- البطاقات البلاستيكية

تعتبر البطاقات الائتمانية أكثر الأنواع شيوعا واستخداما لهذا النوع من النقود الإلكترونية وهي البطاقات التي تستخدم لتسديد قيمة مشتريات العميل سواء كان ذلك من خلال شبكة الأنترنت أو الشراء من المتاجر التي تقبل بهذا النوع من البطاقات وفيما يلي نستعرض ثلاثة أنواع من البطاقات البلاستيكية المتداولة حاليا:

-بطاقات الدفع

وهي التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية ويتم التحكم بها عن طريق البنك.

-البطاقات الائتمانية

وهي التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات من دفع أجل لقيمتها.

-بطاقات الصرف الشهري

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.³

3- النقد الرقمي

يقصد بالنقد الرقمي الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الأنترنت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاثة أطراف لضمان كفاءته وسلامة التعامل به وهذه الأطراف هي:

-العميل؛

¹ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان 2007، ص83.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص57.

³ طارق محمد خليل الأعرج مقرر: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص24.

-المتجر؛

-المصرف.

كما يشترط أيضا وجود برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومتعد لشبكة الإنترنت.¹

4-التحويلات المالية الإلكترونية

يقصد بنظام التحويلات الإلكترونية عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرف آخر. ويساعد هاذ النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم ودون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية، أو البطاقات، كما يساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية.

المطلب الرابع: النظم والقواعد النقدية

يشمل النظام النقدي جميع أنواع النقود في الدولة كما يشمل جميع المؤسسات التي تكون لها السلطة والمسؤولية في خلق النقود، بالإضافة إلى كل القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المنظمة لعملية خلق النقود وإعدامها.²

أولاً: مفهوم النظم النقدية

من الملاحظ أن هناك فرقا بين النظام والقاعدة النقدية، فالنظام النقدي المحلي يعرف بأنه مجموعة القواعد والإجراءات التي يقرها مجتمع ما، بهدف إصدار النقود والمحافظة على قيمتها التبادلية، وسحبها من التداول عند الضرورة، وبمعنى آخر فهو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة القواعد المنظمة للعمليات التالية:³

- تحديد وحدة النقد الأساسية "وحدة التحاسب" وكذا الأنواع الأخرى من النقود المتداولة.
 - تحديد نسب المبادلة بين الأنواع المختلفة من النقود ووحدة التحاسب.
 - ضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتهائي من التداول.
 - تعيين الجهات المختصة بإصدار كل نوع من أنواع النقود المتداولة بما في ذلك "وحدة التحاسب"
- أما القاعدة النقدية فهي: المقياس الأخير الذي يتخذه أفراد المجتمع أساسا لحساب القيم الاقتصادية لمقارنة بعضها ببعض.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص58.

² نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007، ص83.

³ تصنف النقود على أساس مدى هائية قبول الأفراد لها إلى نوعين: نقد أساسي أو انتهائي، ونقد غير انتهائي أو مشتق، فالنقد الانتهائي هو الذي تتحدد طبيعته بنوع القاعدة النقدية السائدة، أما النقد غير الانتهائي فهو نقد اختياري، يتركز على النقد الانتهائي، ويستند قبول الأفراد له إلى قابليته.

ثانيا: أنواع القواعد النقدية

1- القواعد النقدية السلعية

عبر الأوضاع الاقتصادية الماضية فإن الحكومات تقوم باختيار أحد القواعد النقدية المتعامل بها وذلك بناء على بعض الخصائص التي تتميز بها القاعدة النقدية الجيدة.

وهناك ثلاث قواعد رئيسة مستخدمة دوليا وتختلف من دولة لأخرى بناء على أوضاع تلك الدولة وملائمة القاعدة لاقتصادها وهذه القواعد هي:

أ- قاعدة الذهب

وتعني اعتماد الذهب كأساس للقيمة وإمكانية تحويل الذهب إلى أي نوع من أنواع النقود وكذلك تحويل النقود سواء كانت ورقية أو على شكل عملة مساعدة أو حسابات جارية إلى ذهب ولأن الذهب يعتبر ثروة ذات قيمة مهمة فإن معظم دول العالم تستطيع أن تبيع أو تشتري أو أن تستثمر بواسطة الذهب كوسيلة لسداد القيمة.

الأشكال المختلفة لقاعدة الذهب

● نظام المسكوكات الذهبية

وهذا نظام يقوم على أن تلتزم الحكومة بتوفير عملة ذهبية ذات فئات صغيرة للتداول العام. وكان هذا النظام مصحوبا بحرية سك الذهب أي إعطاء الحق للأفراد في أخذ كميات غير محددة من الذهب غير المسكوك إلى إدارة سك النقود في الدولة وتحويله إلى عملة دون أرباح للحكومة نظير هذه العملية ولكن بعض الحكومات كانت تتقاضى مصاريف ونفقات سك العملات الذهبية.¹

● نظام السبائك الذهبية

يسري هذا النظام في الدولة إذا كانت الحكومة والبنك المركزي على استعداد لشراء وبيع أي كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة. وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب.

● نظام الصرف بالذهب

إن هذا النظام وضع أصلا بواسطة الدول الكبيرة وذلك لتمكين مستعمراتها من الاحتفاظ بقيمة ذهبية لعملائها.

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص34.

ب-قاعدة المعدنين

والمقصود بالمعدنين هنا الذهب والفضة، وقد استخدمت هذه القاعدة في نهاية القرن الثامن عشر، ويتم تحديد قيمة الوحدة الواحدة (النقدية) بوزن معين من المعدنين، كأن نقول أن الدولار الأمريكي يساوي (1 : 15) أي وحدة واحدة من الذهب وخمسة عشر وحدة من الفضة.

وحتى تعمل هذه القاعدة في ظروف مثالية يتوجب توافر مجموعة من الشروط هي:

أ-الحرية المطلقة في التحويل من أي نوع من النقود المتداولة إلى ذهب وفضة والعكس صحيح.¹

ب-حرية سك الذهب والفضة.

ت-تساوي القيمة السوقية للعملة مع القيمة القانونية التي أقرتها الدولة.

ت-قاعدة النقد الورقية أو الإلزامية

تعرف القاعدة الائتمانية للنقد بأنها نظام لا تعرف في ظله وحدة التحاسب وبالتالي لا يصبح النقد الانتهائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية.

ففي ظل القاعدة الائتمانية للنقد أصبح النقد الورقي الاختياري نقدا إلزاميا أي غير قابل للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي وأصبح نقدا انتهائيا أو أساسيا تعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة له، وأصبحت نقود الودائع النوع الوحيد للنقد الاختياري المتداول.²

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص47-48.

² محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص

المبحث الثاني: التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وأيضاً لحماية العملات الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لدراسة السياسة النقدية لا بد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف نتعرض لتعريف السياسة النقدية أولاً ومراحل تطورها ثانياً.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

توجد عدة تعاريف للسياسة النقدية ونختار منها مجموعة من التعاريف حيث تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹

كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية."²

ثانياً: تطور السياسة النقدية

نظراً لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى أربعة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى

كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929، الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش³، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

¹ عبد المجيد قوي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص6.

² مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

³ عيحيوي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة والاقتصادية الدولية والعولمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من الهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ص7.

المرحلة الثانية

بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كيتز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي على استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا نادى كيتز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد.¹

وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن إيجاد حلول لأزمة 1929، حيث بدأ يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ لكيتز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية الذي يستند إلى الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كيتز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكل في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكيترية من علاج الاختلالات.²

المرحلة الثالثة

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها يتم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.³

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية لها أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تحقيق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

¹ بن حمود سكيبة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ط1، 2006، ص425.

² يوسف كمال، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 1996، ص10.

³ سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1989، القاهرة، ص144-149.

المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية

من خلال التجارب الماضية للسياسة النقدية فيمكن أن نلاحظ أنها لا تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها لوحدها فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية لهذا يجب أن نتعرض إلى هذه العلاقة على النحو التالي:

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: "مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية"¹

كما يعرفها أحد الباحثين بأنها: "الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية."²

من خلال هذين التعريفين نلاحظ بأن السياسة الاقتصادية تتضمن العديد من السياسات، كالسياسات النقدية والسياسات المالية والتجارية.... وغيرها.

ومن هنا تبدو لنا العلاقة كبيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة تعد إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وأداة من أدواتها وهي جزء من أجزائها العملية المتعلقة بالمجال النقدي والائتماني.

كما يجب أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضاً تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من وحدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضاً لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضي على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

ثانياً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

يمكن استخدام كلا من السياستين النقدية والمالية من أجل تحقيق أهدافهما ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة الركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبنفس الوقت يتم تطبيق

¹ صالح صالح، عنوان المدخلة، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية "الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أبريل 2010، ص8.

² صالح صالح، نفس المرجع، ص9.

سياسة نقدية توسعية والتي تتم عن طريق القرض الرخيص (انخفاض سعر الفائدة) وهذا يساعد على زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.¹

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فيتم سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية القرض الغالي (رفع الفائدة) مما يساعد على انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد.

من هنا تبرز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إذا أنه مع تطور الأسواق المالية تبرز ضرورة إنشاء مكتب مستقل لإدارة الدين لتحقيق الأهداف من استراتيجية الدين العام، وهنا يمكن الاستفادة من خبرة البنك المركزي في مجال إدارة الدين العام وتحديد الأهداف الرئيسية لسياسته النقدية والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف وذلك من خلال التنسيق والتشاور مع الحكومة بحيث لا تتعارض أهداف السياسة النقدية والأهداف العامة للدولة.

وفيما يلي أبين باختصار التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية.

1- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

إن السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطات النقدية المشرفة على العملة في الحد من العجز المالي التضخمي المستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

2- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

وقد أوضح تايلور Taylor (1995) في أحد إسهاماته إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد، أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يساهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية.²

¹ زهوان العمار، محاضرة بعنوان السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، لدوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 21/ 5/ 2012 ص7.

² John B. Taylor, « Munetary ploicy Implication of greater fiscal discipline » in « Budget Deficit and Debt : Issues and options », federal Reseral Resrve Bank of Kanses , city 1955, p153.

وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغيير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من عجز الموازنة سيؤثر بدرجة كبيرة على الاستمرار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعد في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق.

المطلب الثالث: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في¹:

- الحكومة
 - القطاع العائلي
 - القطاع المالي الخاص
 - القطاع غير المالي الخاص
 - القطاع المالي العام
 - القطاع غير المالي العام
 - القطاع الخارجي
- القطاع الخاص
- القطاع العام

وسنقوم باختصار بشرح هذه القطاعات وذلك على النحو التالي:

أولاً: القطاع الحكومي

تلعب الحكومة دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

ولذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى المعلومات عن هذا القطاع لما له من ارتباطات وثيقة مع كافة المؤسسات التي تعمل داخل النشاط الاقتصادي.

¹ مصطفى رشدي شححة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

ثانيا: القطاع المالي الخاص والعام

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في إعداد خطط التنمية وغيرها.

وتكمن هذه الأهمية في ثلاثة محاور رئيسيو هي:

أ- دوره النشاط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب-خروجه عن النشاط التقليدي القديم وقيامه بأدوار ومهام جديدة.

ت-جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.¹

فالقطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادّخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي.

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلًا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.²

بهذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

ثالثا: القطاع الخارجي

يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذا لتصريف الفائض في عرضها إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي.³

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص:72.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003، ص:5.

³ علي توفيق، معبد على الخارجي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص27.

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

ويمكن أن نقسم أهداف السياسة النقدية إلى ما يلي:

أولا: الأهداف الأولية

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها.¹ هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد.² مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (العامة) مثل الاحتياطات الكلية (الاحتياطات، الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية) أو أسعار الفائدة (سعر

¹ فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:146.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص:11.

الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

ثانيا: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعرف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية بأنها "مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل بين فيما بين أدوات السياسة النقدية والأغراض النهائية. وتتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد، وأسعار الفائدة والائتمان المتاح، والأساس النقدي، أو أي متغير آخر قد تراه السلطات النقدية ملائما كهدف وسيط لسياستها النقدية¹. وفي حالات كثيرة فإن هذه الأهداف يمكن استخدامها كمؤشرات لمسار حركة آثار السياسة النقدية المطبقة. وإن كان هذا الموضوع يشكل محورا هاما من محاور إطار عمل السياسة النقدية، فإنه لا يزال محلا لاختلافات جوهرية فيما بين وجهات نظر الاقتصاديين. ففي حين يرى أنصار المذهب النقدي ضرورة اختيار السلطات النقدية لأهداف كمية لسياستها النقدية من خلال التحكم في مستويات النمو في عرض النقد.

وبالتالي تبني أسلوب القاعدة النقدية على الغالب. يرى غير النقديين - وعلى الرغم من اعترافهم بأن للنقود أهميتها، أن التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي لها تأثير هام في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإنهم يعطون اعتبارات أساسية لتبني أهداف سعرية من خلال اختيار سعر الفائدة كهدف وسيط يمثل حلقة الوصل بين النقود والإنتاج. واختيار عرض النقد كهدف من قبل أنصار المذهب النقدي قائم على أساس مجموعة فرضيات أو مبادئ يعتنقها النقديون منها، على سبيل المثال، اعتبار أن عرض النقود متغير خارجي يمكن التحكم به على المدى الطويل، وأن اتجاه علاقة السببية في معادلة التبادل ينتقل من النقود إلى الأسعار والإنتاج، وأن الأثر النهائي الأكثر قوة هو ارتفاع الأسعار ثم استقرار دالة الطلب على النقود، ووجود فترة إبطاء في انتقال أثر السياسة النقدية، وبالتالي ضرورة تجنب السياسات المالية التنشيطية ومهما يكن فإننا نرى ما يلي:

أ- أن مسألة اختيار أهداف وسيطة للسياسة النقدية لا بد وأن تتم في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصادات المعنية، واستنادا إلى دراسات تحليلية للسلوك الاقتصادي بما في ذلك دالة الطلب على النقود، إضافة إلى توجهات السياسة الاقتصادية العام.

ب- إن قيان السلطات النقدية باختيار هدف وسيطي معين لسياستها النقدية لا يعني ضرورة التزام هذه السلطات بهذا الهدف طوال الوقت وعلى مر الزمن ذلك أن مثل هذا الهدف لا بد وأن يكون محلا للمراجعة في ضوء متغيرات هيكلية وسلوكية قد يشهدها الاقتصاد.

¹ ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة من (1980 - 2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول 2007.

ت-تعتبر أعمال البنوك المركزية فنا، وبالتالي فإن هناك أسبابا قوية للاعتقاد بأن آثار الإجراءات النقدية يمكن أن تتحول من خلال عدة قنوات مثل حجم الائتمان المتاح، وأسعار الفائدة، وعرض النقد والوضع العام للسيولة في الاقتصاد.

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

يمكن إجمالاً تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي:

1-استقرار المستوى العام للأسعار

حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء .

2- العمالة الكاملة: يعتبر تشغيل الأيدي من الأهداف العامة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

3-زيادة النمو الاقتصادي: هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

4-تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.¹

المطلب الخامس: أدوات السياسة النقدية

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها "الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة."²

تستخدم البنوك المركزية عدد أمن الأدوات النقدية كأسلحة لها لتتمكن من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا الإدارة المعروض النقدي للدولة للأهداف وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها. ورغم أن

¹ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006،

ص14.

² المرجع نفسه، ص14.

مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك يعتبر محدودا، إلا أن الباحثين في مجال النظرية النقدية اعتادوا تصنيف كل منها تحت مسميات مختلفة، غير أننا سنصنف هذه الأدوات إلى:

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يدخل هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن، ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

1- سياسة معدل إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.¹

ويعرف أيضا بأنه "السعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي يجوزها أو الاقتراض بضمن الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.²

وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

فإذا تعتمد البنك المركزي رفع سعر الخصم فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تعتمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها مغبة الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك. ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضاً مما قد يمكنه من

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص153.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص185.

توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار.¹

2- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري

تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود، لأنها تؤثر في كل من الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية، وكذلك على حجم المضاعف،² وتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ نسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بحيث توضع هذه الاحتياطات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي. أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه. فمثلا إذا كان لدى البنوك التجارية ودائع نقدية قدرها (10) مليون دينار، وكانت نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري هي (20%) فإن أقصى حد يمكن لهذه البنوك أن تولده هو (5) مليون دينار فلو قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي إلى (25%) فإن أقصى حد يمكن توليده هو (40) مليون دينار، بينما لو قام البنك المركزي بخفض هذه النسبة إلى 10% فإن أقصى ما يمكن للبنوك التجارية توليده من النقد هو (100) مليون دينار.

3- سياسة السوق المفتوحة

وهي عملية بيع وشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وآلية هذه السياسة تتمثل بقيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث عندما لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض قدرتها على الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد وتعد هذه السياسات من السياسات غير المباشرة³، فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى استثمارات البنوك وقروضها، ف شراء البنك المركزي للسندات قد يؤدي إلى رفع سعرها مما يخفض سعر الفائدة للعلاقة العكسية المعروفة، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشتجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، والعكس يحدث إذا قام البنك ببيع السندات الحكومية.

¹ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص17.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي للعلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، ص9.

³ إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاها في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص8.

ثانيا: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد:

1- تأطير القروض

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

في حالة وجود التضخم تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن، أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات.

2- السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:¹

- إقرار معدل خصم مفضل؛

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

تغيير مدة إستحقاق القرض و معدل الفائدة.

ثالثا: التعليمات المباشرة

تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر، ومن الأدوات التي تندرج تحت هذه التعليمات ما يلي:²

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر، مصدر سابق، ص: 19-20.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص

1-الإقناع الأدبي

وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالاً متعددة منها:¹

أ-الرقابة الكمية: وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

ب-الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

2-التعليمات المباشرة

وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي ويلزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

3-الرقابة

وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي.

4-الجزاءات

هو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه.

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص:158.

المبحث الثالث: السياسة المالية مفهومها، أهدافها وأدواتها

لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، نظرا لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل، وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع ونمو الناتج القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ودورها

لقد اختلف مفهوم و دور السياسة المالية ما بين المالية المحايدة التقليدية والمالية العامة المتدخلة الحديثة، حيث اعتبر التقليديون السياسة المالية بأنها عملية تقوم فيها الدولة بتغيير أحد طرفي الميزانية العامة بغرض خلق التوازن بينهما و اعتبر التقليديون أن خير الموازنات أقلها أي أهم اهتماموا فقط بتحقيق التوازن المالي:²

أولاً: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مراحل تاريخية مختلفة وذلك على النحو التالي:

1- الدولة الحارسة و دورها في النشاط الاقتصادي

بدأ مفهوم الدولة الحارسة، في ظل سيادة أفكار النظريات الاقتصادية التقليدية التي كانت تبني على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، إلا من أجل حماية أسس هذا النظام الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد.³

كانت أهداف النظام المالي في ظل مبدأ الحياد المالي تتمثل في:

- أ- إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحققا من خلال يد خفية توفيق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، لذلك فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي انحسر كثيرا.
- ب- ضبط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وعدم الالتجاء إلى القروض العامة أو إلى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وشروط خاصة.

¹ الوادي، محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2010، ص:

143.

² رضوان العمار، السياسة المالية والنقدية و اثرها على الإقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 2012، ص: 5.

³ السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 32.

2- الدولة المتدخلة و دورها في النشاط الاقتصادي

لقد لعبت النظرية الكيترية الدور الرئيس في تغيير أسس النظرية الاقتصادية التقليدية، فانتقدت تلك الأسس واعتبرتها غير كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأنها لا تحول دوما دون حدوث التضخم أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد، وذلك لوجود تعارض أحيانا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وكان هذا بعد أزمة الكساد الكبير.¹

إن تطور دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي أدى إلى تطور مماثل لأهداف النظام المالي فيها، فلم يعد يهدف إلى التمويل فقط بقدر ما أصبح يهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد. ولعل أهم هذه الأهداف:

- أ- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ما أمكن ومعالجة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمات الاقتصادية.
- ب- تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي، وتقليل التفاوت في حدة الفوارق الاجتماعية دون القضاء على ذلك التفاوت بين الدخول والثروات.
- ت- دعم النمو الاقتصادي وذلك باستخدام الاستثمار العام.

3- الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي

إن تطور الحياة الاقتصادية في النظم الرأسمالية أدى إلى ظهور الاحتكار، وتحدي سيادة المستهلك وظهور عدم قدرته على توفير السلع الاجتماعية التي يرغب الأفراد في الحصول عليها.²

وللقضاء على ذلك انتشرت الأفكار الاشتراكية وقامت الثورة البلشفية عام 1917 في الاتحاد السوفياتي السابق وتم تأمين ملكية وسائل الإنتاج من أجل تحقيق النمو والتنمية المتسارعة للمجتمعات وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين أفرادها.

وقد أصبح أهداف النظام المالي فيها تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وترتب على ذلك نتائج من الناحية المالية لعل أهمها:

- أ- أن هدف النظام المالي أصبح هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق توافق بين هذه الأهداف، وهي هدف التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي.

¹ محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003، ص: 2.

² حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص: 49.

ب- أصبح المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة فيها، هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل.

ت- أصبحت مالية الدولة تهدف إلى تحقيق تمويل الخطة القومية وضمان تنفيذها.

ثانيا: تعريف السياسة المالية و تطورها

1- تعريف السياسة المالية

هي استخدام الأدوات المالية العامة كالإنفاق العام بأنواعه والضرائب وأشكالها، والإعانات الاقتصادية والاجتماعية، وأدوات الدين العام.

و تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.¹

كما تعرف بأنها الطريق التي تنتهجها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

2- تطور السياسة المالية

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية وهي:

أ- المدرسة التقليدية (مفهوم المالية العامة المحايدة)

يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحدد في أداء الخدمات الأساسية متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الدولة مدركين وجود حاجات عامة مثل الدفاع والأمن الداخلي التي لا يميل الأفراد أو القطاع الخاص للإستثمار بها وبالتالي عدم قدرتها على إشباعها.

و لهذا كان التقليديون يشددون في نظرياتهم على ضرورة ضبط الإنفاق العام وتحديد وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياديا ومراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بين جانبي الموازنة السنوية. وقد تعرض هذا الفكر لهزات عنيفة وانتقادات شديدة بعد أن ثبت عدم قدرة النظام الرأسمالي على التطور المتوازن التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة.

¹ عبد الله الظاهر وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 126.

² عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2000، ص 111.

ب- السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية

هاجم كيتز كثيرا أفكار التقليديين في نظريته التي تدعو إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي مبينا أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، وهنا أظهر كيتز دور الميزانية وآثارها البالغة على القطاعات الاقتصادية حيث بين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة.

وقد انتقد هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية حيث انتقد مايلي:

- مبدأ الحياد المالي للدولة وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي.
- مبدأ توازن الميزانية ورفضه ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

ث- المالية الاشتراكية أو التخطيط المالي

إن النشاط المالي للدولة في المجتمع الاشتراكي متسع ليتضمن الجانب الأكبر من النشاط المالي الفردي في المجتمع الرأسمالي نتيجة لقيام الدولة بمسؤولية الإنتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره. ونظرا لكون الدولة في النظام الاشتراكي المالكة لأهم وسائل الإنتاج فإن التخطيط المالي احتل المكانة الكبرى في التخطيط القومي ولم ينحصر دور الدولة بالتوجيه أو التدخل كما هو الحال في الدول الرأسمالية وإنما أصبحت تقوم بالإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة التوزيع.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، مما يستدعي ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة هذه الأزمات المختلفة، و باعتبار أن السياسة المالية تشكل جزءا مهما من المالية العامة للدولة فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المالية العامة، و ذلك على النحو التالي:

¹ محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003، ص: 2.

أولاً: التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية

تستخدم الدولة السياسة المالية من أجل تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على الاغراق الناشئة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية بحيث تستطيع الدولة زيادة الإنتاج عن طريق تخفيض الضرائب على الأنشطة التي لا تتوجه إليها عناصر الإنتاج لدى القطاع الخاص.

وبنفس الوقت ترفع الضرائب على قطاعات أخرى لا ترغب الدولة في تشجيعها وذلك للحصول على إيرادات تعويضية بدلا من اللجوء إلى التمويل بالعجز، كما تستطيع الدولة من خلال الإنفاق العام تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي ترغب بها و لاسيما عندما يتطلب الأمر حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

ثانياً: معالجة مشكلة التضخم

إذا أرادت الدولة التخلص من معدلات التضخم المرتفعة الناتجة عن زيادة الطلب فإنها تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.

ثالثاً: معالجة ظاهرة الانكماش

وذلك عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، بحيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تخفيض أو تقليص الفجوة الانكماشية. و عندما تقوم السلطات المالية بتخفيض الضرائب تتوسع الفجوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا يساعد على التخلص من الانكماش.¹

رابعاً : تحقيق العدالة الاجتماعية

بحيث تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية أن تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض الضرائب التصاعديّة على الدخل التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء ومن ثم زيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود. أخيراً يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة المالية وهي استقرار الأسعار، القضاء على البطالة، إعادة توزيع الدخل القومي، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف.

¹ رضوان العمار، مرجع سابق، السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، ص:7.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

تقوم على استخدام ثلاث أدوات رئيسية وهي:

أولاً: النفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

أ- تعريف النفقات العامة

تعرف على أنها: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة".¹

يظهر من هذا التعريف الأركان الثلاثة للنفقة

● النفقة العامة مبلغ من النقود

لكي توجد نفقة عامة لا بد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لشراء المواد والأدوات والخدمات لسد الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التي كانت تستعمل قديماً كالعامل أو الحصول على مواد دون ثمن.

● صدور النفقة من شخص عام

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها.²

● تحقيق منفعة عامة

يجب أن تهدف المنفعة إلى تحقيق نفع عام يعود على مجموع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات، واتصاف الحاجة بصفة العمومية مسألة سياسية أكثر منها مالية، وتعتبر السلطة هي صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

¹ عاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 36.

² يسرى أبو العلا و آخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار المعرفة، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها، ص 4.

2- أنواع النفقات

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

- النفقات الحقيقية

هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.¹

- النفقات التحويلية

هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى. وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:²

● **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعاشي لبعض أفراد المجتمع وفتاته. مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض وأولأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

● **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة. مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

● **النفقات التحويلية المالية:** هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي.

ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية

ب- نفقات عامة منتجة و نفقات عامة غير منتجة

- **النفقات العامة المنتجة:** هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الانفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

- **النفقات العامة غير المنتجة:** هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.³

¹ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كتب دار المعرفة، ص: 33 .

² سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011، ص 64.

³ صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982، ص: 177.

3- ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

إن ظاهرة إزدياد الإنفاق العام وتوسع حجمها في ميزانيات الدول قد دفعت بالعديد من الكتاب لمناقشة هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب وراء ازدياد حجم النفقات العامة في ميزانيات الدولة. لقد تزايد حجم الإنفاق في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع، وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء المالية للأفراد (ضرائب، رسوم...) لتغطية النفقات المتزايدة، إن ظاهرة ازدياد الإنفاق العام لها أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

أ- الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عددياً، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعالية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها.¹ بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

-تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة)

يقصد بتدهور قيمة النقود إنخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

-تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات): كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استئصال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

-أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتخصر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استئصال بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أورقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

¹ اعداد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 53.

- زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم:

إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الانفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أدي إلي أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الاقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة اليه.¹

ب- الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها:²

- الأسباب الاقتصادية

ومرددا يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

- الأسباب الاجتماعية

لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان... ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.³

¹ أعداد جمود القيسي، نفس المرجع، ص 54-55.

² سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 82.

³ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،

2010-2011، ص 40.

– الأسباب الادارية

إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة... كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

– الأسباب السياسية

من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة ما يلي

- انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشتهم، وتلبية حاجياتهم.
- تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.
- العلاقات الدولية: حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

– الأسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية و نفقات الصيانة.¹

– الأسباب المالية

تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة. كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للمتوسع في الإنفاق العام.

4- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تحتل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك بسبب توسع وتطور وظائف الدولة، إذ أخذت تتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وذلك على النحو التالي:

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 42.

أ- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل القومي

من المعروف أن مستوى الدخل القومي يرتبط بحجم الإنفاق القومي، ولما كان الإنفاق العام هو أحد مكونات الإنفاق القومي كان له أثر على حجم الدخل القومي يتمثل في أن الإنفاق العام يزيد من حجم الموارد الاقتصادية ويرفع من درجة تأهيلها وتنظيمها بوصفها من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، إلا أن مدى هذا التأثير يعتمد على عدة أمور هي:¹

- وسيلة تمويل الإنفاق العام؛

- وجهة الإنفاق العام؛

- نوع الإنفاق العام.

ب- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاستهلاك القومي

تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي وذلك من خلال:

- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية

لغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة إلى شراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة مثل الاثاث والسيارات... فالدولة مستهلك كبير في الاقتصاد لذلك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.

- قيام الدولة بتوزيع الدخل

تدفع الدولة الدخل لمن تشتري خدماتهم كالموظفين والعمال... وكذلك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات...، إن جزء كبير من هذه الدخل يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع المستوى القومي.

ج- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على توزيع الدخل

تسعى الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فمثلا ذوي الدخل المنخفضة تقوم الدولة برفع مداخيلهم حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، كان يحصلوا على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو عن طريق منحهم إعانات نقدية. أما أصحاب الدخل المرتفعة فتعمل الدولة على تخفيض دخولهم عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية ومنها تكون الدولة قد حصلت على إيرادات من ذوي الدخل المرتفعة وأنفقتهم على ذوي الدخل المنخفضة.

¹ شريف رمسيس تكلا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، 1978، ص 69.

د- الآثار الاقتصادية للنفقات على الإنتاج القومي

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي.

هـ- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.¹

ثانياً: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، كما أنها تعتبر مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي.²

وسأتناول الإيرادات العامة من خلال النقاط التالية:

1- الإيرادات من أملاك الدولة

تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى بالدومين والذي ينقسم بدوره إلى:

الدومين العام: ويقصد به ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها وتخضع للقانون المدني مثل الطرق العامة والجسور والحدائق العامة والموانئ أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل.³

الدومين الخاص (ممتلكات الدولة الخاصة):

يتكون من أموال الدولة المعدة للإستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق... وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني حيث تستطيع الدولة بيعها أو إيجارها وعادة ما تظل هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة.

و يكون الدومين الخاص على عدة أنواع هي:

¹ خالد الخطيب و أحمد شامية، اسس المالية العامة، دار ائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2003، ص .

² على محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص: 6.

³ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 60.

أ- الدومين العقاري (ممتلكات الدولة العقارية)

يتكون من الأراضي الزراعية و الغابات و المناجم... و تختلف الأهمية النسبية لإيراد الدومين العقاري حسب تطور دور الدولة. وقد تناقست أهميته في إيرادات الدولة الحديثة بعد أن كانت له الأهمية الأولى في السابق.¹

ب- الدومين المالي

يتكون مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة. ويسمى البعض الدومين: "محفظة الدولة" أي ما تملكه من أوراق مالية و نقدية وما تحققه من أرباح وفوائد.

ج- الدومين الصناعي و التجاري

يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

2- الإيرادات من الضرائب

الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة. ولم تعد الضرائب تشرع لتحقيق أهداف مالية فقط بل أصبحت تستخدم لتحقيق أهداف أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من فلسفة الدولة.

أ- تعريف الضريبة

تعرف بأنها: "فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في

تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".²

وتعرف أيضا بأنها " عبارة عن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكل جبري، ونهائي، وذلك لتخصيصه لتغطية الأعباء العامة"³

من خلال التعريفين يمكن أن نتعرف على أركان الضريبة

¹ سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 108-109.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 151.

³ أديب عبد السلام، السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية، أفريقيا الشرق، ط1، 1998، ص 11.

• الضريبة فريضة نقدية

تدفع الضريبة نقدا وليس عينا وذلك لصعوبة جباية الأموال العينية من حيث الخزن والنقل والمحافظة عليها.

• الضريبة إجبارية

يأتي عنصر الإجبار من أن الدولة هي التي تحدد كل ما يتعلق بالضريبة من حيث وعائها ونسبتها ووقت دفعها.

• تدفع الضريبة بدون مقابل وبصورة نهائية

يدفع المكلف الضريبة وهو لا يتوقع الحصول على منفعة مباشرة خاصة به، بل يدفعها إسهاما في تحمل الأعباء العامة ويستفيد كبقية المواطنين من الخدمات التي تقدمها الدولة.

• الضريبة فريضة ذات أهداف

قد تفرض الضريبة لتحقيق أهداف مالية أي لتوفير إيرادات عامة للدولة لتغطية نفقاتها. وقد تفرض لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- أنواع الضرائب:

• الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

-الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تصيب الوعاء وهو تحت يد المكلف فهي تفرض على واقعة تملك الثروة أو وجود رأس مال أو تولد الدخل.

-الضرائب غير المباشرة: تفرض هذه الضرائب عند وقائع الاستعمال أو انتقال الثروة فهي تفرض عند تحقيق الإنتاج أو الاستهلاك أو تداول الثروة. ومثال ذلك ضرائب الإنتاج وضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية.

• الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة

- المقصود بالضرائب الواحدة: هو أن يتم فرض ضريبة واحدة قط على الأفراد من قبل الدولة وقد طبق ذلك الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر عندما نادى أصحاب المدرسة الفيزيوقراطية بضرورة فرض الضريبة على الأراضي الزراعية باعتبار الأرض هي الأساس في الاقتصاد وهي المصدر الرئيس للإنتاج و الثروة.¹

-أما بالنسبة لنوع الضرائب المتعددة فيتضمن إخضاع الأفراد لأنواع متعددة من الضرائب وذلك تبعا للنشاطات التي يقوم بها الأفراد.

¹ الحاج طارق، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999، ص 53.

3- الرسوم

سنتناول الرسوم من خلال النقاط التالية:

أ- تعريف الرسم

يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الشخص جبراً إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة. يتبين من هذا التعريف بأن خصائص الرسم ثلاث:

• الصفة النقدية

مقابل الحصول على الخدمة، يجب على طالبها أن يدفع مبلغ من النقود إما أن يكون بنسبة مئوية معينة أو يكون مبلغ مقطوع وثابت.

• الصفة الإجبارية

أي أن على طالب الخدمة دفع المبلغ المستحق عليه مقابل حصوله على هذه الخدمة.

• المقابل في الرسم

ويتمثل ذلك بأن يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة تقدمها إحدى الهيئات العامة.

ب- الفرق بين الرسم و الضريبة

- الرسم مقابل خدمة أو منفعة خاصة يستفيد منها دافع الرسم مباشرة، بينما دفع الضريبة لا تكون مقابل منفعة خاصة يستفيد منها المكلف مباشرة.

- الأصل أن الرسم يحمل صفة اختيارية و ليست إجبارية في الدفع، بينما الضريبة تحمل دائماً و في جميع الحالات صفة الإجبارية و الإلزامية.

ج- الفرق بين الرسم و الثمن العام

الرسم إيراد عام سيادي تحصل عليه الدولة من نشاطاتها مقابل تقديم خدمة خاصة مقترنة بالنفع العام. أما الثمن العام فهو إيراد عام شبيه بإيرادات النشاط الخاص، كالإيرادات التجارية والصناعية.¹

د- أنواع الرسوم

تكون الرسوم على ثلاث أنواع:

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 69-70.

• الرسوم الصناعية: مثل رسم البريد والهاتف... وغيرها.

• الرسوم الإدارية: وتشمل

- رسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح امتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح...

- رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة و دخول المتاحف والحدائق العامة.

• الرسوم القضائية

و تؤخذ من المتنازعين على الحقوق و رسوم كاتب العدل.

4- إيرادات الدولة من القروض

تلجأ الدول إلى الاقتراض عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة. وعدم إمكانية زيادتها بسبب استنفاد الطاقة الضريبية، وتستخدم القروض لتحقيق أهداف اقتصادية إضافة الى الأهداف التمويلية.

أ- تعريف القروض العامة

يعرف القرض بأنه "عقد دين تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته و دفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في تاريخ محدد وفقا لشروط العقد" يتبين لنا من هذا التعريف أن للقرض عدة خصائص يمكن تحديدها بما يلي:

- القرض مبلغ من المال، قد يكون نقدا أو عينا؛

- القرض يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة؛

- القرض يدفع بصورة اختيارية وليست إجبارية؛

- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته، و دفع فوائد عنه خلال فترة أو مدة القرض؛

- القرض العام يتم بموجبه عقد بين المقرض وبين المقترض.

ب- أنواع القروض

• قروض داخلية وخارجية

- قروض داخلية

هي التي تعقدها الدولة مع مواطنيها ويلعب هذا النوع من القروض دورا مؤثرا في التنمية الاقتصادية إذا وجه إلى الاستثمار المنتج لما يؤديه من زيادة في الدخل القومي، وذلك بامتصاصه جانبا هاما من الأموال المكتترة أو الأموال التي توجه للاستهلاك.

– قروض خارجية

هو الذي تعقده الدولة مع الأسواق الخارجية وتكون مصادره أموال عامة وتمثل في القروض الممنوحة من الحكومات الأجنبية أو من الهيئات الدولية أو من أموال خاصة تتمثل في رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

• القروض الاختيارية و القروض الإجبارية

الأصل في القروض العامة أنها اختيارية، أي أن يكون الأفراد أحرارا في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه.

ولكن قد تلجأ الدولة الى إصدار قروض إجبارية لا يكون للأفراد هذه الحرية، إنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقرها القانون، وتلجأ الدولة الى هذا النوع الأخير من القروض في الحالات التي يسود فيها التضخم للحد من آثاره.¹

5- الآثار الاقتصادية للإيرادات: وتتمثل في

أ- الأثر على الاستهلاك والإنتاج

حيث أن فرض ضريبة على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي الى نقص الدخل القومي ومن ثم نقص إيرادات الدولة، كما تسمح بفرض الضرائب للحكومة بتوجيه لاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع

احتياجات وظروف الاقتصاد القومي.²

ب- الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي الى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين

¹ يسرى ابوالعلا وآخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص: 63.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) مرجع سابق ص 71.

ج- الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.

ثالثاً: الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، حيث تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والمالي للدولة، فهي خطة الدولة و نشاطاتها عن سنة مالية قادمة.

1- تعريف الموازنة العامة

تعرف بأنها: "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..."

ويتبين لنا من هذا التعريف ما يلي:

- أن الموازنة عمل تقوم به السلطة التنفيذية (وزارة المالية) أي السلطة الإدارية و الذي يحتوي على تقديرات لإيرادات و نفقات الدولة عن سنة مالية قادمة.
- الموازنة العامة تعتمد و تقرر من قبل السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة وثيقة مالية لإيرادات و نفقات الدولة عن سنة مالية قادمة؛
- الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة و المجتمع معاً.¹

2- أهداف الموازنة العامة

أ- الأهداف المالية

تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها، فهي تكشف الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.

ب- الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الموازنة أو فوائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

¹ أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 89-90.

ج- الأهداف الاجتماعية

تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية، واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل نجد أن دراسة مفهوم وأهداف وأدوات كل من السياستين النقدية والمالية وقنواتهما، تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي ووزارة المالية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعمل السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية والسياسات الأخرى وينصح الاقتصاديون بالاستخدام المزدوج لهما معا. كما أنه إذا نظرنا إلى أدوات السياسة النقدية لوجدنا أن البنك المركزي يستطيع من خلالها أن يمارس نوع من التحكم المباشر على المتغيرات مستخدما في ذلك سلطة التنظيم والتي منحت السلطة العامة ذلك.

الفصل الثاني
تحليل السياسة النقدية و
المالية من خلال التطورات
الفكرية للمدارس الاقتصادية

تمهيد

تدرس النظريات النقدية العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وبالتالي في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في عرض النقود وأثره على حجم النشاط الاقتصادي، والهدف من دراسة هذه النظريات هو ما إذا كان لاستخدام النقود دور في السياسة النقدية، وبالتالي إمكانية استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية، أم أنها حيادية فلا يؤثر تغييرها إلا في المستوى العام للأسعار.

بتعبير آخر تعد النظريات النقدية الجانب العلمي والسياسة النقدية والمالية هي الجانب التطبيقي "ذلك أن النظرية النقدية تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوحي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي، أما السياسة النقدية فهي تبحث فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها وملابساتها وما يجب أن يعمل، أي التوفيق بين ما توحي به النظرية النقدية وما تنفذه السياسة النقدية.

المبحث الأول: دور السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والنتائج والدخل.

لفهم هذه السياسات وتحليلها لا بد من فهم فكر جميع المدارس الاقتصادية لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد.¹

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بامتزلة ستار Neil يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للاحتكار والاحتياز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات الحقيقية (قانون ساي)، فان النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على

¹ وحدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 1، 2002/2001، ص: 95.

أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية— أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فانه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.¹

وأن جدلا قد دار بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم Marshall et pigun وروبنسون وغيرهم، على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، وسعر الفائدة.

هذا يعني بان زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي مما يؤدي إلى تغيير القيمة الاسمية وليست الحقيقية للنتاج القومي الاسمي، وإذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فانه يمكن القول انه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.²

سعيًا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل لفيشر والتي صيغت على النحو التالي: $MV = PT$.

إذ أن M : كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية).

V - سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P - المستوى العام للأسعار.

$T - I$ حجم الصفقات التي تجري في زمن ما (هذه المعاملات تشمل سلعا قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه تم تبديلها مثل شراء السلع المستعملة.

لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (y) ، والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:

¹عوض فاضل إسماعيل الدبمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر الموصل، 1990، ص: 368.

²عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاءة التوزيع، عمان، لطبعة الأولى 2010، ص: 27.

$MV=PY$ ، ولقد أعيدت صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ تقدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها بمعادلة كامبردج أو نظرية الأرصدة النقدية وصيغت على النحو التالي: $M=K P Y$.

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (K) والذي هو في الحقيقية يساوي:

$V/1$ ويمكن توضيح ذلك:

$$MV=PT \text{ معادلة فيشر}$$

$$K=M/PY \iff M=K P Y \text{ معادلة كامبردج}$$

$$V=1/K \quad K=1/V$$

يمثل V في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود مثلما أشرنا إليه سابقا(أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة وهذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق)، في حين أن $K=1/V$ يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

خلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي يتسم بالتوظيف الكامل للموارد بمعنى أن الحجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم إنهم افترضوا ثبات V لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا^F مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوي العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات، أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها، وهو ما استطاعوا الوصول إليه، لأن النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك والنيو كلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها¹.

¹عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 494، 493.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكيترني

بدأ كيتز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936م والمشهورة باسم النظرية العامة حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكيترية بامتزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكيترية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالتالي تؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فان وجهة النظر النقدية عند كيتز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك.¹

في ظل هذه الظروف ظهرت أفكار كيتز مستندة بصفة أساسية على الظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد العظيم.

أولا: فرضية النظرية الكلاسيكية

نتيجة مما تقدم أسقطت النظرية الحديثة فرضين أساسيين من فروض النظرية الكلاسيكية وهما

1- فرض استقرار الناتج القومي: عند مستوى التشغيل الكامل إذ اتضح عدم صحة هذه الفرضية بعد الكساد الكبير والوضع الطبيعي للناتج القومي أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي من الممكن أن تؤدي زيادة عرض النقود لزيادة الناتج القومي.²

2- فرض ثبات سرعة تداول النقود: لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية عدم ثبات سرعة تداول النقود في المجتمعات المختلفة في أوقات الكساد والرواج، إذ تميل سرعة التداول في أوقات الرواج والانخفاض في أوقات الكساد.

ثانيا: فرضية النظرية الحديثة

تفترض النظرية الحديثة ما يلي:

¹ زينب عوض الله، وأسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ص: 228.

² على حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، ص: 32.

- 1- أن سرعة التداول وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها¹. ولما كانت سرعة التداول (V) مقلوب K في معادلة كاميردج إلى جانب الطلب يتمتع بدرجة من الثبات النسبي.
- 2- أن سرعة التداول تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة التداول يكون مستقلا تماما في عرض النقود.
- لقد كانت أفكار كيتز مبنية على أساس العجز النظري والتطبيقي الذي لحق بالفكر والتحليل الكلاسيكي في الثلاثينيات من القرن العشرين جراء حدوث أزمة الكساد.
- لقد انطلق كيتز من الفرضيات والأسس التالية:
 - 1- الإيمان بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات؛
 - 2- الإيمان بإمكانية حدوث البطالة واستمرارها لفترة طويلة؛
 - 3- يعتمد تحليله على الفترة القصيرة، ويبرهن على ذلك بأنه في المدة الطويلة سنكون جميعا أموات؛
 - 4- تحليل كيتز هو تحليل كلي؛
 - 5- تحليل كيتز هو تحليل نقدي، حيث يرى من الصعوبة الفصل بين الجانب العيني والجانب النقدي في اقتصاد ما، إذ يعبر عن العوامل العينية بقيم نقدية؛
 - 6- عدم تمتع الأفراد بالرشادة كما يتصورها الكلاسيك، إذ يمكن حسب كيتز أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وذلك يفترض أن عرض العملة دالة تابعة للأجر الاسمي وليس للأجر الحقيقي؛
 - 7- الأجر النقدي وفقا لكيتز لا تعرف المرونة على التغيير، بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين بسبب التنظيم التشريعي النقابي؛
 - 8- عدم الإيمان بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي إذ يرى كيتز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل العكس تماما هو الصحيح أي الطلب يخلق العرض فنقطة البداية عند كيتز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، وذلك يصنف التحليل الكيتزي ضمن اقتصاد الطلب؛
 - 9- يعتبر كيتز أن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لداقتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة، وهكذا أدخل وظيفة أخرى للنقود باعتبارها مخزونا للثروة، وهكذا تفوق ملحوظ على التحليل الكلاسيكي؛
 - 10- عدم الإيمان بفكرة التشغيل التام، إذ يمكن للاقتصاد أن يكون في وضع التوازن وهو دون مستوى التشغيل التام، وهكذا نجد كيتز يؤمن ضمنا بفكرة الاكتناز؛
 - 11- اهتم كيتز على تراكم رأس المال، أي الاستثمار؛
 - 12- يتوقف الادخار عند كيتز على مستوى الدخل، وليس على معدل الفائدة كما يرى الكلاسيك؛

¹جمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1996، ص: 324.

- 13- يتوقف الاستثمار بين كل من معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وهو متغير خارجي؛
14- يرى كيتز بأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها؛
15- عرض النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية؛
16- معلمات تحديد الدخل الوطني الطلب الفعال وفقا لكيتز تنحصر في:

- الميل للاستهلاك؛

- الكفاية الحدية لرأس المال؛

- معدل الفائدة.

17- الاستهلاك دالة تابعة للدخل ومتزايدة؛

18- ضرورة تساوي الادخار والاستثمار المحققين، عند التوازن وهذا في آخر فترة¹.

في هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أهمية المعالم الأساسية لأفكار الاقتصادي السويدي فكسل Wickseil، إذ قام بشرح أفكاره الاقتصادية في سلسلة من المؤلفات صدرت باللغة الألمانية (1898)، والتي ظلت غير معروفة حتى ترجمت إلى اللغة الإنجليزية وكان ذلك سنة 1936، وتحت عنوان الفائدة والأسعار، وقد شهدت سنة 1936 ظهور كتاب النظرية العامة لكيتز، إذ يوجد تشابه كبير بين كتاب النظرية العامة والتطورات الفكرية التي أحدثها فكسل، فقد قيل أن كيتز قد قام بنقل ونسخ أفكار Wickseil، وان كل مجد وفخر منسوب لكيتز ينبغي أن يكون لفكسل²، إذ جاء التحليل النقدي لفكسل مناهضا للتحليل النقدي الكلاسيكي عند كل من هيوم وريكاردو وميل وفيشر من خلال تركيزه على معدل الفائدة والأسعار وعلاقتها بمستوى الأسعار أو قيمة النقود، وفضلا عن ذلك فقد حاول أن يتجاوز الفصل في النظرية النقدية، بأن يدمج ما بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، أي تحويل الأسعار النسبية إلى أسعار نقدية أو مطلقة عن طريق تطبيق فكري العرض و الطلب على المستوى العام للأسعار، وهذا ما قام عليه التحليل الكيتزي.

لقد عد كيتز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعدة لتلك السياسة ويعود خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك و المخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، مما يؤديه (سعر الفائدة)³ من انكماش في حجم

¹علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق/ص 34.

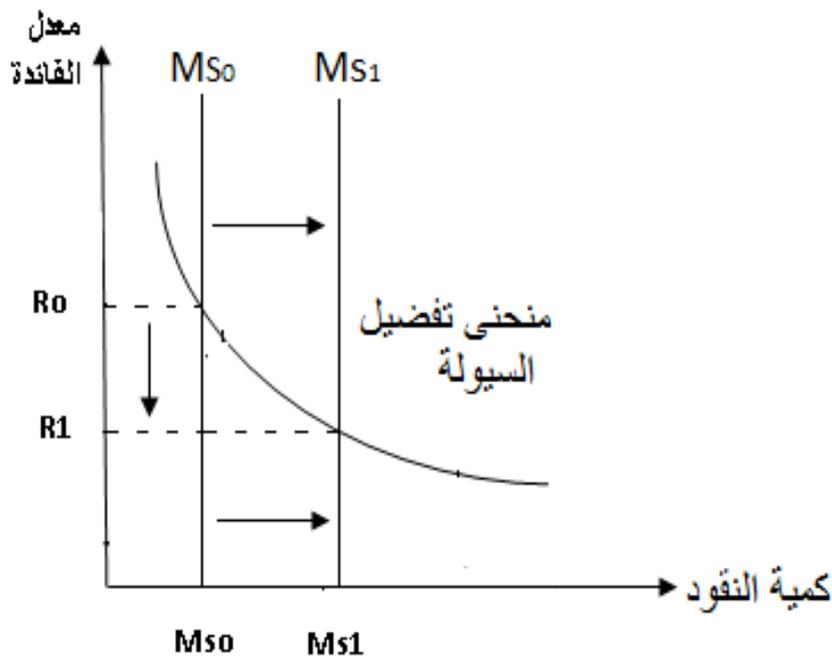
²سهر محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 1985، ص، 207-198.

³طبقا للتحليل الكيتزي يعد سعر الفائدة ظاهرة نقدية و ليست ظاهرة عينية أو حقيقية كما افترضها التحليل الكلاسيكي، و يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدية على أساس التفاعل ما بين العوامل النقدية(العرض و الطلب النقدي)و سعر الفائدة هو عبارة عن مكافأة التحلي عن السيولة النقدية خلال مدة معينة.

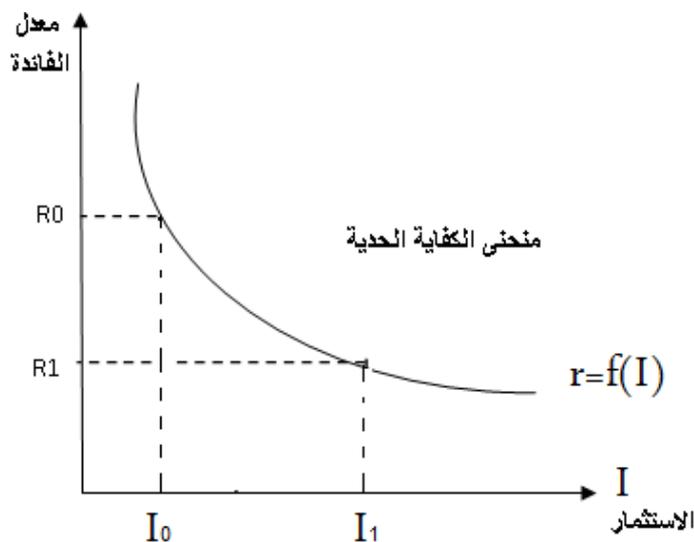
الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام ويحصل العكس. يميل التفضيل مصدر^F مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية، ويركز التحليل الكيترى بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

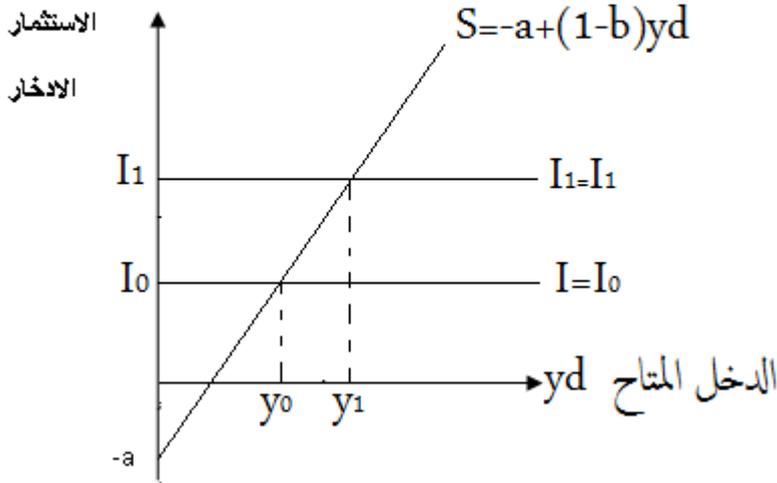
منحنى رقم (1): دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكيترى (منحنى تفضيل السيولة)



منحنى رقم (2): الكمية المطلوبة والمعروضة من النقود لأغراض المضاربة



المنحنى رقم 03



مصدر المنحنيات: مايكل أبديجان، الإقتصاد الكلي (النظرية و السياسة)، ترجمة محمد ابراهيم، دار المريخ للطباعة

إن إيمان كيتز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمترلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية، في حين ان الطلب على النقود^{Md} يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكيتزي عند التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كيتز ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل ودافع الاحتياطي ودافع المضاربة)¹، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوق يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود من $Ms_0 \leftarrow Ms_1$ مثلما في المنحنى (1) و بما أن $(Md=L_1 + L_2)$ فإن الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون $(DMs = L_2)$ أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من $R_0 \leftarrow R_1$ مثلما في منحنى (1)، وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال³، وبنا أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من $I_0 \leftarrow I_1$ مثلما في منحنى (03)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكيتزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال و الذي يتحدد وفقا للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقا لآلية السياسة

¹ الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل و L_2 الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة

² الطلب على النقود (التفضيل النقدي يساوي L_1 الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل و L_2 الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة Md

³ الكفاية الحدية لرأس المال: هو سعر إعادة الخصم الذي يحقق التعادل بين نفقات المشروع والقيمة المخصومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع.

النقدية السابقة الذكر، تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحني (3) إذ ارتفع التوازن من $Y_0 \rightarrow Y_1$ وهذا بسبب عمل مضاعف.

لذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقا لتحليل كيتز، ويمكن أن نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الأدنى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقودي

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية، ولذلك سمي أنصارها بالنقديين، حيث قام فريد مان وزملائه عام 1956 بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى الآخر، حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما أدخل النقديون المعاصرون تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية، التي يعدون امتدادا لها - منها:

- 1- العلاقة بين تغيير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية؛
- 2- الاعتراف بسرعة التداول إلا أنهم لو يولوها كبير اهتمامهم؛
- 3- اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.¹

استند النقديون الجدد على معادلة التبادل، وطبقوا قانون العرض والطلب على النقود، حيث يتمثل عرض النقود في كمية النقود المصدرة سواء من قبل الدولة أو الجهاز المصرفي وانه يتغير باستمرار، وبينما يتمتع الطلب على النقود بقدر كبير من الثبات، فإن العرض النقدي يتغير باستمرار، فإذا زاد الطلب على النقود فيتخلص الأفراد من هذه الزيادة فترفع الأسعار، ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (زيادة الدخل القومي الحقيقي) وهكذا أكد النقديون أن النظرية الكمية ليست نظرية للإنتاج ولا نظرية الدخل والأسعار، وإنما هي نظرية للطلب على النقود. وتتمثل أهم أفكار النقديين فيما يلي:

¹ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 108.

- 1- اهتموا بالطلب على النقود انطلاقاً من مكونات الثروة لدى الأفراد حسب أنواع الأصول؛
- 2- إن إجمالي ثروة الأفراد هو العامل المحدد للطلب على النقود من خلال التغيير في إجمالي الثروة وكيفية توزيعها على عناصرها المختلفة نقود، سندات وأسهم، وأصول حقيقية، عنصر بشري؛
- 3- يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول الأخرى، فإذا احتفظ بها فقد ضحى بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى والعكس، ففي فترات التضخم مثلاً تزيد تكلفة الاحتفاظ بالنقود نظراً^F لارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى بسبب ارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى بسبب ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة فينخفض الطلب على النقود.¹

قبل التطرق إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريد مان وسوارتز نعرض باختصار دالة الطلب على النقود، فطبقاً لفريد مان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناءً على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقاً للتحليل الفريد ماني بالشكل الآتي.²

$$Md = F (P , rd, re, \dots, yp/p, w, u)$$

Md: دالة الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rd: عائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي.

re: عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية.

$\Delta p/\Delta t; 1/p$: معدل التضخم المتوقع.

I_p, Y_p : يمثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط، بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

¹ إجمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، مرجع سابق، ص: 109.

² عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 568.

W: يمثل رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

U: يمثل الأذواق وترتيبات الأفضلية.

يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة على عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية وكذلك معدل التضخم المتوقع هو الآخر متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم والعنصر بين الآخرين (W, U)، هما متغيرات داخلية، وعد الفريد مان تأثيرها ضئيلاً في المدى القصير ليصل أنه دالة الطلب على النقود وهي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود، ولكن بطريقة تحليلية مختلفة، أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ الفريد مان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد الفريد مان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود ونسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً وهذا هو دور السياسة النقدية.

طبقاً لفريد مان وشوارتز فان زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائد، مما يتغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول.

فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية، وهذا يدفعه نحو شراء أوراق مالية مربحة، وبالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيها الأسهم والأصول العينية ومع زيادة هذه الأصول فان أسعارها سوف تزداد ولهذا الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك¹.

فقد أشار فريد مان إلي أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معاً، في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا اعتبر فريد مان أن معدل

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988 ص: 332.

النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية، معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فأهم يعطون مكافحته الأهمية القصوى في صلاح حالة النظام الرأسمالي.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية

بني فريمان نموذجه على انتقاده للنموذج الكيترزي، وبالتالي فإنه تعرض هو الآخر لانتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة (روبرت لوكاس) من جامعة شيكاغو، و(روبرت بارو) من جامعة هارفارد..... وغيرهم، وينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يضيف سمة جديدة لهذا التحليل ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية (الأفراد ← المنشآت)، وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه المدرسة في:

أولاً: تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات (الأفراد والمنشأة) توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية طالما ان الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور و لديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة على سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن الأفراد المنشأة سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل ان تقوم باتخاذ قرارها الاقتصادي.

ثانياً: الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

ينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من ان سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى ادني حد ممكن وأمام كل وحدة بل على العكس من ذلك أوضحوا ان الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى n إحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة ومضى كيتز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات اعلي مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية) لذا أكد كيتز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي

الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الأنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والإشغال العامة وهنا سيفعل المضاعف فعله وبالتالي فقد دافع كيتز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وبذلك تخلي عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا واتباعه مفهوما جديدا لها يتمثل في (المالية الوظيفة أو المحضرة بدلا من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي).

في هذا الصدد أشار كيتز إلى هذه المسألة بأنها تعكس جوهر نظريته إذ مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل الحدي للإدخار ومن ثم ينخفض الميل الحدي للاستهلاك مما يستدعي زيادة الميل الحدي للاستثمار حتى يتحقق التوازن ولكن مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (التي تعبر تقريبا عن معدل الربح) مما يجعل الميل الحدي للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي بالتزايد هنا تلوح في الأفق مخاطر عدم بالتوازن بين الإدخال والاستثمار وتظهر أفاق انخفاض مستوى الدخل القومي وظهور شبح البطالة والركود والكساد.

انتهى كيتز في تحليله إلى إن التوازن لا يتحقق تلقائيا بل ان النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل وكان من المنطقي إن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكيتز على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي

أولاً- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة؛

ثانياً- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

ثالثاً- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

السياسة المالية في نموذج كيتز البسيط

تستطيع الحكومة ان تؤثر على مستوى توازن الدخل والنتاج في نموذج كيتز البسيط بطريقتين منفصلتين

أولاً: عن طريق الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والتي سنرمز لها ب (G)¹

ثانياً: الضرائب والمدفوعات التحويلية (R) وتؤثر على العلاقة بين الناتج والدخل (Y) والدخل المتاح الدخل الموضوع تحت (yd) وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك والإدخار.

¹علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق، ص: 197.

واهتمامنا بالطريقتين هو معرفة كيفية استخدام الحكومة كل من (R,G,T) للتأثير على مستوى توازن الدخل والنتائج بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية و تحقيق استقرار في مستوى الدخل الناتج والنشاط الاقتصادي وهذا عند مستوى الدخل الممكن دخل التوظيف الكامل وإذا ما أصبح مجتمعا يتكون من ثلاث قطاعات إي أضفنا القطاع الحكومي فان متطابقة الدخل الناتج تصبح:

$$C+S+T=Y=C+I+G$$

كما إن معادلة تطابق الإدخار والاستثمار هي: $Ts+(R-T-G)=0$

و يمكن لنا صياغتها على النحو التالي

$$S+(T-R)=I+G$$

و في اقتصاد قومي يتكون من قطاعين فان الدخل المتاح يساوي الناتج القومي الصافي وذلك بسبب عدم وجود الحكومة بافتراض انه لا يوجد إرباح غير موزعة ولكن في اقتصاد قومي يتكون من ثلاث قطاعات حيث تكون الضرائب جزء من تيار الدخل المتولد من الإنفاق على الناتج القومي فان الدخل المتاح يكون اقل من صافي الناتج القومي بمقدار صافي الضرائب.

إذا رمزنا إلى الناتج القومي الصافي (Y) والدخل المتاح ب (YD) وإلى صافي الضرائب ب (OT) أو

$$yd=y-Tx$$

حيث إن الإنفاق الاستهلاكي دالة في الدخل المتاح

إذن دالة الاستهلاك تصبح

$$C=a+byd$$

وبالتالي فان دالة الادخار تصبح: $S=-a+(1-b)yd$

وبذلك تصبح المعادلة تساوي الإنفاق مع الناتج ($Y=E$)

بعد إضافة المدفوعات التحويلية (R) وفي هذه الحالة تصبح الضرائب إجمالية إي (T) وليس (Tn)

$$Y=a+byd+I+G$$

$$Y=a+b(y-Tx+R)+I_0+G_0$$

وهي التي تستخدم في تحديد مستوى توازن الدخل

الطريقة الثانية لتحديد مستوى توازن الدخل كما سبق إن أوضحنا فهي عبارة عن طريق مساواة الإدخار بالاستثمار ويمكن استخدام تعبير التسرب لنشير إلى كل من (Tn+S) باعتبارهما تسير من تيار

الدخل و الحقن للإشارة إلى (T+G) وبذلك يمكن تحديد مستوى توازن الدخل في مجتمع به ثلاث قطاعات عن طريق مساواة التسرب بالحقن أي تحقيق المعادلة الآتية $I+G = S + S(T+R.Y) + (R.T)$

المطلب الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصاديين جانب العرض

تعرضت الاقتصاديات الكيترية في السنوات الأخيرة لانتقادات شديدة من لدن مجموعة جديدة انضمت الى دائرة النقاش بين الكيتريين والنقديين وأصحاب مدرسة التوقعات العقلانية إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي مدرسة عرفت باسم اقتصاديات جانب العرض تؤكد على العمل والادخار وتقتراح اجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب ومن مؤيدي هذا المنهج (آرثر لافروبول وبول كريج وبرتس ونورمان تيور وكريستول و انسكي ... وغيرهم).

تبنى الرئيس ريغان وبقوة منهج اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر وعلى الرغم من أن مدرسة جانب العرض قد تبنت تشكيلة من المواقف إلا أنها تركز على فكرة رئيسية إلا وهي التأكيد على الحوافز وتخفيض معدل الضريبة إذا أكدت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي ففي الوقت الذي بنصب اهتمام الكيتريين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والمجازفة الرأسمالية وبالتالي فأنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب.

في نفس الوقت كانت هناك رؤية مشتركة تجمع بين النقديين ومدرسة جانب العرض إلا أن أنصار جانب العرض يأخذون على النقديين تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض) إذ يؤكدون وبشكل خاص مسالة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلة الركود التضخمي.¹

على هذا الأساس يفهم أنصار مدرسة اقتصادي جانب العرض أن السياسية النقدية الواجب إتباعها هي سياسات النقود الرخيصة بدلا من السياسات النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلبا في إمكانية إنعاش جانب العرض إذا إن الائتمان الميسر وكذا الكلفة المنخفضة (حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة) من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية. بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي وهنا سوف ينتقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي أي إن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر.

¹ ما يكل ابد همان الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) مصدر سابق ، ص : 351-352.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية

تمهيد

ما زال تطور السياسة المالية مرادفا ومرافقا لتطور المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق لتمكين من القيام بواجباتها الملقة على عاتقها وتيسير المصالح العامة، وخلال المدد السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي) أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مفهوم حديث المالية العامة) أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني وزيادة الثروة الوطنية ونشر العلم وحفظ الصحة العامة وتأمين مياه الري والشرب ومعالجة الأزمات الاقتصادية وهكذا فإن الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف.

لهذا فإننا سنحاول في هذا المبحث التعرض لتطور السياسة المالية في مختلف المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر انه من الضار ان تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي فهتمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لان نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون فتدخلها في غير المجالات العام تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة.¹

من الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لا بد إن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية (الدولة الحارسة) والتي عرفت فضلا عن ذلك تأكيد وضرورة المحافظة على توازن الموازنة.²

¹ حسين عواضة وعبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة - الضرائب - الرسوم) دراسة مقارنة الطبعة الأولى دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ص: 63.

² عباس كاظم الدعيمي السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق، مرجع سابق، ص: 50.

هذا يعني ان السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها ان تحدث أي تغير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلم يكن للضرائب مثلا ان تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية كذلك يرفضون مسالة اللجوء إلى القروض العامة وفي الوقت ذاته يرفضون مسالة وجود العجز في الموازنة العامة بشكل اشد من الفائض فيها ذلك لان وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية كذلك وجود الفائض يعني ان الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها ولذا لم يكن الموازنة أية أهمية اقتصادية فلم تكن إلا وثيقة الموازنة الحسابية السنوية إذ كان المتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة.

في ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام طالما اعتقد الكلاسيكي ان الأخير يتحقق تلقائيا وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي وهكذا نجد ان أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي:

أولاً: النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف إن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات و تحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.

ثانياً: تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن اذ يعتقد الكلاسيك إن اقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة.

ثالثاً: ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنويا.

رابعاً: تفضيل الضرائب على الاستهلاك وعلى الادخار طالما إن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال إذا يفترض إن الادخار يتحول إلى استثمار وإن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الثروات.

خلاصة ما تقدم يمكن إن نلاحظ إن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية بالإضافة إلى ذلك فان السياسة المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة المحايد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين إذا كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها و إتباع سياسة مالية إيجابية.

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكيترّي

لقد استخدمت النظرية العامة الكيترية كمرشد للحكومات في تطبيق سياسيتها الاقتصادية وكمنطق لفكر جديد في معالجة التقلبات الاقتصادية نجد من ابرز أعمال كيتر اهتمامه بالسياسة الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد وإيضاح السياسات الخاصة بالتطبيق العملي لها.

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا يوجد الكساد أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة ان تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي و كان عليها ان تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير ففي إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حالة الحياد وأفسحت المجال لوجه نظرة أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف معني انه يمكن ان يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كيتر متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كيتر إلى إن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد وان السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي والمالي.

هذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل، الادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية علي العرض الكلي ومن ثم علي النشاط الاقتصادي¹.

ردا علي الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينيات المالية، وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فان تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أحققت باعتبار إن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة

¹ بول، سام و بلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 647، 648.

عجز الموازنة، ونجد إلى الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم وعلى ذلك فد استند إلى منحني لافر¹ Laffer (Curve) الشهير ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل علي توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن معدلات الضريبة ومن ثم حصيلتها أكبر غزارة.

من الواضح أيضا أن هذه المدرسة علي خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي علي المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:²

أولاً: إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب علي الدخل.

ثانياً: أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي المباشر.

ثالثاً: أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.

رابعاً: أن يضم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقودي

أحرزت وجهة نظر النقود يون نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد ان ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكيترية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون واضاعو السياسة بان السياسة النقدية

¹ يوضح منحني لافر العلاقة بين معدلات الضريبة و ايرادات الضريبة، وفكرته الأساسية هي أن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئا فشيئا، مع تزايد الضغط الضريبي، ذلك لأن معدل الضريبة المرتفع يدفع إلى التهرب الضريبي، فضلا عن أنه يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انحسار النشاط الاقتصادي، ومن ثم حصيلتها الضرائب وينتهي تحليل هذا المنحنى إلى تخفيض الضرائب بقود إلى زيادة العائد الكلي.

². بول سام ولسون، الاقتصاد، مصدر سابق ص: 649 .

* يقصد بالسياسة المالية البحث في التغيير في الضرائب والإنفاق الحكومي دون إن يصاحبه تغيير في عرض النقود.

هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتن فيردمان و كارل برونو ملترز وغيرهم) بان اليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث يمكن ان تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي إذ يعتقد النقديون ان تطبيق سياسة مالية توسعية بحته* من لدن الحكومة من شأنه ان يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقوديون باثر المزاحمة* وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لان السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى اثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لان زيادة النفقات الحكومية يصبحها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.

لكن نجد ان النقوديون وعلى رأسهم ملتن فيردمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها ان تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويجذبون سياسة القواعد أساسا السياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بان السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقودية والكبترية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية

ظهرت إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي يستند أنصار هذه النظرية إلى إن سلوك الوحدة الاقتصادية (افراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى ادني الحدود من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء

توقعاته حول قراراته المستقبلية بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

من هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى ان الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام ولتوضيح ذلك نفترض مثلا وجود حالة من الركود الاقتصادي وان الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية فمن الطبيعي إن يتوقع الأفراد ارتفاع طلب الكلي وتوفر أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية لذا فان العاملين سوف يسعون للحصول على أجور اعلي ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فان السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي ان التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد ان يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا لذلك فان السلوك العقلاني وفقا لهذا التوقعات يقتضي المحافظة علي مستوى الاستهلاك الحالي بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.

المطلب الخامس: السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانبي العرض

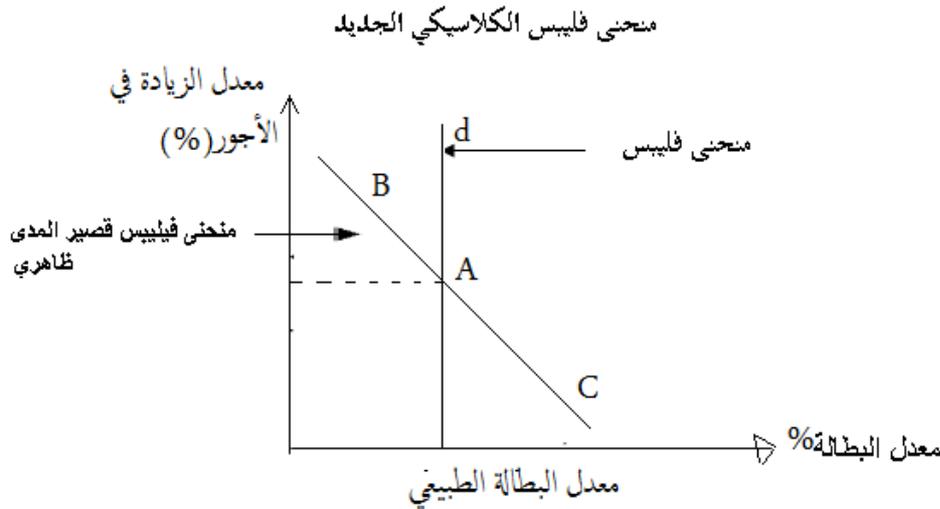
تؤكد مدرسة اقتصادي جانبي العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (العرض الإجمالي) بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكيترية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلي وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافئة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل

المتاح للإنفاق فخفض الضرائب مثلا عن العمل او الفائدة أو إرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي، ومن ثم على النشاط الاقتصادي وردا على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية وخصوصا مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها فان تلك التخفيضات التي نادي بها أنصار جانب العرض قد أخفقت، باعتبار ان للتخفيضات الضريبية تأثيرا سلبيا في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ونجد إن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد استند إلى منحى لافر الشهير ويؤكد ان خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات، ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة، والفكرة الأساسية هنا تتخلص في ان تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافر لإنعاش الاقتصادي القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية، ومن ثم حصيلة ضريبة اكبر غزارة ومن الواضح أيضا ان أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة الاختلالات الاقتصادية.

وهناك كما معينا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن ان يستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه المتغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود إذ يرون ان زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار وإتهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا وهم بذلك يرجحون فكرة اوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث اي تأثير على مستوى الانتاج ما عدا التضخم المفاجئ اوغير المتوقع من لدن الأفراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة خلال الأمد الطويل بل ذهبوا الى ابعد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود وذلك عندما يتأكد الأفراد ان هذه الزيادة في عرض النقود تشير الى معدل مرتفع للتضخم فان الأجور والأسعار لا بد ان تتعادل في الحال بافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية وبافتراض الحالة الكاملة فان الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير وبالتالي معدل البطالة دون تغير على الرغم من تزايد معدل التضخم.

لذلك فان منحى فيليبس يأخذ عندهم الخط المستقيم العمودي على المحور الأفقي وكما هو موضح في

الشكل الآتي



المصدر: بول سامويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 644.

ووفقاً لأتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة التوقعات العقلانية فان منحنى فليبيس الحقيقي يكون عمودياً أي موازي للمحور العمودي ولكننا يمكن ملاحظة منحنى فليبيس ظاهري قصير المدى يمر عبر النقاط ABC فالنقطة B تنشأ عند توقع صدمة تضخمية الأجر النقدية فوق مستوياتها المتوقعة فيتشوش العمال ويعتقدون ان الأجر الحقيقية قد ارتفعت فيقروا العمال أكثر وتنخفض البطالة وبذلك ينتقل الاقتصاد من النقطة A إلى B ويمكن تتبع كيف يترك العمال وظائفهم ويولدوا النقطة C¹

أما ما يخص اثر مصداقية السياسة النقدية فان المدرسة الكلاسيكية الجديدة او نظرية التوقعات العقلانية علفت فعالية اي سياسة اقتصادية بمدى المصدقية التي يمنحها اياه العملاء الاقتصاديون ويقصد بذلك مدى الانسجام المتواصل إليه بين عناصر السياسة الاقتصادية السابقة والحالية التي هي محل الدراسة من لدن العملاء الاقتصاديون البرنامج الذي أعده وأعلن عنه القائمون على هذه السياسة².

يتحتم على العملاء الاقتصاديين ان يجوزوا معلومات تتعلق بالقيم السابقة المتغيرة التي هم بصدد مراقبتها وكذلك النماذج التفسيرية الصادرة عن النظرية الاقتصادية ويخلص ماث الى القول بان توقعات المؤسسات و التوزيع الذاتي للتنتائج المحتملة تتجه بالنسبة لمجموع المعلومات المشابهة الى توقعات النظرية او التوزيع الموضوعي للتنتائج المحتملة.

¹عباس كاظم الدعيمي السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية مرجع سابق، ص: 44 .

²على حمزة فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصطلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سابق، ص: 82.

المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية في إطار الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية ومضاعفات عرض النقود والإنفاق الحكومي

أولاً: السياسة النقدية ومضاعف عرض النقود **Monetary Policy & Money Multiplier**

يعرف مضاعف عرض النقد بأنه عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقد عند تغير القاعدة النقدية والتي يتحكم بها المصرف المركزي من خلال تأثيره في القاعدة النقدية بواسطة عمليات السوق المفتوحة¹، بمعنى آخر يطلق على النسبة ما بين الودائع الجديدة والزيادة في الاحتياطي بمضاعف عرض النقد، ففي وسع النظام المصرفي كله تحويل زيادة ابتدائية في الاحتياطي إلى مبالغ مضاعفة من الودائع والنقود المصرفية، ويمكن لعملية إنشاء الودائع أن تعمل بشكل عكسي حين يؤدي هبوط الاحتياطي إلى خفض النقود المصرفية.

هناك علاقة وثيقة وحلقة وصل ما بين القاعدة النقدية **B** وعرض النقد **Ms**، إذ أن العلاقة هي حصيلة ناتج مضاعف لكل منهما ويمكن أن تصاغ العلاقة بالشكل الآتي²

$$M_s = \frac{1}{rd} B \Leftrightarrow M_s = M \times B$$

إذ أن M_s : عرض النقود طبقاً للتعريف المستخدم مثلاً (M_3, M_2, M_1)

$M = \frac{1}{rd}$: مضاعف عرض النقود ويعتمد على التعريف المستخدم لعرض النقود

B: القاعدة النقدية.

rd : نسبة الاحتياطي الإلزامي³.

¹عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2003 ص:217.

²DR, Mahmood Ibrahim Noor &DR, Ad ham Taieh, Financial bank, stabies an English, third Ed, Al – Israuniversity, Jordan, 2003, p26.

³باري سيجل، النقود البنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقوديين، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود الرياض، 1987، ص:186 – 198.

وفي حالة تقدير المعادلة على أساس التغيير (Δ) تصبح المعادلة كالتالي:

$$M\Delta_s = M \times B\Delta$$

وعليه فإن مضاعف عرض النقود يصبح: $M = \frac{\Delta M_s}{\Delta B}$

أما القاعدة النقدية فيمكن صياغتها على النحو الآتي

$$B=C+R$$

$$R=E+Rd+Rt$$

$$B=C+E+Rd+Rt$$

إذ أن E : الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية مما لديها على شكل نقد أو محتفظ بها في المصرف المركزي.

$Rd=rdD$: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بالعملة المحلية.

$Rt=rtT$: المبلغ الذي تستقطعه البنوك من احتياطياتها النقدية للإيفاء بالاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية، إذا عرف.

rd : نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ودائع جارية بالعملة المحلية.

rt : نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

D : الودائع الجارية بالعملة المحلية.

T : ودائع التوفير ولأجل بالعملة المحلية.

$C=KD$: المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل نقد، وهي جزء من K إجمالي ودائعه الجارية.

$E=Ed$: المبالغ من الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك وهي جزء من (e) من إجمالي ودائع الجمهور لديها.

$T=td$: المبالغ التي يحتفظ بها على شكل ودائع توفير ولأجل وهي جزء من (t) من إجمالي ودائعه الزمنية.

$H=hd$: المبالغ التي يحتفظ بها الجمهور على شكل أوراق مالية (الشكل الأخرى للنقود) وهي جزء من (h) من إجمالي ودائعه من الموجودات الأخرى.

ويعمل كل من الجمهور والبنوك التجارية والمصرف المركزي تأثيرا واضحا في عرض النقود ومدى التوسع والانكماش فيه إذ يستطيع المصرف المركزي أن يمارس دور مؤثر في عملية خلق النقود من خلال قدرته على التأثير في قرارات البنوك التجارية في كيفية إدارة أصولها والتزاماتها، فانه من منطلق قانوني يستطيع المصرف أن يلزم البنوك التجارية من خلال الأوامر والتعليمات، ويستطيع أيضا التأثير في قرارات المودعين والمقترضين من خلال السياسة النقدية التي يمارسها، أما المدعون فهم يمارسون دورهم من خلال قدرتهم على توفير الاحتياطات النقدية التي تؤثر في قرارات البنوك التجارية فيما يتعلق بسياسات الائتمان، في حين أن البنوك التجارية تستطيع التأثير في عرض النقود من خلال قراراتها بشأن استقبال الودائع وتقرير التسهيلات والتي تعتمد بدورها على الظروف الاقتصادية السائدة.

باستخدام الرموز والمتغيرات السابقة إلى جانب تعريف عرض النقود فانه يمكن اشتقاق مضاعف عرض النقود على أساس:

1- مضاعف عرض النقد بالمعنى الضيق¹.

$$M1 = C + D \dots\dots\dots(1)$$

يمكن احتساب قيمة مضاعف عرض النقود على النحو الآتي بعد التعويض عن قيم R_t, R_d, E, C مثلما ورد سابقا

$$B = C + E + R_d + R_t \dots\dots\dots(2)$$

$$B = K D + E_d + r_d D + r_t T D \dots\dots\dots(3)$$

من خلال المعادلة (3) نحصل على (D)

$$D = B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(4)$$

نعوض عن قيمة (D) بالمعادلة (1)

$$M1 = C + B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(5)$$

نعوض عن قيمة (C) في القيم أعلاه بالمعادلة (5):

$$M1 = K D + B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(6)$$

نعوض عن قيمة (D) في (4) بالمعادلة (6):

$$M1 = K \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) B + B \left(\frac{1}{K + e + r_d + r_t T} \right) \dots\dots\dots(7)$$

¹عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 248.

مضاعف عرض النقود بالمعنى الضيق:

$$M1 = B \left(\frac{1+K}{K+e+rd+rtT} \right) \dots\dots\dots (8)$$

2-مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع

$$M2=M1+T \dots\dots(1)$$

$$M2=C+D+T\dots\dots(2)$$

إذ أن T/ ودائع التوفير والآجل بالعملة المحلية.

بعد التعويض عن قيم C, D, T نحصل على

$$M2 = K \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) B + B + \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) + t \left(\frac{1}{K + e + rd + rtT} \right) \dots (3)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الواسع

3-مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع¹

$$M3=M2+H\dots\dots (1)$$

$$M3=C+D+T+H\dots\dots (2)$$

بالتعويض عن القيم H, T, C, D نحصل

$$M3 = K \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B + B \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) + t \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B + h \left(\frac{1}{K+e+rd+rtT} \right) B \dots\dots (3)$$

مضاعف عرض النقود بالمعنى الأوسع

$$\therefore M3 = B \left(\frac{1+K+t+h}{K+e+rd+rtT} \right) \dots\dots (4)$$

يتضح مما سبق أن تغير عرض النقود يتأثر بتغير القاعدة النقدية وبمضاعف عرض النقود، إلا أن هذين العاملين يعتمدان على محددات مختلفة قادرة على أن تؤثر في عرض النقود، إذ أن القاعدة النقدية تعتمد على احتياطات البنوك التجارية والجمهور، ويستطيع المصرف المركزي من خلال سياسات معينة كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة أن يؤثر في الجانب الاحتياطي من القاعدة النقدية، كما أنه بالإمكان ممارسة ضغوط مماثلة على النقد لدى الجمهور الذي يقبل على شراء السندات الحكومية،(أما مضاعف عرض النقود فان هناك اثنين من محدداته يقعان تحت سيطرة المصرف المركزي وهما نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية

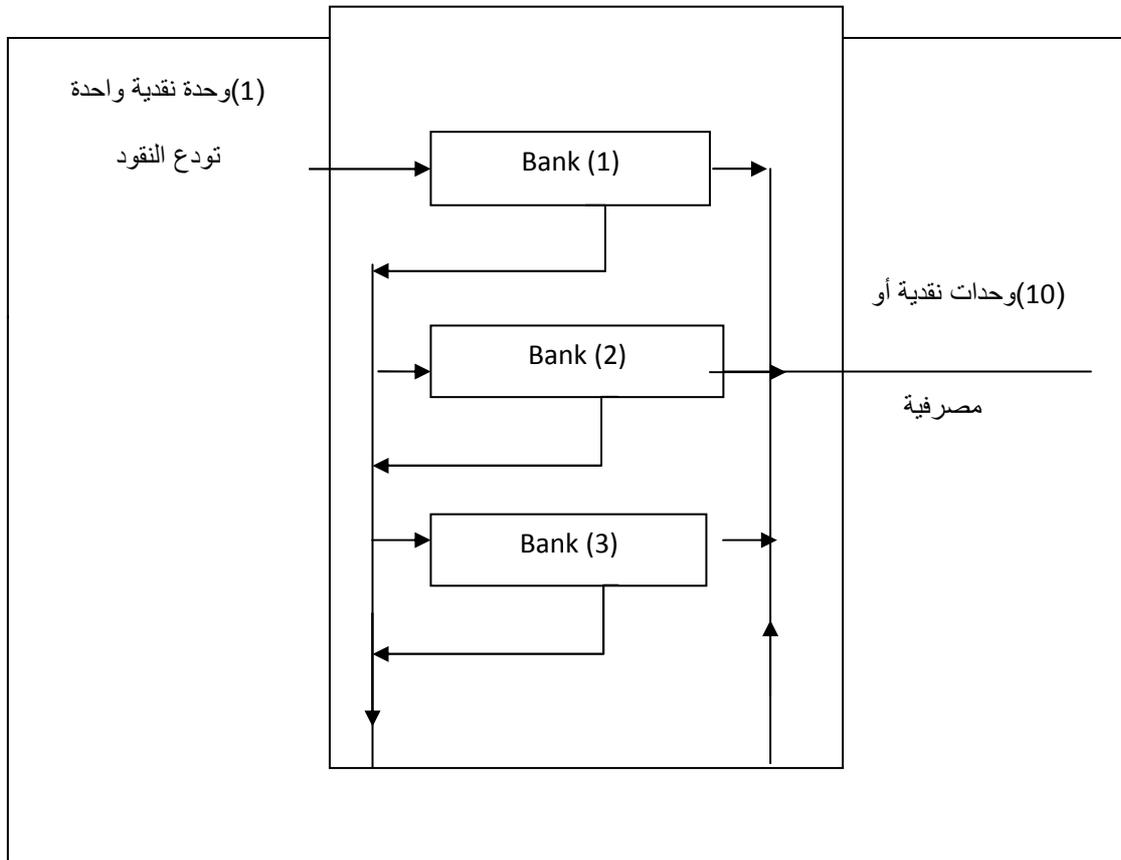
¹ مايكل أيد جمان، الاقتصاد الكلي(النظرية والسياسة)، مصدر سابق،ص:216-219.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

ونسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع التوفير والآجل، في حين أن للبنوك التجارية دوراً في اختيار نسبة الاحتياطي الفائض إلى إجمالي الودائع، ويبقى للجمهور خيار نسبة النقد الحاضر لديه إلى الودائع الحارية¹

تستطيع البنوك مجتمعة أن تفعل ما لا يستطيع بنك واحد عمله، فمقابل كل وحدة نقدية من احتياطي جديد يودع في إحدى هذه البنوك، ينشأ العديد من الوحدات النقدية وذلك بفعل المضاعف، ويبين المخطط التالي أن السهم إلى يمين البنك (1) لا يستطيع فعل ذلك بمفرده ويزيد من العرض النقدي إلا مع توزيع الاحتياطي في النظام المصرفي ككل وعلى النحو الآتي:

مخطط رقم 5: (التوسع المصرفي المضاعف للنقود)



المصدر: بول، سام ويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 526

ثانياً: السياسة المالية ومضاعف الإنفاق الحكومي: Fiscal Policy & Expenditure Multiplier

تسعى أغلب الاقتصاديات المعاصرة إلى ما يسمى باقتصاديات الرفاه (Welfare) وعلى الرغم من أن الرفاه لا يعتمد بشكل رئيس على النشاطات الحكومية، إلا أن المؤسسات الحكومية هي القنوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تعمل على رفع مستوى الرفاه للجميع، وبالتالي فإن

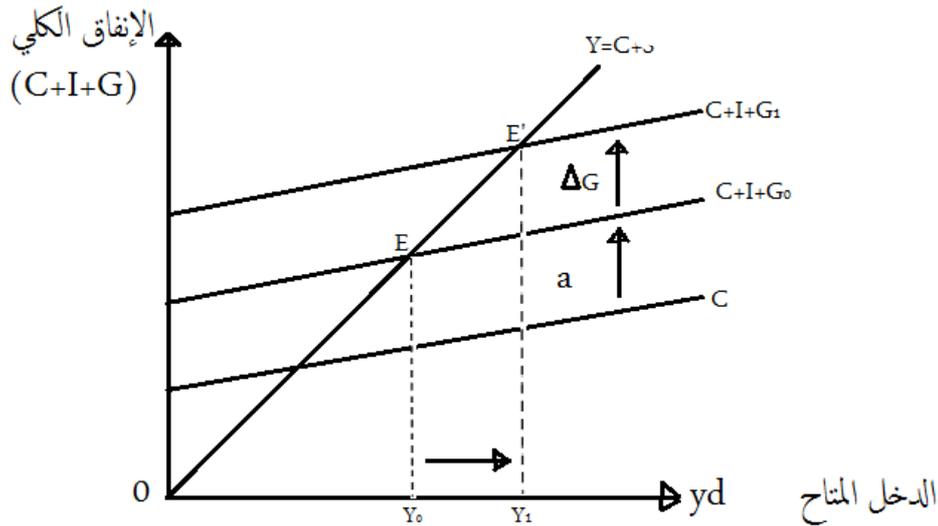
¹ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، جامعة قطر، الطبعة الثالثة، 2002، ص: 207.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

القطاع الحكومي يعد من أكبر القطاعات في التوظيف الوطني إذ يعمل من خلال آليات السياسة المالية المعتمدة على توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، فضلاً عن ذلك فإنه يعد وسيلة لمستوى معيشة الأفراد في كثير من البلدان لما يلعبه من دور مهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع ومن خلال الاستثمار المباشر ودعم الصناعات الوطنية وحمايتها، وبالإضافة إلى دعمه المباشر للسلع والخدمات الأساسية.¹

تبدأ أهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية كإقامة المباني والحدائق والمدارس والمستشفيات... الخ، وإلى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة، فالإنفاق الحكومي له تأثير في مستوى الطلب الكلي، ويعد أحد أوراق الموازنة الحكومية والسياسة المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقليل التقلبات الحادة التي تحصل فيها، ومن ثم تحقيق مستوى عالٍ من التشغيل أي تقليل معدلات البطالة وجعلها بالحد الأدنى الممكن، فعندما تكون هناك بطالة في الاقتصاد نتيجة قصور الطلب بسبب انخفاض الدخل ومستويات الأسعار، تسعى الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرامج الإنفاق والاستثمار العام، وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والإنتاج والتوظيف، وهذا من شأنه زيادة الطلب الفعال على الاقتصاد القومي، ومن خلال أثر المضاعف الحكومي بحيث يسير الاقتصاد بخطوات سريعة نحو التوظيف الكامل.²

منحنى رقم (6) ميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي



المصدر:- مايكال ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص: 116.

¹ هشام محمد صفوت العمري/ اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص: 52.

² خولة سلمان الويس، الآثار الاقتصادية للحصار من التمويل والتضخم والتشغيل، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1988، ص: 22-23.

من المنحني (6) يتضح أن الخطوط $(C, C+I+G_0)$ تمثل دالة الاستهلاك ودالة الإنفاق الكلي (الاستهلاك+الإنفاق الحكومي+الاستثمار الخاص) على التوالي و $(\Delta Y, \Delta G)$ تمثل مقدار التغيير في الإنفاق الحكومي والدخل على التوالي، وأن الإنفاق الحكومي يؤثر في الدخل وذلك من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك (MPC) Marginal Propensity to Consume وعليه فإن مضاعف الإنفاق الحكومي¹، -وهو مقلوب الميل الحدي للدخار، وهو في الوقت نفسه يمثل مضاعف الاستثمار، -يصبح علي الصيغة الآتية:

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-MPC}$$

المطلب الثاني: السياسات النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي العام

أولاً: التفسير النقدي والتوازن العام The Monetary Explanation Public Equilirium

من خلاصة بحثنا للنظرية الكلاسيكية، لاحظنا أن السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر كمية النقود التوازنية للمتغيرات الحقيقية (كالدخل - التشغيل - سعر الفائدة)، والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام الاقتصادي (فصل الجانب النقدي عن الجانب الحقيقي في التحليل)، وقد ظل هذا الفكر سائداً ومقبولاً حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حاول تقديم صورة أكثر تطوراً لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية ومتغيرات حقيقية، وبما أن كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي والحقيقي في نظرية واحدة من خلال استخدام سعر الفائدة والدخل لتحقيق التوازن بينهما وعبر منحنيات (LM) التوازن النقدي و (IS) التوازن السلعي، فإننا يمكن استخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن، مثلما استخدمه الانكليزي هيكس (Hicks) لأول مرة في التوصل إلى نموذج التوازن العام، لذا فإن نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام.²

أما سعر الفائدة فلا يمكن تقديره بشكل مؤكد، إلا إذا عرفنا مسبقاً مستوى الدخل الحقيقي أو افتراضناه ثابتاً، وهذا يقودنا إلى استنتاج بأن سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد أن يقررا معاً، وهذا لا يتحقق إلا إذا

¹ الكي نشق مضاعف الإنفاق الحكومي للمشتريات الحكومية لا بد من تحديد المسمى التوازي للدخل المناظر للمشتريات الحكومية G_0 ، ونحصل على هذا المستوى من الدخل

بإحلال المعادلات السلوكية في شرط التوازن: العرض الكلي = الطلب الكلي $(Y=c+I+G)$ وان $C=a+bY$ ، $G=G_0$ ، $I=I_0$ ، $C=a+bY$

² ايكل أيد جمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق ص: 116-117.

تحقق التوازن الكلي العام في الاقتصاد، وقبل الشروع في كيفية تأثير عرض النقود في وضع التوازن العام لا بد من توضيح بعض المفاهيم، هذا وينقسم الاقتصاد الكلي الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي¹

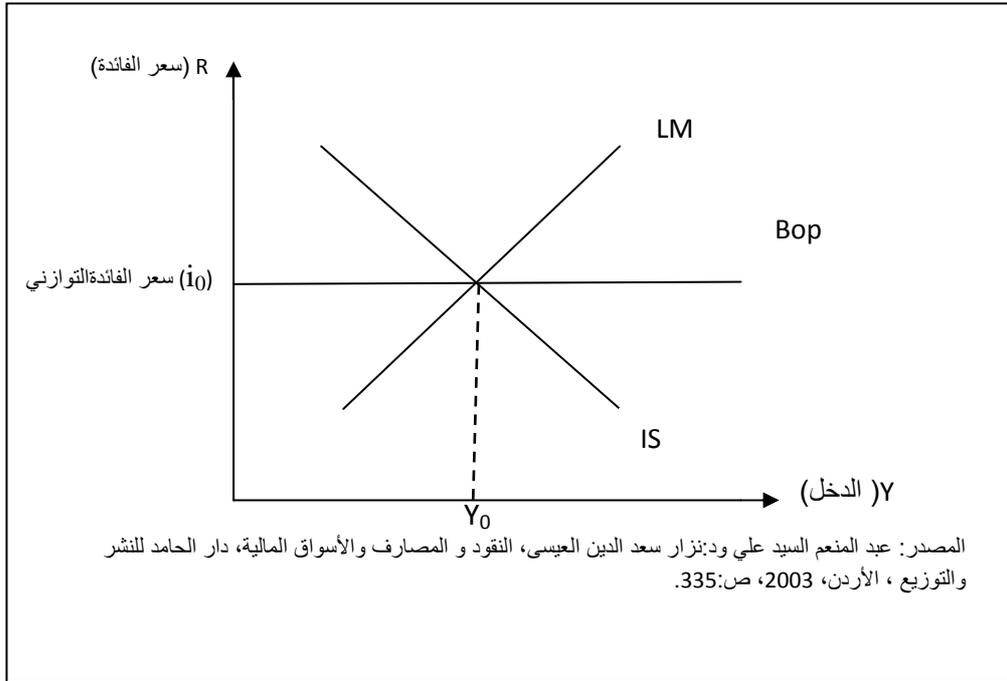
1-قطاع السلع والخدمات: هو ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات (Product Market) وهو عبارة عن مجموعة أسواق السلع والخدمات المنتجة في البلد، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي (الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS)، وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في توازن.

2-القطاع النقدي: ويتمثل بسوق (Money Market) وفي حالة استخدام نظرية الأموال القابلة للإقراض فإنه سيمثل بسوق الأموال القابلة للإقراض (Loahable Funds Market)، أو سوق الائتمان، والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (LM)، وأن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (Y) وسعر الفائدة (13) تجعل سوق النقود في توازن.

3-القطاع الخارجي: يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات واستيرادات سلعية وخدمية)، والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Bop)، وإن أية نقطة على المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازنا بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري، وعندما نضع المنحنيات الثلاثة (Bop, LM, IS) في شكل واحد فإنها تعكس توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاث (التوازن الكلي العام) ومثلما هو موضح في الشكل الآتي

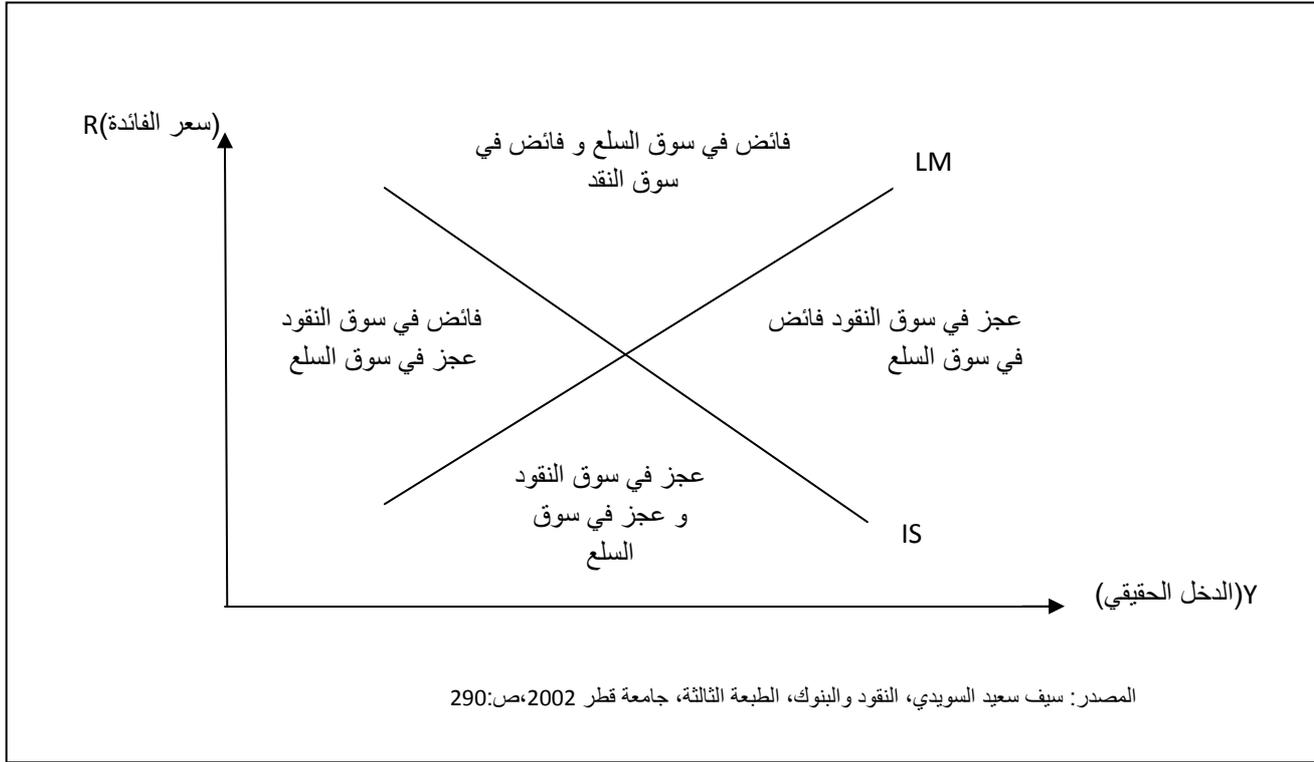
¹مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص: 320 – 328.

منحنى رقم (7) منحنيات (Bop, LM, IS) و التوازن الكلي العام



من خلال الشكل البياني(7) ولغرض تبسيط شرح أثر السياسة النقدية في وضع التوازن العام(أحداث تغيرات في عرض النقود تؤثر في الدخل وسعر الفائدة تشكل التوليفية للأسواق الثلاث)، لنفترض ابتداءً أن القطاع الخارجي يبقى في توازن مستمر، فضلاً عن ذلك فإن التوازن لا يعني أنه في كل الأوقات، فالتوازن المطلوب هو ذلك الذي لو تعرض له سوق النقود أو السلع أو كلاهما إلى صدمات معينة أبعد أحدهما أو كلاهما في حالة التوازن، فإن هناك قوى ذاتية في السوقين تدفعها في اتجاهه، ويمكن حصر حالات عدم التوازن التي يتعرض لها السوقان مثلما في الشكل التالي:

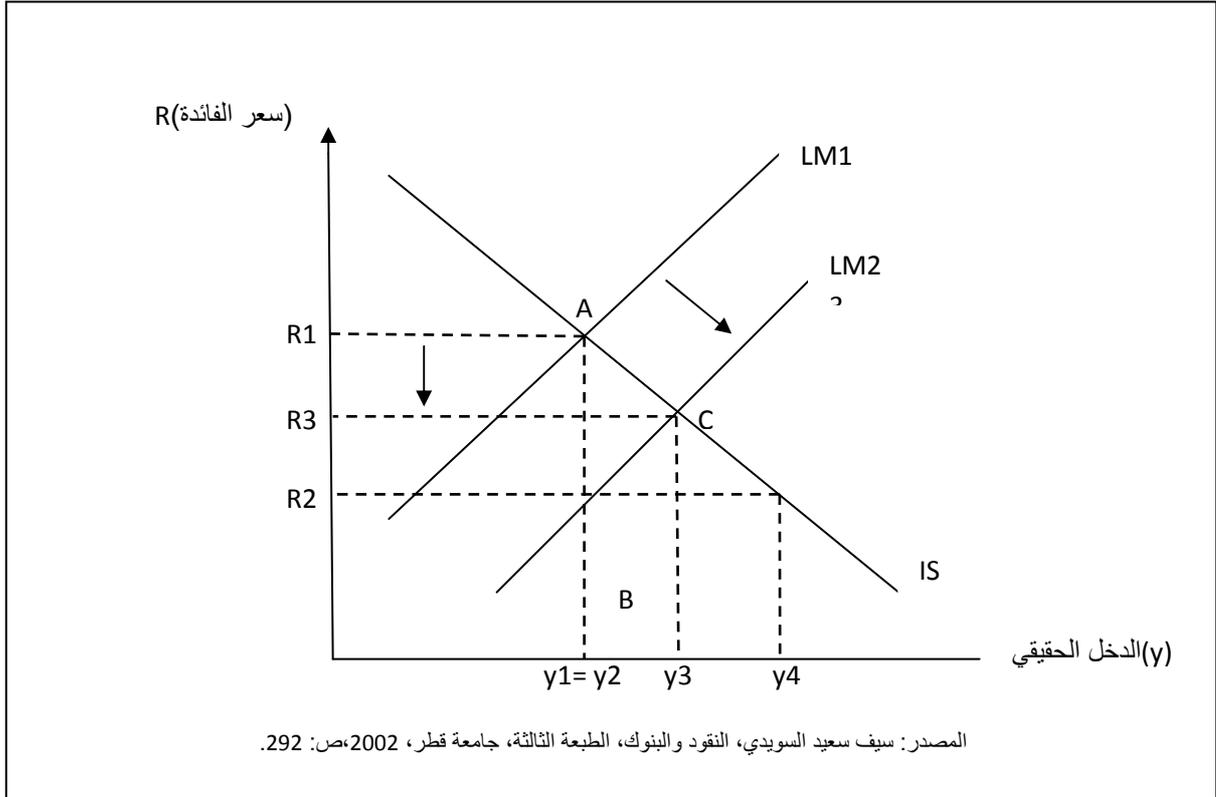
منحنى رقم (8) حالات عدم التوازن في السوقين السلعي والنقدي



بناء على ما تقدم يمكن القول أن التغييرات في سوق النقود يكون مصدرها تغييرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وأن أصدرتها¹، ستتسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، فعلى سبيل المثال انتقال منحنى (LM) إلى اليمين كما مبين في الشكل التالي:

¹ سيف سعيد السويدي، النقود و البنوك، مصدر سابق، 292

منحنى رقم (9) أثر زيادة عرض النقود في التوازن العام



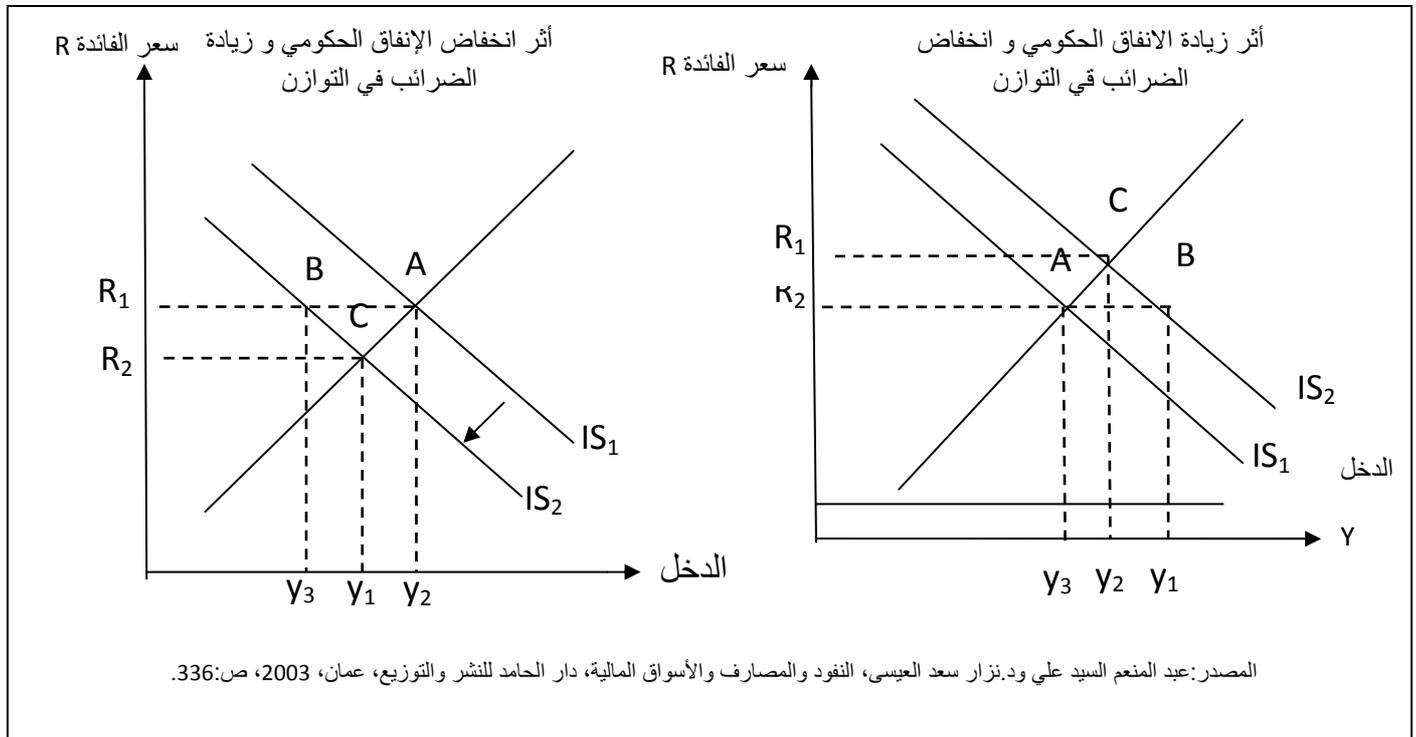
من الشكل (9) وبافتراض انخفاض سعر الفائدة من $R_1 < R_2$ نتيجة التغيرات في عرض النقود فان ذلك سيؤدي إلى توازن أدنى في سوق النقود، إذ أن منحنى (LM) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدية هو منحنى (LM2)، وبالتالي فان زيادة عرض النقود تنقل السوق إلى حالة عجز في النقطة (B) ويقدر العجز بالمسافة ما بين مستوى الدخل ($y_1=y_2$) والمستوى (y_4) وهذا يعني أن طلبا إضافيا على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن استيفاؤه في ظل مستوى الإنتاج السابق، الأمر الذي يترتب عليه دفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم بغية زيادة استثماراتهم لمواجهة العجز في سوق السلع) وفي ظل سعي البنوك لتقليل حجم الطلب مواردها تبدأ المنافسة على موارد الأفراد من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص، مما يعني ارتفاع سعر الفائدة من ($R_3 < R_2$)، إلا أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص بمستوى الإنتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار جراء ارتفاع تكلفة الاقتراض وتستمر هذه التغيرات حتى الوصول إلى النقطة (C)، إذ تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في السوقين (أي أن التوسع في عرض النقود قد أسهم في تنشيط الاقتصاد والنهوض به، طالما تتمكن السياسة من التأثير في المستوى التوازني)، ويمكن أن تتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية¹.

¹ سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 293 .

ثانياً: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام: **The Fiscal Policy and Public Equilibrium**

بناء على ما سبق فإن التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (LM, IS) إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، والذي يهمننا هنا أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (LM, IS) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو إلى اليسار لأن القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين، فإن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الانفاقية والضريبية في انتقال منحنى الناتج (IS) يجب أن تأخذ بالحسبان عبر تأثير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان للاستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحنى (IS) ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الائتين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية¹، والشكل الأتي يمثل الوضع قبل وبعد زيادة الإنفاق الحكومي.

منحنى رقم (10) أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام



James p. Dow, the Demand and liquidity Effects of Monetary shocks, journal Monetary Economies, Washington, 1995, page: 1-10.

يلاحظ من الشكل (10) أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحني (IS) من (IS_1) إلى (IS_2) والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من (R_2-R_1) مع ارتفاع الدخل الحقيقي من (y_3-y_1) ، ولكن كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فان هذا لا يتطلب إحداث تغير في سعر الفائدة، لان الدخل يرتفع من (y_2-y_1) ، إلا أنه عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لابد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من (R_2-R_1) ويترتب على ذلك الارتفاع في انخفاض مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن (مع منحني IS)، وفي نهاية المطاف تناقص الدخل الحقيقي من (y_3-y_2) نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، إلا ان (y_3) يبقى أكبر من (y_2) ، وتعني أن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، إلا انه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جدا، وهي أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في حالة التوازن العام، ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحني (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب¹.

ولذا فان إتباع سياسة مالية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد يتطلب معرفة الكيفية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الزيادة في الإنفاق، إذ غالبا ما تلجأ الحكومة للتمويل عن طريق زيادة الضرائب وإصدار الدين الحكومي بيع الأوراق المالية الحكومية للقطاع الخاص والإصدار النقدي الجديد وبيع الأوراق المالية الحكومية للبنك المركزي وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي مقيد ومحدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة أن تحصل عليه من مختلف المصادر، و يمكن كتابة قيد الميزانية بالصيغة الرياضية الآتية.²

$$G\Delta = TP + B\Delta + H\Delta$$

إذ أن (ΔG) تمثل مقدار التغير في القيمة الاسمية للإنفاق الحكومي، و (PT) القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية و (ΔB) تمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة و (ΔH) تمثل التغير في الإصدار النقدي الجديد (القاعدة النقدية)، وتشير المعادلة أعلاه إلى أن الحكومة ينبغي أن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب أو

¹ سعيد السويدي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص: 294.

² مايكل أهدمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق)، مصدر سابق، ص: 280.

الدين الحكومي أو الإصدار النقدي (أو توليفة من هذه الوسائل)، فإذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص، فلن يحدث أي تغيير في عرض النقود، في حين إذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، فإن القاعدة النقدية (H) تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية، وتكون للزيادة في القاعدة التأثيرات نفسها في عرض النقود كأية زيادة أخرى في القاعدة النقدية.

ففي الأجل القصير وعند المستوى التوازني للدخل، فإن الإنفاق الحكومي من المحتمل أن يتجاوز الإيرادات الضريبية، وإن الحكومة يجب أن تمول هذه الزيادة بالإصدار النقدي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عرض النقود، وبالتالي انتقال المنحنى (LM) إلى اليمين (طالما تزايدت الثروة فإنه هو الآخر يتزايد و ينتقل المنحنى IS إلى اليمين)، ويمكن ملاحظة الحالة نفسها عندما يمول العجز عن طريق إصدار السندات، ولكن الاستمرار في تلك التغييرات خلال المدد الزمنية يصل فيها الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل، وعند هذا المستوى يكون الإنفاق الحكومي مساويا للإيرادات الضريبية (إذ وصل الدخل إلى المستوى التوازني طويل الأجل)، ويعني هذا زيادة الدخل بقدر كافٍ لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للإنفاق الحكومي، وهكذا لكي يبقى الدخل عند مستواه التوازني طويل الأجل فإن التغيير في القاعدة النقدية (ΔH) لابد أن يساوي صفرًا، وهكذا ففي الاجل القصير أي زيادة في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق إصدار النقود والتي تكون حافزا للاقتصاد القومي أكبر مما تفعله زيادة مساوية في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق الإيرادات الضريبية أو إصدار الدين، وفي المدة الطويلة يصبح العكس صحيحًا، وعندئذ يصبح على السلطات المالية أن تستخدم الآجل الطويلة دليلًا أولي لسياستها، على أن الوضع الاقتصادي يتغير في الآجل الطويلة وإن السياسات يجب أن تتحول لمواجهة الظروف الجديدة، وبذلك فإن نتائج المدة القصيرة تقدم دليلًا أفضل لصانعي السياسة¹.

المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية وسوق السندات

أولاً: السياسة النقدية وسوق السندات The Monetary Policy and Bonds Market

تعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات الاقتصادية مراقبة، ويتم مراقبة تحركاتها يومياً ويعلن عنها بوسائل الإعلام المختلفة، إذ تؤثر تلك الأسعار وبشكل مباشر في حياة الأفراد يومياً من خلال تأثيرها في قراراتهم من الاستهلاك أو الادخار، وشراء العقارات أو شراء السندات أو تحويل الأموال إلى حساب التوفير، فضلاً عن ذلك فإنها تؤثر في القرارات الاقتصادية لمنشأة الأعمال من حيث استخدام الأموال وشراء المعدات والأجهزة الحديثة (استخدام التكنولوجيا) أو توفير أموالها بالبنوك، وغالبا ما يحكم على السياسة النقدية بأنها توسعية أو انكماشية

¹ مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي، (النظرية و السياسة)، مصدر سابق، ص: 280.

من خلال التغيرات في سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة مثلاً يبدو دليلاً على أن السلطة النقدية تتبع سياسة توسعية، وبالمثل فإن أية زيادة في الفائدة تكون دليلاً على أن السلطة تتبع سياسة انكماشية قد تكون أسعار الفائدة مؤشراً ضعيفاً لاتجاه السياسة النقدية سواء أكانت توسعية أو انكماشية، فإذا كانت تتغير لأسباب أخرى غير الأسباب النقدية فإن سعر الفائدة قد ينخفض حتى لو قامت السلطة النقدية بإتباع سياسة انكماشية وبالعكس قد يرتفع سعر الفائدة حتى لو قامت السلطة بإتباع سياسة توسعية، فعلى سبيل المثال قررت منشأة الأعمال أن تستثمر أقل أو قرار القطاع العائلي الاستهلاك أقل، كذلك إذا زاد الإنفاق الحكومي¹.

في ضوء ما تقدم فإن التغيير في سعر الفائدة يتماشى عكسياً مع التغيير في عرض النقود، فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود انخفض سعر الفائدة وبالعكس، ويتحدد سعر الفائدة الحقيقي بواسطة العوامل الحقيقية في الأجل الطويل، بينما يتحدد المعدل الاسمي للفائدة بواسطة كل من إجراءات السياسة النقدية والعوامل الهيكلية والبيئة التي تؤثر في توقعات التضخم ومواكبة ضبط المعدلات الاسمية في السوق من لدن السلطات الحكومية،³ وبذلك تكون الإجراءات السياسية النقدية لها تأثير واضح في المعدلات الحقيقية للفائدة، وبالتالي في أداء القطاع الحقيقية في الأجل القصير².

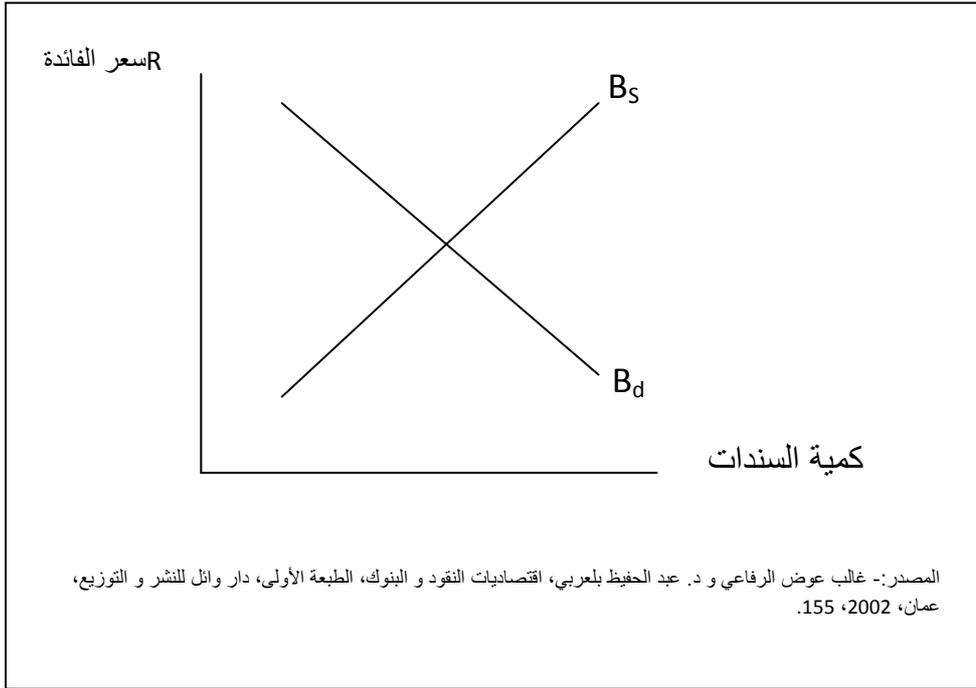
في الصدد نفسه نلاحظ أن التقلبات في أسعار الفائدة تكون من الأسباب الرئيسية لتفسير التقلبات التي تحصل في أسعار السندات، إذ يرتبط سعر السند في سوق الأموال المالية بعلاقة عكسية مع تغيرات سعر الفائدة الجاري أو السوقي، فكلما انخفض سعر الفائدة على السندات كلما ازدادت الكمية المعروضة لها، والسبب في ذلك أنه عند انخفاض سعر الفائدة يعني ان تكلفة الاقتراض للجهة التي أصدرت السندات قليلة، وبالتالي فإن رغبة المنشأة للاقتراض عن طريق إصدار السندات سوف ترتفع، أي أن الكمية المعروضة للسندات سوف تزداد، ويمكن ملاحظة العكس عندما يرغب الأفراد أو المنشأة بشراء هذه السندات خصوصاً عندما يكون سعر الفائدة لهذه السندات مرتفعاً³، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني الآتي

¹ مايكل ايدلمان، الاقتصاد الكلي، (النظرية و السياسة)، مصدر سابق، ص: 271.

² أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2005، ص: 150

³ غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، 149 - 161.

منحنى رقم (11):العلاقة بين الفائدة والكمية المعروضة والمطلوبة للسندات



تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار، فتزايد عرض النقود سيجعل سعر الفائدة يتناقص ويزداد الاستثمار معاً ثم يتزايد الدخل، ولا يتوقف التغيير في عرض النقد من خلال سعر الفائدة على الاستثمار، إذ يتناسب الاستهلاك عكسياً مع سعر الفائدة، ومثلما افترض الكلاسيكيون بأن الزيادات في العرض الاسمي (عرضها بقيمتها الحقيقية) يؤدي إلى أسعار أدنى للفائدة واستهلاك أكبر، وبما أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلي، فإن الأخير يزداد ويزداد معه المستوى التوازني للدخل، وإذا ما تزايد كل من الاستهلاك و الاستثمار فإن الدخل يزداد بمقدار أكبر مما لو تزايد الاستثمار فقط، ومحصلة ذلك أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية.¹

تؤثر السياسة النقدية أيضاً في الدخل من خلال تأثيرها في الثروة الخاصة (رصيد المجتمع من رأس المال) وعرض النقود والدين الحكومي، ويدخل ضمن دين الحكومة أذون الخزانة والسندات المتوسطة والطويلة الآجل، بوصفها جزء من صافي الثروة الخاصة، في حين أن الدين الخاص بسندات الشركات يستبعد من ذلك على الرغم من أن الدين الخاص يمثل أصولاً (Assets) لحملته، وبما أن الاستهلاك يرتبط بعلاقة مباشرة مع صافي الثروة الخاصة، فإن زيادة العرض الاسمي للنقود مع مستوى الأسعار سيجعل عرض النقود بقيمته الحقيقية يزداد، والذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستهلاك مثلما سبقنا الإشارة إليه، وحيث أن

¹عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص:536.

الاستهلاك والثروة يزدادان، ومع تلك الزيادات يزداد كل من الطلب الكلي والدخل التوازني، بالإضافة إلى ذلك فقد تزداد الثروة الاستهلاكية بغض النظر عن التغيرات في سعر الفائدة.¹

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج بأن هناك علاقة بين العجز الحكومي والسياسة النقدية، فإذا ما زاد الإنفاق الحكومي على الضرائب والإيرادات الأخرى، فإن الحكومة تواجه العجز في الموازنة مما يتطلب التمويل وغالباً ما يمول هذا العجز من خلال الاقتراض من الأفراد أو البنوك التجارية أو البنك المركزي وعن طريق قيامها بإصدار السندات الحكومية، وبالتالي اعتماد الحكومة هذه الطريقة للتمويل لا بد أن يتغير معها عرض النقود، فإذا مولت الحكومة (عبر الأسواق المالية) هذا العجز عن طريق بيع السندات إلى الأفراد أو البنوك التجارية فلن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود، فإن عملية بيع السندات تؤدي إلى أن يكون هناك انخفاض في عرض النقود ولكن عندما تنفق الحكومة إيراداتها فإن عرض النقود سوف يصل إلى مستواه الأول ولن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود، ولكن الأمر يختلف إذا ما مولت الحكومة هذا العجز عن طريق بيع سندات البنك المركزي، إذ ستكون هناك زيادة في عرض النقود، فإذا اشترى البنك المركزي تلك السندات وفي الوقت نفسه أنفقت الحكومة عائداتها - فإن عرض النقود سوف يزداد بمقدار يعادل تغير القاعدة النقدية أي يساوي حجم مبيعات السندات نفسه مضروباً في مضاعف النقود)²، وتجدد الإشارة هنا إلى أن تمويل العجز الحكومي من خلال البنك المركزي أمر غير مرغوب فيه في بعض الأحيان لأن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل نمو عرض النقود وارتفاع معدل التضخم وخصوصاً في البلدان النامية.

ثانياً: السياسة المالية وسوق السندات The Fiscal Policy and Bonds Market

تنشأ العلاقة ما بين السياسة المالية الحكومية وأسعار الفائدة من خلال السوق المالية، إذ تستطيع الحكومة من خلال التأثير في سعر الفائدة في السوق أن توجه الاقتصاد على وفق السياسة المرسومة لها، فإذا ما كان الاقتصاد يعني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومة أن تستخدم أدوات السياسة المالية للضغط على أسعار الفائدة وتنشيط الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية من خلال توفير القروض الحكومية وبأسعار منخفضة، وقد يحدث للحكومة على اختلاف مستوياتها عجزاً في وقت ما أو تحقق فائضاً في موازنتها في أوقات أخرى، ويبدو أن العجز أو الفائض في الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو انكماشية، إذ يشير العجز إلى سياسة مالية توسعية في حين الفائض إلى سياسة مالية انكماشية، وبالتالي فإن العلاقة ما بين السياسة المالية وأسعار الفائدة والسندات يتم من خلال النشاطات الحكومية على عرض

¹-International Monetary Found , International Capital Department Global Market's Analysis DivisionK Financial Market Update, 2003, Page 1-6.

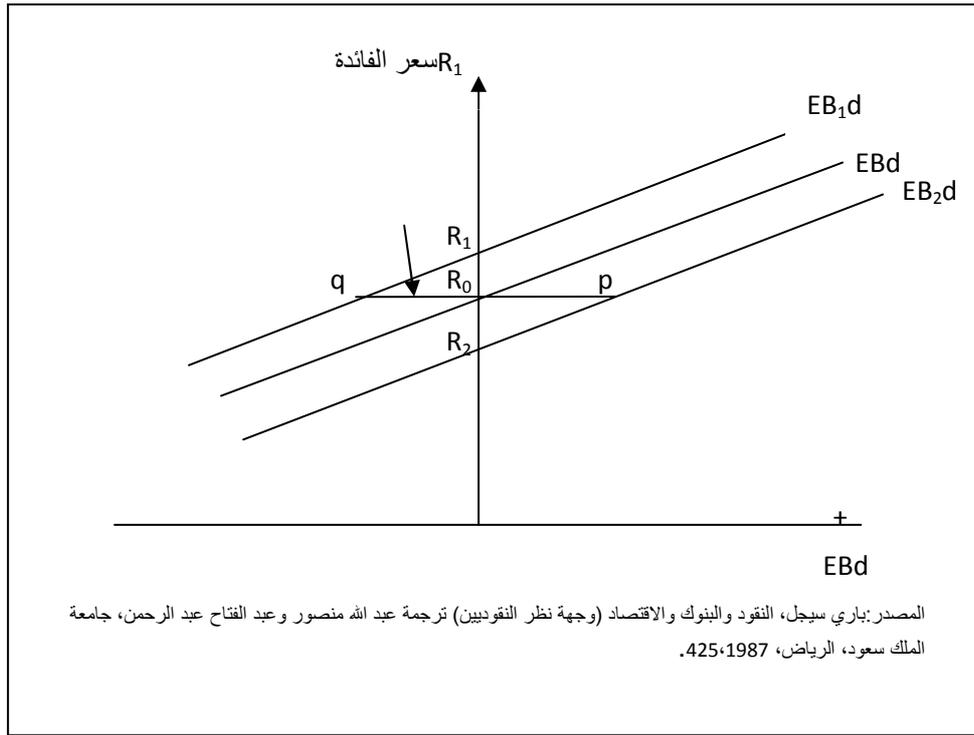
²مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص: 226 - 227.

الفصل الثاني:.....تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية

السندات ومن ثم على سعر الفائدة عن طريق قيام وزارة المالية بإصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها لتمويل العجز الحكومي أو التأثير في الفائض.

إن دراسة السياسة المالية لا تكون كاملة دون أن تأخذ في الحسبان الدين الحكومي، إذ ينشأ الدين الحكومي بسبب العجز الذي تخلقه الحكومة في ميزانيتها، وبالتالي فإنها عندما ترغب في الإنفاق أكثر مما تحصل عليه من الضرائب لمعالجة بعض الحالات الاقتصادية فإنها لا بد أن تقترض ويكون لها ذلك عن طريق بيع السندات الحكومية للأفراد أو المؤسسات والهيئات المالية الخاصة أو الجهاز المصرفي (البنوك التجارية والبنك المركزي) مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعليه فإن مقدار الدين العام عادة ما يقاس بمقدار تلك السندات التي من خلالها تستطيع الحكومة أن تضغط على سعر الفائدة ومن ثم على النشاط الاقتصادي، طالما أن هناك علاقة عكسية تنشأ ما بين السند وسعر الفائدة ناجمة عن سياسة حكومية مالية¹، ويمكن التعرف على تلك العلاقة من خلال الشكل التالي

منحنى (12) آثار تمويل العجز الحكومي على أسعار الفائدة



يشير المنحنى (12) إلى العلاقة ما بين السياسة المالية من جهة وأسعار الفائدة والسندات من جهة أخرى، والتي تعتمد على خصائص تمويل العجز الحكومي، ولكي تقوم الحكومة بممارسة نشاطها التمويلي من موازنة متوازنة، نجد في هذه الحالة أن منحنى فائض الطلب على السندات والذي يرمز له EB^d يقطع محور سعر الفائدة

1علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 267-269.

عند سعر توازي هو R_0 ، فماذا يحصل لو قامت الحكومة بالتوسع بالإفناق وإحداث عجز في الموازنة، فإذا ما قامت الحكومة بتمويل العجز في موازنتها ببيع سنداتهما إلى القطاع الغير مصرفي، فإن الخزانة لا بد وأن تقوم بإصدار المزيد من السندات الحكومية لبيعها في سوق الأوراق المالية، وهذه السندات الجديدة سوف تزيد من العرض القائم للسندات التي أصدرها القطاع الخاص، ومن ثم ينشأ فائض في العرض الكلي للسندات يساوي المسافة (qR_0) ، أي أن الإجراء الحكومي المتمثل بسياسة مالية توسعية (الإفناق يفوق الإيرادات) الذي اتخذته الخزانة العامة بالإقراض من الأفراد قد نقل منحى فائض الطلب على السندات إلى الأعلى إلى اليسار.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه لا يمكن إزالة فائض عرض السندات إلا إذا ارتفع سعر الفائدة التوازي إلى الأعلى (R_1) ، والذي يتحقق فيه التعادل ما بين الطلب مع العرض الكلي للسندات التي أصدرتها الخزانة العامة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين ان قيام البنك المركزي بتمويل العجز في الموازنة، سوف يؤدي إلى انخفاض مبدئي (وليس ارتفاعاً) في سعر الفائدة، فالبنك المركزي لا يقوم عادة بتمويل هذا العجز بصورة مباشرة، وإنما يقوم بتمويله من خلال عمليات السوق المفتوحة، إذ يدخل مشتريا للسندات الحكومية التي يمتلكها القطاع الخاص في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الخزانة العامة بإصدار سندات للسوق المفتوحة، فإن السندات الجديدة تجد طلباً معادلاً جديداً في السوق يساوي مقدار الإصدار النقدي الجديد الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل هذا العجز، ولكن في الوقت ذاته فإن تجار الأصول المالية وغيرهم ممن قاموا ببيع ما كان لديهم من السندات الحكومية للبنك المركزي قد ازدادت ودائعهم لدى الجهاز المصرفي، مما يسبب زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه المصارف، وبالتالي فإن القاعدة النقدية تتوفر لكل من المصارف والقطاعات غير المصرفية مما يسهم في زيادة الطلب الكلي على السندات ونتيجة لذلك فإن فائض الطلب الكلي على السندات لا بد وأن يرتفع متمثلاً بالمسافة (R_{op}) ، وفي ظل الظروف الجديدة فإنه لا يمكن إزالة هذا الفائض إلا إذا انخفض سعر الفائدة التوازي إلى (R_2) ، وعلى هذا الأساس فإن الأثر الأولي لتمويل العجز الحكومي من خلال الاقتراض من البنك المركزي بدلاً من القطاعات غير المصرفية يتمثل في خفض سعر الفائدة وليس رفعها، ولكن مشتريات البنك للسندات الحكومية تعني زيادة في عرض النقود¹ فإنه لا مناص من أن هناك آثاراً أخرى لقرار البنك لتقليل العجز الحكومي².

¹ يترتب على قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية زيادة في عرض النقود، فهذه الزيادة تؤدي إلى رفع المستوى التوازي للدخل القومي، ونتيجة لذلك تنشأ قوى تعكس الانخفاض في سعر الفائدة الناجم عن شراء البنك السندات الحكومية لتمويل العجز في الموازنة، هذه القوى تتمثل بزيادة الطلب على الائتمان في القطاع الإنتاجي (منشآت الأعمال) و القطاع الاستهلاكي (القطاع العائلي)، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الحقيقي وتوقع معدل مرتفع للتضخم الذي يرفع معه سعر الفائدة النقدي، وهذه العوامل الثانوية تشد وتقوي اتساع نطاق العجز الذي يتم تمويله من خلال الزيادة في القاعدة النقدية، وبالتالي فإن هذه العوامل من القوة بحيث لا تعكس الانخفاض الأولي في سعر الفائدة (شراء السندات الحكومية من لدن البنك المركزي) بل إنها ترفع أسعار الفائدة ليكون أعلى من مستواها السابق.

² با ري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، مصدر سابق، ص: 242 - 245.

على العكس من عجز الموازنة الحكومية يعمل فائض هذه الموازنة على خفض معدلات الفائدة فعندما تقوم وزارة المالية أو الخزانة باستخدام النقود التي حصلت عليها من الأفراد بكثرة لسداد الدين العام، فإنها تضيف طلبها على السندات الحكومية إلى طلب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتؤدي الزيادة في طلب السندات إلى رفع أسعارها مبدئياً ثم خفض أسعار الفائدة (وبالآلية نفسها التي سبق الكلام عليها)، وتبين من خلال مناقشاتنا ان السياسة المالية لها أهمية مالية بحتة في إحداث تغيرات في الموازنة تؤدي إلى زيادة أو خفض حيازات القطاع الخاص من السندات الحكومية، ولهذا السبب فإن عجز الموازنة العامة يدفع بأسعار الفائدة إلى الأعلى أو يشد الفائض إلى الأسفل، في حين أن السياسات المالية التي تنفذ من خلال تغييرات في القاعدة النقدية ستكون لها آثار أشد تعقيداً¹

المطلب الرابع: السياسات النقدية والمالية وميزان المدفوعات

أولاً: السياسة النقدية وميزان المدفوعات Monetary Policy's The Balance Payments

ان المتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات وأسعار الصرف بين العملات الوطنية، إذ تسبب في الأغلب الأعم عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات لبلد ما، والتي تعكس بدورها أثراً على النظام الاقتصادي داخل البلد، ويمكن استخدام السياسة النقدية أحياناً كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن والتي قد يعني منها ميزان المدفوعات، و في الوقت نفسه يمكن لها أن تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الاقتصادية المحلية من خلال التأثير في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلاً عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير داخلي (Endogenous) يتأثر بفائض أو عرض ميزان المدفوعات، لذا فإن عرض النقود ليس أداة سياسية مستقلة (Instrument Exogenous Policy)، مثلما هو الحال في ظل اقتصاد مغلق إذ يعد عرض النقود متغير مستقلاً يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، ومن خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة ما بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطات الدولية، كالاتي²

$$\Delta M_S = \Delta NFA + \Delta DC \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن ΔM_S / التغير في عرض النقود مقاساً بالسيولة المحلية.

ΔNFA / التغير في الصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

¹ المصدر السابق نفسه، ص: 427.

² أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 120 - 121.

ΔDC / التغير في مجموع الائتمان المحلي، بالإضافة إلى البنود الأخرى غير المصنفة.

يلاحظ من الصيغة أعلاه ان التغيير في السيولة المحلية (عرض النقود) مصدرين هما: التغيير في صافي الأصول الأجنبية والتغير في صافي الأصول المحلية للائتمان المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن النموذج يتضمن العنصر الآخر المقابل لعرض النقود، و هو الطلب على النقود و يمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود من خلال الصيغة الآتية¹

$$M^d = f(Y, R, P \dots) \dots\dots\dots(2)$$

من خلال المعادلة (2) يمكن أن نلاحظ أن الطلب على النقود يتسم بعلاقة تناسبية مع الدخل الحقيقي (Y) وعكسية مع معدل الفائدة (R) والمستوى العام للأسعار (P)، لأن الطلب على النقود في الصيغة أعلاه هو طلب اسمي، إذ ان التوازن في سوق النقود يتحقق إذا ما تساوى العرض النقدي مع الطلب النقدي مثلما في المعادلة أدناه:

$$M_s = M^d \dots\dots\dots (3)$$

من خلال العلاقة الرياضية يمكن إبراز علاقة النقود بوضع ميزان المدفوعات، ومن خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين (1) و (3) وكالاتي

$$\Delta NFA = \Delta M_s - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC$$

$$\Delta NFA = f(Y, R, P \dots) - \Delta DC \dots\dots\dots (4)$$

الجدير بالملاحظة أن الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار متغيران مستقلان أي أنهما يتحددان خارج النموذج، وكذلك يتضح من دالة الطلب على النقود أن الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، وبالتالي فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي وهذا يعني أن الإجراءات النقدية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية للمستثمرين المحليين والأجانب، عندئذ يتأثر سعر الفائدة المحلي بالتغيرات الخارجية لوجود البدائل أمام القطاع المالي، فالتغيرات في سعر الفائدة جزء مهم من سياسة نقدية محلية تؤثر في الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، وكذلك في التدفقات النقدية والرأسمالية من وإلى الاقتصاد المحلي من جانب آخر، وبالتالي فإن الزيادة في الائتمان المحلي (ΔDC)، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (ΔM^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية وبالقدر نفسه أي أن

¹ علي الصادق آخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسبريس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص:67.

التغير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابياً التغير في الطلب على النقود مطروحاً منه التغير في الائتمان المحلي، وهذا يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية ناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ويتمثل دور السلطة النقدية هنا من خلال الحد من التوسع في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية محاولة منها تقليص استيرادات هذه الوحدات، وهذا ما يفسر إصرار واضعي السياسة وبرامج التصحيح القصيرة الآجل (برامج التثبيت) تقليص الائتمان بشكل عام والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات¹.

بممارسة سعر الصرف هو الآخر تأثيراً واضحاً في أسعار الواردات والصادرات باعتباره يحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، إذ تعد أسعار الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعاً في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية فهي تقوم بربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض الآخر، طالما أن حركة رؤوس الأموال الدولية تتمثل في الطلب المحلي أو الأجنبي على الموجودات الأجنبية أو المحلية معاً، ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار وتوازن ميزان المدفوعات، ويظهر سلوك سعر الصرف في اتجاهين، الأول يتمثل بالعلاقة ما بين سعر الصرف و الموجودات الأجنبية، والثاني في القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والتي يعبر عنها بسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية².

إن قدرة السلطة النقدية على منع عملتها من الانخفاض لأقل من الحد الأدنى أو الزيادة عن الحد الأعلى يعتمد على ما يجوزها من العملات الأجنبية أو ما يمكنها اقتراضه منها وتستطيع التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشرائها الودائع الأجنبية تحت الطلب عبر عمليات السوق المفتوحة ويمكن أن تنعكس هذه الإجراءات على وضع ميزان المدفوعات فانخفاض سعر صرف العملة المحلية يشجع الصادرات وفي الوقت ذاته يرفع من تكلفة الواردات من الخارج إذا ما اتسم سعر الصرف بعدم الاستقرار فإن ذلك يبعث برسالة غامضة للمستثمرين والدائنين في الخارج الذين يقدمون تمويلاً للاقتصاد المحلي أي أن التقلبات في سعر الصرف تعني تقلبات في سعر الإيرادات والأصول الرأسمالية، وبذلك يتفادى المستثمرون والممولون للاقتصاديات تمويل الاقتصاديات التي تتسم أسعار صرفها بالتقلب³.

ثانياً: السياسة المالية وميزان المدفوعات Fiscal Policy, the Balance Payments

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى العلاقات الدولية باهتمام كبير من صانعي

1 توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:31.

2 عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه - انعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2002، ص:258.

3 توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، مصدر سابق، ص:34.

السياسات الاقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفا رئيسا من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم زمن خلال استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الاتفاقية والضريبية¹.

ويشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولا سيما بعد أن اجتاحت العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة قوية ما بين التوازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصا بين الاقتصاديات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فالاقتصاديات العجز تواجه ضغطا لنروح الأموال الخاصة منها في الخارج، الأمر الذي يولد تفاقمها في الاتجاه التزولي في سعر صرف عملاتها، في حين أن اقتصاديات الفائض عادة تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الاختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات في الأسعار والعمالة والناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخما يجذب الطلب وعجزا في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخما يجذب الطلب وفائضا في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محليا تختلف وتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دوليا، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لانجاز العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان في ميزان المدفوعات².

¹ فلاح حسن ثوي، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص: 103.

² مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، مصدر سابق، ص: 505.

لا يمكن إغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها في أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب مثلا (الضرائب على الدخل)¹ تؤثر في قدرة الأفراد في الإنفاق من خلال تأثيرها في انخفاض دخولهم المخصصة للإنفاق، أي الانخفاض بأشكاله المختلفة (الاستهلاكي والاستثماري) مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك الأجور وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع غي سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخل، إذ يمكننا أن ندرك في أحيانا كثيرة ما تؤديه الزيادة في الضرائب في ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها في الإنتاج²، إذ تعمل على تخفيض الإنتاج لارتفاع تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الإنتاج، وهذا يعني أن للضرائب تأثيرها في أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخل وعرض النقود والإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري، وهكذا فإن الحكومة يمكن أن تمارس من خلال سياساتها الاتفاقية و الضريبية دورا في التأثير في وضع ميزان المدفوعات³.

المطلب الخامس: طبيعة العلاقة ما بين السياستين النقدية والمالية

أولا: السياسة النقدية و المالية معا The Monetary and Fiscal Policy

ان هناك تكاملا هاما وقويا ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلا أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيرتهما من جهة أخرى ، بالإضافة إلى ذلك تأثيرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا⁴

¹ عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص:139.

² أحمد ابراهيم العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، مصدر سابق، ص:351.

³ توفيق عبد الرحمان يوسف، الإدارة الدولية والعملات الأجنبية، مصدر سابق، ص:100

⁴ منير احمد هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص:579.

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يولد تأثيراً في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة وتنتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج¹.

ولأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضرورياً وملحاً لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لا بد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل هذه السياسة (النقدية) من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع والقضاء على الفجوة التضخمية، ففي هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي، إن التنسيق بين التدابير المالية أو النقدية أمر ضروري و ذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منهما على النحو الآتي

1-تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين تتجه لعمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسة في القطاع المالي المصرفي.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002، ص: 144.

2- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموماً، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً ويمكن تغييرها في وقت قصير جداً من خلال التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة و الخصم.

3- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ولكنها قد تحد وبصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

لهذه الأسباب مجتمعة تجعل التنسيق فيما بين السياستين من حيث الاتجاه التوقيف يصبح أمراً ضرورياً جداً لا يمكن أن تتغاضى عنه.

ثانياً: السياسة النقدية والمالية والجدل بين الكيترين والنقوديين

The Monetary and Fiscal Policy and the Argument Between the Keynesians and the Monetarists

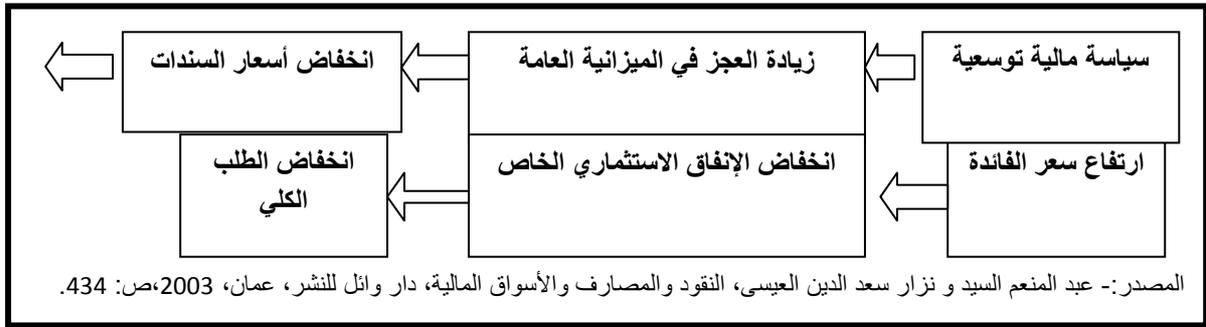
إن قدرة وفعالية السياسات المالية والنقدية مسألة يثار حولها الجدل، وليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، ولا سيما بين المدرستين الكيترية والنقودية، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكيترية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية، نجد أن النقوديين يشككون في فعالية السياسة المالية وكفاءتها ويعظمون السياسة النقدية في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائماً ولم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين فعالية سياستها خلال مدو زمنية مختلفة، فأظهرت المدرسة الكيترية فعالية السياسة المالية في مدة معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فعالية السياسة النقدية في مدد آخر، ويمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكيترية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، والاختلافات بينهما قائم في تأكيد أي السياستين أكثر فعالية عملياً في التأثير في الطلب والعرض الإجمالي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقودية على دور السياسة المالية انطلاقاً من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكيترية تؤكد بأن كلا السياستين تؤثر في الطلب الكلي، إلا أن فعالية السياسة المالية

تفوق كثيرا فعالية السياسة النقدية وخاصة في مدد الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، ويرز من ذلك أن هناك اختلافات رئيسية ما بين المدرستين أهمهما¹

1-لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقديون أن الطلب الإجمالي يتأثر فقط و بشكل رئيسي بالعرض من النقود وإن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه، في الوقت الذي يؤكد فيه النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من لدن الحكومة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله، ويمكن توضيح ذلك في المخطط (13).

مخطط: (13)السياسة المالية التوسعية والتراحم الاستثماري



وبعكس ذلك، فإن وجهة النظر الكيترية تتصف بالقبول وعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه يصر الكيتريون على أن السياسة النقدية أقل فعالية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن تأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتمثل بزيادة عرض النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة والذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الأنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة النظر النقودية)، في حين يعتقد الكيتريون بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لان الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقديون متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيرا، وبالعكس².

2-ثمّة اختلافات أخرى بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقوديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفعالية السياسة النقدية على افتراض على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي والدخل القومي، ألا إن الكيترين المحدثين يعتقدون ومن خلال التجارب في العديد من بلدان العالم إحصائيا وتطبيقيا، بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة ومستقرة، وهذا ما يضعف فعالية السياسة النقدية في التأثير في

1 بول آ سام ويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق،ص: 640.

2 عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف والأسواق المالية، مصدر سابق،ص: 438.

الطلب الإجمالي، و خاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما ارتفاعها في أزمة الانتعاش من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار، ويقلل تأثير السياسة النقدية الانكماشية.

3-الاختلاف الرئيس الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقديون والكيثيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكيثيون عدم مرونة الأسعار والأجور، في حين يعتقد النقديون بأن الكيثيون قد بالغوا في تقدير عدم مرونة الأسعار والأجور في الاقتصاد، ولذلك فإن منحى العرض الكلي قصير الأجل أشد انحدارا وليس عموديا، بينما يرى الكيثيون إن منحى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار¹.

4-ثمة اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فعالية السياستين، إذ يعتقد النقديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكيثيون محددة بالقبول السياسي وبرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التراجع عنها، فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، وفي حالة الانكماش محددة ومقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكيثيون أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع إعطاء دور أكبر للسياسة الحكومية المالية².

لكن في جميع الحالات السابقة هناك اتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيس من السياستين يتلخص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي إلى الوصول إلى أعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية وعلى هذا الأساس فإن الإجابة عن أي السياستين يجب أن يستخدم من لدن الدولة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إنجازها بالنقاط التالية³

أ-تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي من السياستين أو كليهما في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار محددات كل منهما.

ب-يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد وعلى تأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي إن المزيج من السياستين لا بد وأن تغير مع تغير الحالات الاقتصادية والسياسة ولعل من أهم الخصائص التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار حالة الركود أو الكساد والانتعاش أو الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كلا السياستين.

¹بول أ سام ويلسون، الاقتصاد، مصدر سابق، ص: 640.

²عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق.

³توماس ماير آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص: 662.

المطلب السادس: السياسات النقدية والمالية والسوق المالية

أولاً: السياسة النقدية والسوق المالية The Monetary Policy And Fiscal Market

هناك علاقة وثيقة تربط بين السياسة النقدية وتنمية سوق تداول الأوراق المالية، وهذا الترابط ينبع أساساً من التداخل واتساق العلاقة القائمة بين أسواق النقد (Monery Market) وأسواق رأس المال (Capital Market)، ومن هنا فإننا أن نتصور إجراءات النظام المصرفي متمثلة بالبنك المركزي و المصارف التجارية والمصارف المتخصصة.....، والتي هي مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن تصبح إحدى الدعامات الرئيسية في قيام سوق متطورة لتداول الأوراق المالية¹.

فاتساع حجم السيولة في السوق المالية بالنسبة إلى السيولة الكلية للاقتصاد يفسر عنها زيادة ترتبط السوق المالية بالسياسة النقدية، الأمر الذي يجعل من الضروري توسيع دور واهتمام السلطة النقدية بهدف السيطرة و التأثير في السيولة السوق، إذ تستطيع السلطة النقدية القيام بإجراءاتها المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في مكونات السيولة الكلية للاقتصاد، رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الاقتصاد ويمكن أن تنتقل آثار الإجراءات النقدية إلى السوق المالية بطريقتين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة، على الرغم من أن الطريقة المباشرة في التأثير تكون مقيدة لنشاط السوق المالية (بيع الأوراق المالية وشراءها من لدن السلطة النقدية)، على عكس الطريقة غير المباشرة التي تعمل بشكل أفضل من الطريقة الأولى وخصوصاً عندما تسود حالة الشفافية و الوضوح، إذ يكون تأثير الإجراءات النقدية في الأخيرة من خلال قنوات مشتركة مهما في التأثير في حجم سيولة السوق ولعل أبرز تلك القنوات هي².

-مستوى أسعار الفائدة.

-منح الائتمان.

هاتان القناتان متداخلتان فيما بينهما، وهذا ما يمكن ملاحظته في تحليل آلية عملها في امتدادا تأثير السياسة النقدية في سيولة السوق، إذ ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة تشابكية مع أدوات السوق المالية من خلال تأثير هذه الأسعار و بشكل فعال جدا في تلك الأدوات و من جهة أخرى تحدد أسعار الفائدة من خلال السوق المالية و ذلك من خلال علاقة سعر الفائدة من خلال السوق المالية و ذلك من خلال علاقة سعر الفائدة بأسعار السندات في سوق السندات و أسعار الأسهم في سوق الأسهم، و تحدد هذه العلاقة من خلال تأثير السياسة النقدية في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية.

¹توماس ماير آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليج، مصدر سابق، ص: 662.

²توماس ماير و آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق و أحمد بديع بليج، مصدر سابق، ص: 663.

تظهر الأدلة العملية والنظرية، أن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال المصارف الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من سوق المالية إلى المصارف التجارية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض السندات ومن ثم ارتفاع أسعارها، أما علاقة أسعار الفائدة بالأسهم فهي الأخرى علاقة عكسية، وهذا ما يمكن ملاحظته عند إتباع سياسة نقدية توسعية، مثلما في التحليل السابق¹، والشكل (12) يوضح آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى السوق المالية.

فبالإضافة إلى ما تقدم فأن هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، وأهم هذه القنوات هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، إذ يستطيع البنك المركزي التأثير في الاستثمارات المالية عبر هذه القنوات، وتمتد آثار استخدام السلطة النقدية لأداة سعر الخصم في السوق المالية عبر السوق النقدية والرأسمالية للتغيير في أحكام إقراض البنوك التجارية من البنك المركزي، أي التأثير في حجم احتياطات البنوك التجارية، أما عمليات السوق المفتوحة الأداة الثانية التي يمكن من خلالها أن يصل تأثير السياسة النقدية في نشاط السوق إلى عمليات البيع والشراء للأوراق المالية الحكومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وعبر التأثير في قناة الأسعار وسعر الفائدة، بالإضافة إلى قناة الاحتياطات النقدية، أما فيما يتعلق بالأداة الثالثة (نسبة الاحتياطي القانوني)، فإن البنك المركزي يستطيع التحكم بتلك النسبة الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى اللجوء إلى السوق المالية لعرض ما لديها من أوراق مالية، وهكذا فإن التحليل السابق الإشارة يركز على أدوات السياسة النقدية الكمية غير مباشرة، ذلك لأن الأدوات النوعية المباشرة للسياسة النقدية تكون معوقة لنشاط السوق المالية لعدة أسباب².

تعتمد فعالية السياسة النقدية ولا سيما الكمية منها على وجود أسواق مالية منتظمة، إذ تغير مجال عمر تلك الأدوات، وبالتالي فلا بد أن تكون هذه الأسواق على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية لتطبيق تلك الأدوات أي يجب أن تكون ذات طاقة كبيرة وتمكنها من استيعاب كميات ضخمة من السندات الحكومية التي يعرضها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة، كذلك قدرته على تطبيق سياسة سعر البنك و ينتقل تأثير السوق المالية في تطبيق السياسة النقدية على النحو الآتي³:

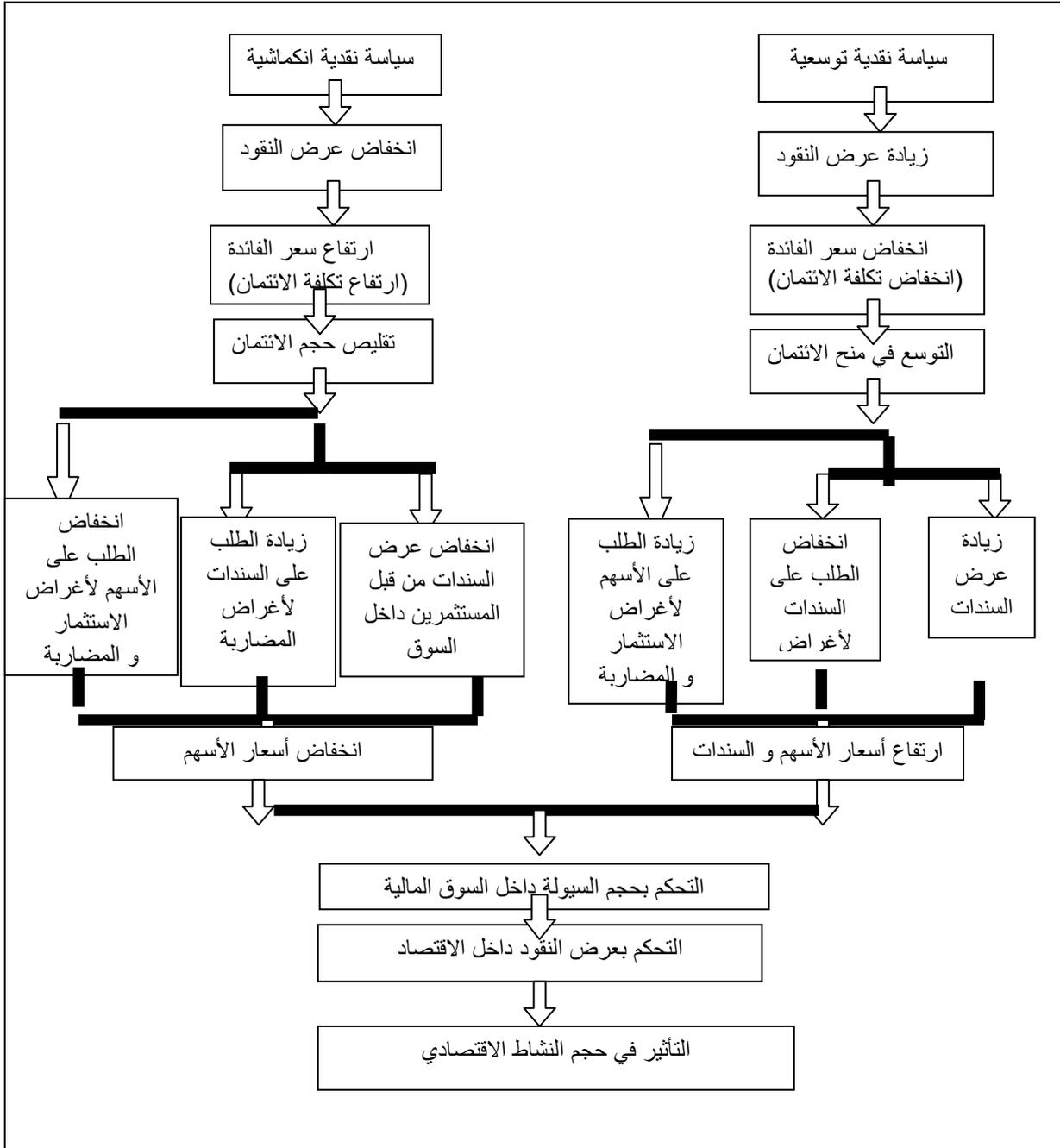
¹ Flavio Padrini, Velocity Innovations, Financial Markets, and The Real Economy, Journal of Montary Economics, OECD, Economics Department, Zrue Andre Pascal, Paris Cedex 16 , France, 2002, page 1-6

² Gerald R.Jensen & Jeffry M.Mercer, Security Markets and Information Content of Monetary Policy Turning Point, The Quarterly Review of Economics and Financial, www. Esevier. com, 2006, Page 1-10.

³ David E. Rapach, Macro Shoks and Real Stoks and Real Stock Prices, Journal of Rconomics and Business, Albers School of Business and Economics, Seattle University, 2001, Page 1 – 9.

- 1- يعد سعر البنك أحد هياكل أسعار الفائدة التي يحتم تحديدها في السوق المالية ولا سيما السوق النقدية، إذ يعتمد تحديد سعر البنك على التغيرات التي تصيب جانبي العرض والطلب على السيولة في السوق النقدية.
- 2- تتطلب فاعلية سعر البنك وجود علاقة قوية بينه و بين أسعار الفائدة الأخرى في السوق المالية، إذ تعتمد التغيرات في سعر البنك على التغيرات في أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتطلب وجود سوق مالية كفوءة.
- 3- يسمح وجود سوق مالية متطورة (قصيرة الأجل) تتم فيها إعادة خصم أدوات الائتمان بواسطة البنك المركزي بتطبيق إجراءات السياسة النقدية وبسهولة.
- 4- يعتمد نجاح السوق المفتوحة على وجود سوق للسندات كبيرة ونشطة وذات فاعلية عالية وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وهكذا فغن تنمية السوق المالية تجل أدوات السياسة النقدية (الكمية) أكثر فعالية وتأثيراً في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال إتاحة المجال الأمثل لتطبيقها وامتداد أثرها نحو الأهداف المتوخاة من استخدامها.

مخطط: رقم (14) آلية انتقال السياسة النقدية إلى السوق المالية والتحكم بحجم السيولة الكلي



ثانياً: السياسة المالية والسوق المالية The Fiscal Policy and Fiscal Market

شهد القرن العشرين تغيراً جوهرياً في طبيعة دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، إذا زادت وظائف الحكومة و اتسع دورها في النشاط الاقتصادي خصوصاً بعد أن تحررت من القيود التي تفرضها المفاهيم والأسس الكلاسيكية على تدخلها فيه، واحتلت بذلك موقفاً مؤثراً في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد واكبت هذا التوسع في مهام الحكومة زيادة سريعة في حجم الإنفاق الحكومي دون أن تواكب هذه الزيادة

زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، مما ولد عجزاً في موازنتها دفع الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية هذا العجز، وبذلك أخذ الاقتراض العام يرفد الحكومة بالموارد المالية وغالباً ما تفضل الحكومات الاقتراض الداخلي على الإقراض الخارجي خصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة التي تملك أسواقاً ماليو متطورة، فالحكومة تلجأ إلى اقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والبنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، الأمر الذي يترتب عليه وجود علاقة قوية ما بين سياسة العجز الحكومي والسوق المالية، وتستمد هذه العلاقة قوتها من خلال ما توفره السوق من مرونة عالية لتمويل احتياطات القطاع الخاص، وعليه فإن السلطة المالية تستطيع التحرك بحرية في تطبيق سياسة العجز المالي، ومن ثم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق الاستخدام الملائم للأدوات المالية التي توفرها السوق المالية¹.

ولعل أفضل قناة لتطبيق السياسة المالية الكلية هي الأسواق المالية، إذ تستطيع الحكومة أن تحقق أثراً مرغوبة أو مطلوبة في حجم النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في السياسة الاتفاقية أو في الضريبية أو في كليهما، فالمدلولات السياسية المالية تظهر واضحة من خلال ممارسة الحكومة دورها في التأثير عن طريق الإقراض الحكومي من جهة واستعمال الحكومة النقود الحاصلة من فائض الضرائب من جهة أخرى، ففي حالة وجود العجز فإن الحكومة سوف تضطر إلى إقراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور، إذ تقتضى الحكومة إما من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من الأفراد على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في مواضع كثيرة/ زمن خلال إصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها وطرحها في السوق المالية للتداول، ولقد ساعد في هذه السياسة والتي تتبع من لدن معظم الاقتصاديات المتقدمة لوجود وتطور سوق الأوراق المالية الحكومية، إذ تعد هذه السوق أحد المنافذ الرئيسية لتمويل النفقات الحكومية ولا سيما حينما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية تلك النفقات، الأمر الذي تستطيع معه الحكومة إصدار العديد من الأوراق المالية (السندات الحكومية) المختلفة الآجال.²

ترك سياسة العجز المالي آثاراً بالغة الأهمية في الاقتصاد في النظامين المالي والنقدي وبخاصة (عرض النقود)، إذ باتت سياسة العجز من أبرز الوسائل التي تستخدمها السلطة المالية لاستعادة التوازن الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك أصبحت تستخدم بفعالية عالية في حل الأزمات والاضطرابات الاقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة، وصار هذا العجز صفة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية، وتمارس هذه السياسة تأثيرها في السوق المالية عن طريق زيادة عرض السندات الحكومية أو عن طريق تأثيرها في هيكل أسعار الفائدة، فأصدار السندات الحكومية كوسيلة لتمويل العجز للاكتتاب من خلال السوق المالية سيعكس في زيادة عرض السندات الحكومية، ومن ثم انخفاض أسعارها والذي بدوره يشكل حافزاً للمستثمرين والمضاربين

¹عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والإقراض الحكومي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004، ص: 50.

²عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مصدر سابق، ص: 43.

لاقتنائها، وذلك لان هذا النوع من الاستثمار يكون أقل كخاطرة في رأي المستثمر، إذ يطلق عليه في أحيان كثيرة أي على السندات الحكومية سندات معدومة المخاطرة Risk Free¹.

اما فيما يتعلق باتباع سياسة العجز في السوق من خلال هيكل أسعار الفائدة، فإن استمرار الحكومة بضخ كميات كبيرة من السندات الحكومية في السوق سيعكس على انخفاض أسعارها، وبما أن العلاقة ما بين سعر السند وسعر الفائدة علاقة عكسية، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الفائدة في السوق والذي بدوره يمارس تأثيره في مجمل عمليات السوق المالية من خلا تأثيره في أسعار الأوراق المالية وحجم التداول، ويمكن أن ينتقل أثر التغيير هذا إلى كلفة وحجم الائتمان والاقتراض المصرفي، وكذلك إلى عملية تكييف المحفظة الاستثمارية وعملية إعادة توزيعها².

إما في حالة وجود فائض في الميزانية الناجمة عن الفائض الضريبي، فإن أثر ذلك يعتمد في جزء منه على كيفية استعمال هذا الفائض، وبما أن الضرائب تفوق النفقات فإن تحويل الفائض ينطوي في العادة على إطفاء جزء من الدين الحكومي العام من خلال دخول الحكومة كمستثمر لسنداتهما في السوق المالية، ومن المفيد بأن نشير أيضا إلى العلاقة ما بين سياسة العجز أو الفائض في الميزانية لا يسير في اتجاه واحد وإنما في اتجاهين بمعنى أن هناك علاقة قوية تبادلية بينهما، فالسوق المالية تعمل على تسيير عمل السلطة المالية في تطبيق سياستها المالية من خلال ما توفره هذه السوق من إمكانية و سهولة في عملية الإقراض والاقتراض لتمويل الموازنة الحكومية.

¹عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص: 387.

²منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004ص: 24.

خلاصة الفصل الثاني

إن المتتبع لتطور السياسة النقدية والمالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يجد أن السياستين النقدية والمالية شكلت أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات وجسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الاقتصادي تختلفان من حيث الأفكار والمبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكيترية التي تعطي الأهمية الكبرى للسياسة المالية، حيث مضي كيتر في تحليله إلى أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى من الطلب الفعال بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كيتر للمخرج من أزمة الكساد علي أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، والثانية هي المدرسة النقدوية التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وقد ركزوا إهتمامهم علي الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الإعتراف بأن الطلب علي النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الإنتقال من مستوي إلي اخر حتي الوصول إلي التوازن.

الفصل الثالث
تطور النظام المصرفي
الموريتاني

تمهيد

شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في موريتانيا سواء قبل الاستقلال أو بعده مجموعة عوامل لا تساعد على تطور وازدهار النظام المصرفي، فقد عاشت موريتانيا فترة طويلة من الزمن في تبعية نقدية استمرت حتى بداية السبعينات وقد تعززت هذه التبعية بانضمامها إلى الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا. ومن الطبيعي إن لا يتحمس هذا المستعمر إلى تنمية اقتصاد البلاد ودفعه إلى الأمام وبدأت الحكومة الموريتانية في نهاية 1972 بالتفكير في الخروج من هذه التبعية، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء بنك مركزي وخلق عملة وطنية بدل الفرنك الغرب الإفريقي وقد مرت البنوك التجارية الموريتانية بتطورات وتغيرات في هيكلها ونظامها خلال فترة قصيرة وسنحاول من خلال هذا الفصل أوتعرض إلى ثلاثة مباحث؛ الأول نحدد فيه النظام المصرفي الموريتاني في ظل التبعية (60-70)، أما المبحث الثاني فيتناول النظام المصرفي الموريتاني خلال فترة (73-84) والمبحث الثالث المنظومة المصرفية الموريتانية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 60-72

ترجع تسمية منطقة الفرنك إلى 1939 عندما أقامت فرنسا نظام مراقبة معمم للصراف طبقا للمراسيم الصادرة في 28 أغسطس 1939 تقضي بتحريم القيام بالعمليات التجارية بين فرنسا التي تضم مستعمراتها القديمة والخارج إلا برخصة خاصة.

بعد الحصول على الاستقلال السياسي في الستينات من طرف عدد مهم من الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للوصاية الفرنسية تأثر تنظيم المنطقة بعمق فأصبح إجراء بعض الإصلاحات أمرا ضروريا من اجل تفادي انفجار المنطقة مثلما وقع لمنطقة الاستراليين، وكذلك من اجل ضمان التكيف مع الوضعية السياسية والنقدية الجديدة في المنطقة وعليه فان موريتانيا التي تعتبر جزءا من منطقة الفرنك الفرنسي كانت هي الأخرى معينة بهذه الإصلاحات كما كانت عضوا في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا ولديها مصارف تجارية يشترك في اغلبها الرأس المال الأجنبي وخاصة الفرنسي¹.

سيتناول هذا المبحث الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا في المطلب الأول على ان نتناول في المطلب الثاني المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال هذه الفترة

¹ امان احمد ولد احمد تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 72-1997 رسالة ماجستير التخصص المالية والنقود 1999/98 ص: 19 .

المطلب الأول:الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا

ترجع أصول الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلى بداية الستينات وذلك بعد حصول العديد من الدول الإفريقية على الاستقلال السياسي حيث بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات والتنظيمات لتحديد من خلالها العلاقة الجديدة بينها وبين مستعمرات الأمم وذلك من اجل تفادي انفجار المنطقة مثلما وقع لمنطقة الإسترليني وذلك من اجل ضمان التكيف مع الوضعية السياسية والنقدية الجديدة في المنطقة¹.

من بين هذه التنظيمات الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية والذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة الأعضاء وفرنسا ومن أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الاتحاد مؤتمر باريس الذي عقد بتاريخ 1961/05/17 أي بعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها.

أولاً: الإطار المؤسسي للاتحاد

في عام 1959 تم تغيير اسم مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية وتوغو ليصبح البنك المركزي لإفريقيا الغربية ولم ينشأ الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية إلا في عام 1962. بموجب معاهدة أبرمت بين مجموعة من الدول الإفريقية وفرنسا، وقد نصت هذه الاتفاقية على إصدار عملة مشتركة وإنشاء بنك مركزي مشترك باشر مهامه طبقا لاتفاقية 1962 ولم يجر أي تغيير على نظامه إلا في 1974 حيث أضيفت تعديلات جديدة عليها و ظلت عضوية المصرف في تلك الفترة تتناقص تدريجيا حتى وصلت إلى ستة أعضاءهم : بنين، ساحل العاج، النيجر،السينغال، و توغو، وفولتا العليا.

لقد أبرم البنك المركزي لإفريقيا الغربية اتفاقا مع فرنسا واحتفظ باحتياطاته في حساب عمليات مودع لدى الخزينة الفرنسية وتولت فرنسا ضمان التحويل الغير مقيد للفرنك الغرب إفريقي إلى الفرنك الفرنسي كما احتفظ المصرف بحسابات منفصلة لكل عضو لديه وتولى إدارة حسابات العمليات الفردية بالأصول الأجنبية لكل عضو لكل بلد عضو، وكان المقر الرئيسي المصرف في باريس وله فروع وكالات في بقية البلدان الأعضاء.

يتربع على قمة التنظيم الإداري مجلس الوزراء لكن الإدارة الشاملة للمصرف أوكلت إلى مجلس المديرين الذي يتكون من اثنين من المديرين عن كل بلد عضو بالإضافة إلى ممثل عن فرنسا يتساوى من حيث القوة القانونية مع بقية أعضاء المجلس من البلدان الأخرى اما الإدارة اليومية للمصرف فكان يمارسها مدير عام فرنسي الجنسية يعينه المجلس وتدار الفروع من طرف مديرين وطنيين كما تتولى لجنة النقد المحلية تنفيذ القرارات الانتمائية والنقدية التي يتخذها المجلس المركزي للمديرين وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء تعينهم الحكومة الوطنية وتشمل هذه اللجنة المديرين الوطنيين وثلاثة أعضاء معينين من طرف الحكومة وتتولى تحديد سقف

¹ موسى ولد الشيخ البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا رسالة ماجستير 2003-2004 ص: 78.

إعادة الخصم للمصاريف والمشاريع التي يمكن أن تراجع بناء على طلب اللجان النقد الوطنية من قبل مجلس الإدارة.

ثانيا: الإطار الاقتصادي

إن البلدان التي كانت تشكل الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا تتميز بكونها دولا متخلفة تسودها الزراعة فقد وصل نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 40% وساهم هذا القطاع في خلق فرص عمل محلية كما ساهم نوعا ما في زيادة الصادرات لبعض بلدان الاتحاد أما نسبة الادخار إلى الناتج المحلي في هذه البلدان فقد بلغت حوالي 15% في حين كانت نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج تتراوح بين 16-17%.

ونتيجة لانتماء الأعضاء إلى منطقة الفرنك الفرنسي فقد تميزت نظمها بالليبرالية في تجارتها ومدفوعاتها حيث كانت نسبة تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 40% في فترة الاتحاد ثم إن فرنسا استحوذت على أكثر من ثلث هذه التجارة في حين إن التجارة البينية لدول الاتحاد لم تصل إلى 5%¹.

في سنة 1963 قدرت الميزة التي جنتها بلدان الاتحاد من الترتيبات التفضيلية ب 10.2 مليون من الفرنكات الغرب افريقية وهو ما يعادل 10% من صادراتها.

كما أن التبادل المالي بين دول الاتحاد كان ضئيلا نتيجة لعدم توفر تدفقات مالية يمكن أن تعزز هذا التبادل ولم يكن الادخار المحلي بالنسبة لكل بلد ذا أهمية تذكر بسبب تدني الدخل وضعف مستوى المعيشة المحلي، فبرزت الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية وهذه الوضعية تعكس بجلاء حقيقة الهيكل المالي للاتحاد خاصة أن المؤسسات المالية والمصرفية في بلدان الاتحاد تتخذ مكائنتها الرئيسية من فرنسا وتدار عن طريق تلك المكاتب الأصلية ويضاف إلى ذلك أن حركة الأموال في الاتحاد تتم في غالب الأحيان عبر فرنسا بل أكثر من ذلك تتم المبادلات بين فرعي المصرف الواحد في بلدين مختلفين من الاتحاد عبر المركز الأم في فرنسا.

لذلك فانه إبان إنشاء الاتحاد كانت البلدان الأعضاء في مرحلة مختلفة من استعمال النقود وعلى نفس المستوى من التطور المالي والاقتصادي وعلى فان المهمة الأساسية التي تواجه السلطات النقدية هي تدعيم المدخرات المالية الخاصة بموارد من البنك المركزي للاتحاد لتلبية متطلبات الاقتصاد من اجل تسهيل التبادل التجاري و احتياجات التنمية.

أما بخصوص التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد فلم يتناوله التشريع الذي يخضع له الاتحاد ولذلك فلم تنجح عملية التبادل وحركة عوامل الإنتاج بسبب القيود المحلية إلا انه من الناحية النظرية يوجد نوع من الحرية في حركة العمال ورأس المال فيما بين البلدان لكن هذه البلدان كانت تعاني من نقص كبير في مدخراتها وبجاجة

¹ أمان احمد ولد احمد مرجع سابق ص: 20.

إلى استقطاب المزيد من رأس المال لتمويل التنمية المحلية وعليه فإن حركة رؤوس الأموال والعمال لم تزدهر في تلك الفترة.

ثالثا: الإطار العملي للاتحاد

إن تشابه الهياكل الاقتصادية في بلدان الاتحاد وتختلف هذه الهياكل عملا على أن تبقي مهام السلطات النقدية محدودة على مجرد تنظيم السيولة في تلك البلدان ولم تتطرق تشريعات البنك المركزي للاتحاد لأية آليات أو سبل تتعلق بالاستقرار النقدي أو الأسعار أو التنمية الفعالة ولا حتى ميزان المدفوعات وركزت هذه التشريعات من المصرف أن يتبع تدابير تصحيحية عندما تهبط نسبة الأصول الثابتة الأجنبية إلى خصومة لدى الطلب إلى أقل من عشرين في المائة لثلاثين يوما على التوالي ومن هنا حاول البنك المركزي للاتحاد أن يركز على توفير العرض الملائم من السيولة في الاقتصاد بل كان يعتبر نفسه المصدر الرئيسي للموارد التكميلية التي تدعم موارد المصارف الأخرى هذه المصارف التي تتولى عملية نقل تلك الموارد إلى الميدان الاقتصادي ولقد كان البنك المركزي يقوم بهذه العملية على افتراض أن حجم الموارد الممكن أن يتوفر محليا من خلال عملية الوساطة المالية لن يكون كافيا لتلبية الطلب على الائتمان ولذلك قام بدور الممول المشارك بدل قيامه بدور المقرض على غرار ما تفعله المصارف المركزية عادة وكان المصرف يقوم بهذا النمط من التمويل ومن خلال سياسته المتعلقة بسقوط إعادة الخصم هذه السقوف التي يجري تثبيتها منفصلة بالنسبة لكل دولة على حدة ثم لكل مصرف ولكل مشروع كبير على صعيد البلد الواحد كما جرى تثبيت سقوف منفصلة للاتمانات قصيرة الأجل (سنة أشهر عادة) وتلك المتوسطة الأجل وقد قام المصرف بتوفير هذه الموال بأسعار منخفضة عن طريق إتباع سياسة فعالة متعلقة بأسعار فائدة منخفضة وثابتة ظلت هذه الأسعار دون تغيير.

إلى جانب سياسة إعادة الخصم التي كان ينتهجها البنك المركزي لدول الاتحاد توجد أسعار الفائدة المنخفضة والمستقرة ولقد ظلت أسعار إعادة الخصم ثابتة طيلة الفترة ولم تتجاوز 3.5 في المائة كما كانت أسعار الاقتراض للاتمانات الفصيلة تتراوح ما بين 4 و 5.25 في المائة وكان أقصى سعر للودائع الادخارية هو 4.5 في المائة إلا أن هذه السياسة لا توفر سوى حوافز قليلة للاستثمار¹.

ولم تكن هذه السياسة في المراحل الأولى سوى استقرار منطقي لدور البنك المركزي من حيث كونه ممولا مشارك ولم يكن الهدف الذي توخاه واضعوا هذه السياسة هو تنشيط الطلب على الائتمان ولكن تدعيم وتكميل العرض النقدي لهذه البلدان ولقد اثبت العمل بنظام أسعار الفائدة المنخفضة والتي تنطوي بدورها على أسعار فعلية سلبية وهو ما من شأنه أن يحول دون تشجيع استقطاب المدخرات ولذلك كان من الأجدر العمل بأسعارها فائدة أعلى من اجل تحفيز الادخار الوطني إلا انه في واقع الأمر بالنسبة لبلدان الاتحاد لم تؤد اعتبارات

¹ امان احمد ولد احمد مرجع سابق، ص: 26.

التنمية إلى اعتماد سياسة تأخذ بسعر فائدة عال وعندما توفرت لبعض بلدان الاتحاد بصفة منفردة فوائض وادخارات مالية لجأ إلى استثمارها خارج الاتحاد وذلك لأنها تجد أسعار فائدة اعلي من الأسعار المطبقة داخل الاتحاد وذلك لأنها تجد أسعار فائدة أعلى من الأسعار المطبقة داخل الاتحاد ولذلك شهد هذا الأخير تدفقا رأسماليا إلى الخارج غير مرغوب فيه ورافق ذلك تسارع في معدلات التضخم وأصبحت معدلات الفائدة أسعار سلبية فاستدعى ذلك إجراء إصلاح لسياسات المصرف وهو ما وقع في 1975.

إن الإصلاح الذي شهدته هياكل ونظم الاتحاد النقدي لدول إفريقيا العربية يتمثل في مجموعة من الإجراءات أهمها:

- 1- تزويد البنك المركزي بمجموعة من أدوات تنفيذ السياسات تمكنه من زيادة كفاءة ومرونة سياسته النقدية كما أنشئ بنك غرب إفريقي خاص بالتنمية.
- 2- وضع إجراءات جديدة للرقابة على التوسع في الائتمان تحاول الموافقة بين أسعار الفائدة والأسواق الدولية وخلق سوق نقدية بين مصارف الاتحاد.
- 3- إضفاء طابع اللامركزية على عملية صنع القرار.
- 4- شمول سوق الائتمان للقطاعين العام والخاص.
- 5- تعزيز استخدام رأس المال داخل الإقليم مما ترتب عنه عدة عناصر منها إتباع سياسة أسعار فائدة أكثر تكيفا مع الأسواق الدولية ثم الزيادة المبدئية لأسعار إعادة الخصم حتى وصل إلى 8 % .

المطلب الثاني: المصارف المتواجدة في موريتانيا خلال الفترة 60-72

قبل الحديث عن البنوك التجارية التي كانت موجودة خلال فترة الاتحاد لا بأس ان نتعرف على البنك المركزي لإفريقيا الغربية بوصفه هو الذي يتولى وضع السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها والرقابة في الدول الأعضاء¹.

أولا: البنك المركزي لإفريقيا b.c.o.a

لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959 ولكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية حيث كان إنشاء البن المركزي لهذا الاتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الاتحاد بينما يقع مقره الرئيسي في باريس بفرنسا و يحكمه نظامه الأساسي الذي يضم سبعة دول هي: موريتانيا السينغال النيجر التوغو ساحل العاج داهومن وفواتا العليا.

¹ موسى ولد الشيخ مرجع سابق، ص: 79

إن رأس مال المصرف الذي وصل إلى 2.8 مليار فرنك من الفرنكات الإفريقية التي هي العملة الوحيدة العاملة في الاتحاد يوزع حسب المشاركين في هذا الاتحاد.

كما أن أعلى هيئة في المصرف هو مجلس إدارته والذي يضم ممثلين عن كل بلد وتتمتع فرنسا بصوت مرجع وهي التي تضمن حرية تحويل الفرنك الغرب إفريقي إلى الفرنك الفرنسي في مقابل تدخلاتها في القرارات المتخذة من طرف المصرف ويتم انتخاب رئيس هذا المجلس من بين أعضائه لمدة سنتين ويسير المصرف من طرف مدير عام.

ويتولى مدراء الفروع المحلية تسيير الشؤون الخاصة بكل فرع محلي بالتعاون مع مسؤولي لجان النقد الوطنية، التي تتكون من خمسة أعضاء معروفين من ذوي الخبرات والكفاءات في عالم النقد والمال، وتجتمع هذه اللجان في مقر الفرع المحلي، ويتخذ أعضاؤها القرارات الخاصة بالمسائل السياسية النقدية لكل بلد.

إن ضمان فرنسا لقابلية التحويل الكلية، للمعروض النقدي داخل الاتحاد يتم من الناحية التقنية من خلال حساب جار خاص، يسمى حساب العمليات مفتوح باسم البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية، وطبقا للمعاهدة فإن الاتحاد يلتزم بدفع وتسليم كافة أرصدة الاتحاد من العملات الصعبة إلى الخزينة الفرنسية مقابل ضمان هذه الأخيرة للبنك المركزي للاتحاد ما يحتاجه من الفرنك الفرنسي.

إن هذه الآلية التي تسمح بتجميع احتياطات سبع دول في مكان واحد تخلق كذلك أمام الدول التي تعاني من العجز إمكانية الاستفادة من فوائض دول أخرى في الاتحاد ولو بصفة مؤقتة.

بخصوص تداول الفرنك الغرب إفريقي داخل الاتحاد فإن الفروع الوطنية تصدر نقدها مع وضع علامة مميزة للبلد، وهو حرف أبجدي لاتيني للتعريف بعملة ذلك البلد فمثلا تتميز الفرنكات الغرب إفريقية الخاصة بموريتانيا بالحرف F.

أما بخصوص علاقة المصرف بالدول الأعضاء فتتحدد من خلال إمكانيات التمويل التي يوفرها المصرف للدول والتوجيهات التي يقدمها في إطار السياسة النقدية والقرضية¹.

إن إمكانيات استئانة الخزينة للبنك المركزي محدودة حيث انه في الواقع لا يمكن للحساب الجاري للخزينة أن يظهر مدينا إلا في حدود ما تنص عليه المادة 15 مكررة من النظام الأساسي، والتي يقر بعض بنودها بإمكانية حصول احد البلدان على قرض بدون رصيد لمدة 240 يوم على أكثر تقدير وأن لا تتجاوز قيمة التمويل 10 في المائة من الإيرادات المالية للدولة المعنية للسنة الفارطة، كما يمكن تمديد المدة بعد طلب موجه من حكومة البلد و كذلك يمكن زيادة نسبة التمويل حتى 15 في المائة.

¹ محمد ولد المراتب السياسية النقدية للجمهورية الإسلامية الموريتانية رسالة ليسانس جامعة انواكشوط 86 ص: 24 .

فيما يتعلق بالسياسة القرضية فان الآليات التقليدية للرقابة الكمية للبنك المركزي للاتحاد، لم تلق تطبيقا جديا حيث ظل معدل إعادة الخصم ثابتا منذ 1965 ولم يتجاوز 3.5 في المائة ولم يوجد من الناحية العملية تطبيق فعلى لآلية السوق المفتوحة ولا المعدلات الاحتياط الإلزامي بل لم تكن تستعمل إلا في حالات استثنائية في حين كانت آليات الرقابة النوعية أكثر انسجاما مع اقتصاديات دول الاتحاد وبذلك كانت أكثر حظا في التطبيق من الآليات الكمية.

ومن الناحية الفنية فان إعادة التمويل تتم بواسطة إعادة خصم الأوراق ومراقبة القروض التي يتم تحديد سقفها دوريا، حيث تتولى اللجنة الوطنية للنقد تحديد احتياجات الاقتصاد المالية في الأجل القصير عن طريق تقييم الطلبات المقدمة من طرف كل مصرف.

ثانيا: المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال فترة 1972-60

بعد الاستقلال السياسي كانت توجد في موريتانيا ثلاثة مصارف تخضع كلها للقوانين التي تنظم العمل المصرفي في الاتحاد وهو القانون 019/65 الصادر بتاريخ 15 ماي 1965 المنظم للمهنة المصرفية والمهن المرتبطة بها وخاصة القروض.

وينص هذا القانون على ان رأس مال المصارف يجب ان لا يقل عن خمسين مليون فرنك غرب إفريقي على أن تمثل نسبة الخطر 8 في المائة بالنسبة للمصارف التجارية و12 في المائة بالنسبة لمصارف التنمية أما بخصوص قواعد السيولة فان المصارف مطالبة بالمحافظ على نسبة سيولة لا تقل عن 75 في المائة وهي تمثل النسبة بين مجموع الموجودات السائلة والمتداولة من جهة ومجموع القروض ذات الأجل القصير من جهة أخرى.

يتكون النظام آنذاك في موريتانيا من ثلاثة مصارف اثنين منها تجارية وأخرى للتنمية.

1-البنك الموريتاني B.M.D

يعتبر هذا المصرف من الناحية القانونية مؤسسة ذات رأس مال مختلط وذات منفعة عامة تم إنشاؤها في 16 يناير 1961 من اجل تصفية الصندوق المركزي للقرض لموريتانيا والمكتب العمومي للمساكن وكان عليه ان يتولى نشاط هاتين المؤسستين بالإضافة إلى القيام بدوره كمصرف للتنمية.

لقد استفاد من صلاحيات مهمة وواسعة عادة ما تخصص لمثل هذه المصارف ووصل رأس ماله إلى 200 مليون فرنك غرب إفريقي تهيمن الحكومة الموريتانية على نسبة 58 في المائة في حين يمتلك الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي وهو مؤسسة فرنسية على 34 في المائة والباقي 8 في المائة فهو مساهمة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وواضح من خلال توزيع نسب رأس المال إن الحكومة الموريتانية تمتلك أكثر من

نصف رأس المال وهي المؤسسة الوحيدة التي كانت موريتانيا تجتمع فيها بنسبة مشاركة معتبرة في هذه الفترة. ولقد أسندت إلى هذه المؤسسة مهمة تمويل كافة عمليات التنمية لكن الواقع شهد غير ذلك حيث ركز المصرف من خلال قروضه على تمويل التجارة واستحوذت التمويلات القصيرة الأجل على أغلبية القروض فوصلت القروض المقدمة إلى التجارة أكثر من 350 مليون في حين لم تتجاوز القروض المقدمة إلى الزراعة 22 مليون فرنك إفريقي في نفس السنة 1966.

وقد قدم تمويلات إلى شركة تستثمر في المنتجات المصدرة مثل شركة صناعة الجلود في كيهدي وإلى بعض القطاعات الأخرى كقطاع العقارات الذي استفاد من أغلب القروض ذات الأجل المتوسط وليس لهذه المؤسسة إلا وكالة واحدة العاصمة.

محمد ولد مولاي احمد التمويل الخارجي للتنمية في موريتانيا -ماجستير- معبد البحوث والدراسات -القاهرة 1994ص54.

2- الشركة الموريتانية للبنك

إن الشركة الموريتانية للبنك هي مؤسسة للقروض الخاص تخضع للقانون الموريتاني ولم تنشأ الا في سنة 1967، ومثل ما وقع في بعض الدول الناطقة بالفرنسية فان المعهد الفرنسي الذي يتبع له هذا المصرف سمح لبعض الأجانب وكذلك الحكومات بالمساهمة في رأس مال المصرف على إن تكون المساهمات محدودة وعليه فقد تمت إعادة تشكيل رأس مال الشركة على التالي:

- الشركة العامة الفرنسية تمتلك 65%

-الحكومة الموريتانية تملك 10%

-بعض المؤسسات البنكية الأوربية تمتلك 35% منها مؤسسات اسبانية وسويسرية (40) كان رأس مال الشركة في البداية خمسون مليون فرنك غرب إفريقي ونتيجة لتوسعه في ميدان الإقراض زاد رأس ماله إلى 150 مليون فرنك غرب إفريقي سنة 1971. ولقد مول هذا المصرف التجارية الخارجية وقطاعات الاستهلاك والاستخراج من خلال القروض المقدمة لكل من الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير SONIMEX "والشركة الوطنية للصناعية والمناجم ولقد وصل مجموع القروض المقدمة من طرف الشركة الموريتانية للبنك خلال سنتي 1967 و1968 ما قيمته خمس مليارات فرنك غرب إفريقي. وقد وصلت عدد وكالات هذه الشركة وكالتين أحدهما في العاصمة نواكشوط والأخرى في انواذينو العاصمة الاقتصادية.

3 البنك الدولي لإفريقيا الغربية B.i.a.o

يعتبر البنك الدولي لإفريقيا الغربية أقدم مؤسسة مصرفية في إفريقيا الفرنكوفونية حيث يرجع تاريخ إنشائه إلى 1853 حينها كان يستفيد من الامتياز كمصرف للإصدار ثم تحول إلى بنك إفريقيا الغربية في سنة 1901¹.

وفي سنة 1955 تنازل عن احتكار الإصدار لمصالح البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية وقد وصل رأسماله 60 مليون فرنك فرنسي موزعة بين الشركة المالية لفرنسا وإفريقيا التي تمتلك 51 % من رأسماله والمعهد الأمريكي الذي يمتلك 49 % ويعتبر هذا المصرف من أهم المؤسسات المالية الفرنسية حيث كان يمتلك في سنة 1963 أكثر من 45 فرعا منتشرا في مختلف أقطار إفريقيا الناطقة بالفرنسية ويوجد أكثر من 75 % من نشاطه في إفريقيا.

ولا يهتم هذا المصرف بالتمويل الطويل الأجل ولا يقدم القروض المتوسطة إلا في حالات نادرة وهو بذلك يوجه معظم نشاطه لتمويل الاستثمار قصير الأجل أما فيما يخص فرعه الموجود في موريتانيا فقد فتح سنة 1957 برأس مال قدره 150 قدره 150 مليون فرنك غرب إفريقي مدفوع من طرف المساهمين في المصرف الأصلي.

وبعد إنشاء الاتحاد النقدي لدول إفريقيا وإنشاء البنك المركزي لإفريقيا الغربية تمت إعادة تشكيل رأس مال فرع هذا المصرف الموجود بموريتانيا وأصبحت كما يلي:

75% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

20% البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية.

5% الدول الموريتانية.

ويلاحظ ضعف مساهمة موريتانيا في هذا المصرف .

لقد قدم تمويلات معتبرة لقطاع الخدمات لكنه لم يهتم بالقطاعات الحيوية للتنمية وبما انه أقدم مؤسسة مصرفية في البلاد فلقد استحوذ على اغلب الجمهور المصرفي فتطورت ودائعه حتى وصلت إلى أكثر من 3.2 مليار فرنك غرب إفريقي سنة 1966 وبما أن الحديث كان عن المصارف الموجودة في موريتانيا في فترة الانتماء لمنطقة الفرنك الغرب إفريقي فانه لا بأس من إعطاء عرض عن مساهمة هذه المصارف في التنمية من خلال تقديم القروض التي منحتها المصارف في هذه الفترة

¹ صندوق النقد العربي مركز دراسات الوحدة- العربية مصدر سبق ذكره ،ص: 436.

الجدول رقم 1 يبين القروض التي منحتها المصارف الموريتانية في عهد التبعية.

في فترة 1972-65 ملايين الفرنكات . غ. اف

المجموع	1972	1971	1970	1969	1967	1965	الفترة
							نوع القرض
5815	1769	1409	1008	886	555	188	قروض ق الأجل
731	133	154	168	90	108	78	قروض م طويلة الأجل
6546	1902	1563	1176	976	663	266	المجموع

المصدر: تقارير سنوية للبنك المركزي لإفريقيا الغربية لسنوات 65/66/67/69/70/71/72.

عموما فان ظهور العمل المصرفي في موريتانيا تزامن مع الاستقلال السياسي وهذا ما يفسر قلة عدد المصارف وضعف انتشارها وتدني دورها الاقتصادي.

لقد ظلت المصارف في الذاكرة العامة لا تمثل إلا دورا للقروض والتسليف ولا يلزم المستفيد من هذه الدور إن لم يرجع قروضه وان لم يفي بتعهداته اتجاهها هذا رغم الإصلاحات الكثيرة التي شهدتها القطاع وهو ما تسبب في عدم تطور العمل المصرفي بل أدى إلى تفاقم أزمة المصارف والديون المتعثرة والتي نتج عنها إفلاس و تصفية بعض وحدات النظام.

و لم يتجاوز عدد المصارف في بداية السبعينات الثلاث وهي اغلبها مؤسسات أجنبية أو ذات رأس مال مختلط لم تلعب دورا كبير بل ذهبت أغلبية مواردها إلى قطاع الخدمات الذي هو قطاع غير منتج وخاصة قطاع التجارة الخارجية الذي استحوذ على أكثر من خمسين في المائة من قروض المصارف.

استمر الحال على ما هو عليه حتى تم الخروج من منطقة الفرنك الغرب إفريقي وأنشئت العملة الوطنية و البنك المركزي الموريتاني في سنة 1973 اللذان سنتحدث عنهما عند الحديث عن خروج موريتانيا من التبعية النقدية لفرنسا في المبحث القادم.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الموريتاني في ظل مرحلة الاستقلال النقدي 1973

لقد رأّت موريتانيا انه من اجل اكتمال الاستقلال السياسي يجب ان يتحقق الاستقلال الاقتصادي والمالي وقد واجهت هذه الرغبة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص فتح حساب لتسديد التزاماتها من العملة الصعبة وكذلك الضغوط المالية والسياسية التي واجهتها من اجل التراجع عن هذا القرار وقد شهدت سنة 1973 أحداث فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني وذلك من خلال إعادة النظر الشامل في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا والاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا وبالتالي فقد مضت الحكومة الموريتانية قدما في تنفيذ هذا القرار وقد أهملت عليها المساعدات العربية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء العملة وضماناتها وتكوين بنك مركزي وتدريب أطره وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء العملة الوطنية وتأسيس البنك المركزي الموريتاني.

في بداية يونيو 1973 تم استبدال البنك المركزي لدول غرب إفريقيا بالبنك المركزي الموريتاني بموجب القانون رقم 73/188 الصادر بتاريخ 30ماي 1973 كما حدد أيضا صلاحيته بإصدار العملة المحلية " الارقية الموريتانية" وسياسة الاقتراض والرقابة المصرفية والعلاقات المالية مع العالم الخارجي.

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يتناول السيادة النقدية من خلال البنك المركزي والعملية الوطنية والثاني يتناول المصارف الثانوية المتواجدة خلال الفترة أما الثالث فقد خصصته لدور المصارف الموريتانية في التنمية.

المطلب الأول:السيادة النقدية من خلال البنك المركزي والعملية الوطنية

إن موريتانيا عندما شرعت في تجسيد استقلالها النقدي واجهت عدة عقبات من أهمها الرفض الفرنسي بخصوص طلب فتح حساب لتسديد التزاماتها من العملة الصعبة وكانت الضغوط المالية والسياسية التي واجهتها من اجل التراجع عن هذه القرار كبيرة إلا إن الحكومة الموريتانية صممت على المضي قدما في تنفيذ هذا القرار و لقد أهملت عليها المساعدات العربية السخية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء العملة وضمانتها وتكوين بنك مركزي و تدريب أطره و لقد كانت من أهم عناصر السيادة إنشاء عملة ووطنية ثم تأسيس البنك المركزي الموريتاني.

أولا: إنشاء البنك المركزي الموريتاني

قبل الدخول في تفاصيل نشأة البنك المركزي الموريتاني ينبغي التذكير بنشأة ووظائف ومهام البنوك المركزية بصفة عامة والتي تتمثل أساسا في:

1- نشأة البنوك المركزية (لمحة تاريخية)

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرون السابع عشر ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع و تقدم القروض وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية¹.

وإفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلبا على الاقتصاد الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط المصرفي وتنظيم عملية اصدار النقود للتحكم بعرض النقد وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى احد البنوك القائمة.

مع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات التمويل وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية وتعدد المعاملات المصرفية ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك تتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل المصرفي بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد فكانت نشأة البنوك المركزية ومن هنا فان إنشاء البنوك المركزية إنما جاء لتحقيق هدف أساسي وهو التحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها . وبعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لضخامة حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل كما اسلنا في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك و الصندوق الدوليين.

فمنذ انتماء الحرب العالمية الثانية وحتى اواخر السبعينات راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية وقد فرض هذا الواقع وخصوصا في الدول النامية على البنوك المركزية إن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي إن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات وإن لم تلجا إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقالية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها و خاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة.

وبعد السير في هذه الاتجاه لأكثر من ثلاثة عقود أثبتت التجربة العملية خطأ هذا النهج حيث أدى التوسع النقدي المبالغ فيه أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى تزايد ظروف عدم اليقين

¹ السيد متولي عبد القادر اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص: 50.

ومن ثم الإضرار بالنمو الاقتصادي ومن ناحية ثانية أدت الإجراءات الانتقائية السياسة النقدية إلى إساءة استخدام الموارد وإضعاف الإنتاجية الأمر الذي انعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي . وخلاصة القول: إن هذا النهج فشل في تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي بينما ساهم في زيادة معدلات التضخم وقاد في نهاية المطاف إلى أزمات مالية عميقة في كثير من دول العالم النامية وقد أملى ذلك تغيرا ملحوظا في دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانيات حيث أصبح دور البنك المركزي يتمركز من جديد حول إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى.

وضمن هذا الإطار انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية وذلك في ضوء و تحرير أسواق رأس مال في العالم أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية و بالنتيجة فقد أصبحت السياسة النقدية تركز على الاستقرار النقدي ونقصد هنا الاستقرار الداخلي استقرار المستوى العام للأسعار والاستقرار الخارجي استقرار سعر الصرف هذا فضلا عن توفير المتطلبات التمويلية للنشاط الاقتصادي وهو يرتبط بسعر الفائدة.

2 وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بثلاث وظائف أساسية بالإضافة إلى الوظائف الثانوية الأخرى وهذه الوظائف هي

- البنك المركزي هو بنك الإصدار

تعني هذه الوظيفة إعطاء البنك المركزي وحده دون غيره من عناصر النظام البنكي حق أو امتياز إصدار أوراق البنكنوت أو النقود القانونية، ومضمون هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية أو حتى النقدية التي توول إلى وحدات نقد تقابل هذه الأصول، ويحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له على الدولة أو على الدول الأجنبية أو على المشروعات الصناعية والاستثمارية - غير البنكية- المحلية بالإضافة إلى حقوقه على المؤسسات المحلية والأجنبية.

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانبي الأصول أو الحقوق أو الموجودات و جانب الخصوم (أو الالتزامات المطلوبة)، ويتكون جانب أصول البنك المركزي من حقوقه كافة على العناصر الاقتصادية السابقة سواء المحلية أم الأجنبية وسواء كانت مؤسسات مالية أم غير مالية أم كانت خاصة أم حكومية.

وتخضع عملية تسجيل البنود في ميزانية الإصدار للبنك المركزي لنظرية القيد المزدوج، ومن ثم فإن هذه الميزانية ستكون متوازنة دائما من الناحية المحاسبية، ولكن هذا التوازن المحاسبي الأصول (الموجودات = الخصوم)

أو (الموجودات = المطلوبات) لا يعني أن هناك توازن حقيقي، أي توازن من الناحية الاقتصادية - بين جانب الأصول والذي يعكس الإمكانيات النقدية أو الناتج الفعلي للاقتصاد وبين جانب الخصوم ممثلا في وسائل الدفع أو أوراق البنكنوت وتتكون بنود الأصول المملوكة للبنك المركزي من:

1-الذهب كأصل حقيقي سواء بالسعر السوقي أم السعر الرسمي والذي يتحدد طبقا لقواعد صندوق النقد الدولي.

2-العملات الأجنبية والتي تعتبر دينا على الحكومات الأجنبية التي أصدرتها.

3-الأوراق المالية: مثل أذون الخزانة التي تصدرها الحكومة والأوراق التجارية والكمبيالات المخصومة وغيرها من السندات. ومكونات الأصول السابقة تلعب الدور الرئيسي في تقييد قدرة البنك المركزي على تحديد كمية الإصدار.

● البنك المركزي هو بنك الدولة

نظرا لأن البنك المركزي يكون مملوكا للدولة في كل دو العالم، ما عدا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يكون مؤهلا للقيام بالوظائف التالية:

أ- قبول أذون الخزانة التي تصدرها الدولة، وإمداد الدولة مقابل هذه الأذون بوسائل الدفع التي تحتاجها بشكل دائم.

ب- الإمساك لحسابات الحكومة والمشروعات العامة وتنظيمها، وتمويل العمليات الخارجية للدولة وتجميع العملات الأجنبية الناتجة عن العملات الدولية¹.

ج- إصدار القروض العامة غير المباشرة وتنظيم الدين العام.

د- القيام بتقديم القروض المباشرة للدولة عند وجود عجز بالموازنة العامة للدولة.

● البنك المركزي هو بنك البنوك

يترتب على كون البنك المركزي واقعا على قمة الجهاز البنكي، بحيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى و التي من أهمها البنوك التجارية حقوقا والتزامات من قبل هذه الأطراف بعضها البعض، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص: 55.

أ- التزام البنوك الأخرى التجارية بإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية، وهذا الالتزام يحقق هدفين أساسيين:
الأول: ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهة الظروف الطارئة.

الثاني: أن هذا الالتزام يمثل أداة هامة للتحكم في حجم الائتمان.

ب- يلتزم البنك المركزي بتقديم السيولة لهذه البنوك في الأوقات التي تواجه فيها حالات الإعصار، فهو يقوم بدور المقرض أو الملائد الأخير للنظام المصرفي.

ج- يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق ما يعرف بغرفة المقاصة، حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل و تصفية الحسابات كافة بين البنوك الجارية وبين البنوك بعضها البعض.

● البنك المركزي هو المشرف على الائتمان

الائتمان هو أحد أنواع التمويل الذي تقدمه البنوك لباقي العناصر الاقتصادية وتحقق وظيفة الإشراف على مجموع الائتمان وأنصبة القطاعات الاقتصادية منه من خلال الوظائف السابقة وعلاقة البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي، وبالنسبة للبنك المركزي الذي تم إنشاؤه بموجب القانون 118/73 الصادر في 30 مايو 1973 وتم تحديد رأس ماله 200 مليون أوقية مسددة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، هذا القانون ينص على أن هذه المؤسسة هي مؤسسة مصرفية تستفيد من امتياز الإصدار ومراقبة تداول النقد و وجيه القروض وتولي وضع السياسة الاقتصادية والإشراف عليها بالتعاون مع بعض الهيئات الأخرى، الشيء الذي يمكننا من مساهمة بفعالية في النشاط الحكومي الرامي إلى تطوير الاقتصاد.

كما يعتبر مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي لها الحق أن تستثمر بعض أموالها في السندات المضمونة من طرف الدولة وكذلك يمكنها أن تستغلها في استعمالات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وطنية ويمكنه بناء على قبول وزير المالية أن يستثمر بعض أمواله في السندات المصدرة من طرف بعض المؤسسات المالية الخاضعة للنظم التشريعية للبلاد، و لمراقبة الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 78 من النظام الأساسي للبنك¹، كما يمكنه كذلك أن يساهم في رؤوس أموال بعض المؤسسات كما حدث عنه مرتني الجهاز المصرفي الموريتاني.

¹النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني

● البنية الإدارية للبنك المركزي

يعتبر البنك المركزي مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية ويتدرج هيكله الإداري

على النحو التالي

- المحافظ.

- المحافظ المساعد.

- المجلس العام.

- المراقب.

أ- المحافظ

يأتي المحافظ على قمة الهيئة القيادية للبنك المركزي، وهو يعين بمرسوم من رئاسة الجمهورية ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويجب أن يكون حاصلًا على الجنسية الموريتانية لمدة عشر سنوات قبل تاريخ تعيينه، ويشترط فيه النزاهة والشرف وأن لا يكون مشغولًا بمهام ذات طابع تجاري أو مهام أخرى قد تؤثر على كفاءته وتأييده لوظيفته.

ب- المحافظ المساعد

إن كل الشروط المطلوبة توفرها في المحافظ يجب أن تتوفر في المحافظ المساعد وهو في مرتبة أمين عام وزارة، و يعين بمرسوم بعد اقتراحه من طرف المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويقوم بجميع المهام المسندة إليه من طرف المحافظ وينوب عنه في حالة غيابه أو مرضه.

ج- المجلس العام

يتألف المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني من

- المحافظ.

- المحافظ المساعد.

- 4 إلى 6 مستشارين يعينون بمرسوم من بين الأشخاص الذين لهم الخبرة و الدراية في المجال النقدي والمالي والاقتصادي، حيث يجب أن تكون لهم آفاق واسعة وممارسات طويلة في هذه المجالات.

- مستشار منتخب بطريقة الاقتراع السري من بين موظفي المصرف.

- المراقب: يحتل المراقب مكانة هامة في الهيكل الإداري لكونه يلعب دورًا متميزًا في مجال الرقابة، ويعين بمرسوم و يكون له مساعداً ينوب عنه في حالة غيابه، ويحضر المراقب جميع اجتماعات المجلس العام بصوت

استشاري، و يطلع المجلس على الرقابة التي يقوم بها، كما يقدم له كافة الملاحظات والاقتراحات التي يراها ضرورية، وإذا لم تؤخذ بعين الاعتبار يمكن أن يدونها، ويخبر رئيس الجمهورية في تقرير خاص عن الوضعية العامة للمصرف، على أن يضمنه كافة الملاحظات عن هذه الوضعية¹.

ثانيا: إنشاء العملة الوطنية

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73/136 على إصدار عملة وطنية، وقد أطلق عليه الأوقية وأنشأت هذه العملة مرتبطة بسلة من العملات الأجنبية وهي الفرنك الفرنسي و الليرة الإيطالية، المارك الألماني، الدولار الأمريكي وغيرهم، ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من الحديد، الجلود، السمك، الحيوانات، الصمغ العربي،.....

وتم وضع العملة للتداول في 29 يوليو 1973، وهو يوم فتح البنك المركزي لأبوابه، وقد حددت قيمة الأوقية بـ: 016,0 غرام من الذهب الخالص، وسعر صرف يعادل 0,1 فرنك فرنسي للأوقية الواحدة (10 UM = 1 FF)، و 5 فرنكات إفريقية للأوقية الواحدة (5CFA = 1UM) و 47 أوقية للدولار الأمريكي الواحد (1\$ = 47 UM) وساد الاعتقاد آنذاك أن هذا السعر قد وضع لطمأننة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولإبقاء نظام العد كما هو لدى الموريتانيين، حيث كانوا من قبل الأوقية يطلقون على كل 5 فرنكات لأوقية لذلك لم يستخدموا الفرنك كوحدة للعد أ بد، ويتبنى هذا السعر للصرف لم يشعر المواطن العادي بتغيير كبير وخاصة في أسعار المواد والسلع والخدمات².

وقد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني، في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، و الحاجة إلى العملات الصعبة، كما بدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل الفرنك الفرنسي والفرنك غرب إفريقي، وللسيطرة على إنجاح النظام النقدي الجديد، تبني البنك المركزي الموريتاني وكما أسلفنا رقابة شديدة على الصرف، وذلك من أجل المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وعدم إعطاء فرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج.

المطلب الثاني: المصارف الثانوية المتواجدة خلال فترة (1973، 1984)

ظلت موريتانيا تعيش تبعية نقدية لفرنسا، حتى قررت السلطات الانفصال عن منظمة الفرنك الغرب الإفريقي، وممارسة النشاط المصرفي في ظل استقلال نقدي حيث تم تغيير طبيعة المؤسسات المصرفية القائمة

¹ أمان احمد ولد احمد، مرجع سابق، ص: 49.

² موسى ولد الشيخ، مرجع سابق، ص82

آنذاك خاصة فيما يتعلق بالاشتراك في رأس المال في رأس المال والقوانين التي تحكم هذه المصارف، مما أدى إلى قطع العلاقة بين الفرع الموجود في موريتانيا والأصل الموجود في الخارج، وبذلك تقاعس رأس المال الفرنسي في المصارف التجارية ليحل محله تعاون عربي مشترك مثمر، ومن ثم أحكمت الدولة الموريتانية السيطرة على توجيه القروض و توزيعها نحو أهم القطاعات الاقتصادية المهمة.

وأصبحت البنوك التجارية المتواجدة كلها تخضع للقانون الموريتاني، وهي إما شركات مساهمة أو مؤسسات عامة ذات رأس مال مختلط، والتزمت بإعادة تشغيل رأسمالها على أن لا يقل عن 50 مليون أوقية وأغلب المصارف آنذاك كانت مصارف تجارية تسيطر عليها القروض القصيرة الأجل، وقد بلغ عدد المصارف آنذاك خمسة مصارف، منها ما هو موريتاني في رأس المال ومنها ما هو مختلط في رأس المال.

البنك الدولي لموريتانيا (BIMA)

هو المؤسسة المصرفية التي حلت مكان المؤسسة المصرفية التي كانت تعرف باسم البنك الدولي لإفريقيا الغربية الذي دخل إلى موريتانيا سنة 1957، وظل يمارس نشاطه حتى صدور القانون الموريتاني سنة 1957، وظل يمارس نشاطه حتى صدور القانون الموريتاني رقم 74/12 والذي ينص على أن البنوك يجب أن تكون تابعة للقانون الموريتاني، حيث تم تعديل هذه المؤسسة وتغيير نسب رأسمالها وقد تم إنشاء هذا البنك في 20 يوليو 1974، وكذا رأس المال هذا المصرف 100 مليون أوقية ثم تمت زيادة رأس ماله ليصل إلى 150 مليون أوقية و ذلك حسب النسب التالية

70% البنك المركزي الموريتاني.

30% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

وقد تولى هذا المصرف تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض إلى قطاعي الصناعة والتجارة تماشيا مع أهداف السلطة، ويعتبر البنك الدولي لموريتانيا، بالإضافة إلى الشركة الموريتانية للبنك المصرفان اللذان تساهم فرنسا في رأسمالهما.

وقد وصلت نسبة القروض القصيرة من مجموع قروض هذا البنك سنة 1980 البالغ 3007 مليون أوقية حوالي 92.93% وهو ما يدل على ضعف مساهمة هذا المصرف في تمويل المشاريع التي تتطلب تمويلات طويلة الأجل.

كما استحوذ قطاع التجارة وحده على نسبة 61.6 من مجموع القروض لسنة 1977

البالغ 1969 مليون أوقية، وكذا على 52% من مجموع قروضه سنة 1987 البالغ 2234 مليون أوقية.

2- الشركة الموريتانية للبنك (SMB)

تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1967 برأسمال قدره 30 مليون فرنك غرب أفريقي، وهي ثاني مؤسسة مصرفية من حيث القدم على التراب الوطني بعد البنك الدولي الموريتاني وقد لعبت هذه الشركة دورا بارزا في تمويل بعض القطاعات التي لعبت دورا مهما في الاقتصاد الوطني مثل المناجم والاستيراد والتصدير، فقدمت قروضا لكل من الشركة الموريتانية للاستغلال المناجم (SNIM) وكذلك شركة الإيراد والتصدير (SONIMEX) وذلك لتوفير المواد الغذائية الأساسية كالأرز والسكر والشاي، وظل هذا المصرف يمارس نشاطه التنموي وتمت زيادة رأسماله سنة 1974، ليصل إلى 50 مليون أوقية سنة 1982 موزعة حسب النسب التالية:

51% الحكومة الموريتانية.

27.5% الشركة العامة وهي مؤسسة فرنسية.

21.5% مؤسسات مصرفية أوروبية¹.

يلاحظ عدم اهتمام هذا المصرف بتمويل الزراعة والقطاعات ذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد الوطني، إلا أنه ليس الوحيد ضمن شبكة المصارف التي لا تهتم بهذا النوع من التمويل، بل يمكن تعميم هذه الملاحظة على غالبية المصارف في البلد.

وبخصوص وضعية هذا المصرف، فنلاحظ أن ودائعه تطورت لتصل إلى 466 مليون أوقية سنة 1975 ثم 527 مليون أوقية لعام 1976 و490 لعام 1977، ثم شهدت هذه الودائع قفزة نوعية سنة 1980 ووصلت إثرها إلى 902 مليون أوقية، و1434 مليون أوقية سنة 1982، ويمكننا أن نرجع ضعف هذه الودائع خلال منتصف السبعينات إلى امتداد موجة الجفاف التي ضربت البلاد في هذه الفترة، وإلى تراجع أسعار الحديد المورد الأساسي للعملة الصعبة، وسحب شركات الاستثمار لودائعها من المصارف، وكذا زيادة حاجة الدولة للتمويل بسبب نفقات حرب الصحراء.

3- البنك الموريتاني للتنمية والتجارة: B M D C :

يعتبر هذا المصرف مؤسسة ذات رأسمال مختلط، وهو تحرير للبنك الموريتاني للتنمية، الذي أنشأ سنة 1961 وهو أقدم البنوك في البلاد، وقد تغير اسم هذا المصرف سنة 1974 ليحمل اسم البنك الموريتاني للتنمية والتجارة و يبلغ رأسمال هذا المصرف 802 مليون أوقية و تتوزع على النسب التالية:

¹أمان أحمد و لد أحمد، مرجع سابق، ص: 64.

الحكومة الموريتاني. 76%

الشركة التونسية للبنك. 20%

البنك المركزي الموريتاني. 4%

ويعتبر هذا المصرف هو المؤسسة الوحيدة التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل والتي تهدف إلى تمويل المشاريع، حيث توجد بها إدارة خاصة تعنى بتمويل المشاريع الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استخدام قروض من الوكالة الدولية للتنمية، حيث تم الاتفاق مع الصندوق الوطني للتنمية على خطة بموجبها يتم التمويل المشترك، وقد تم التوقيع على وثيقة رسمية من طرف مديري كل من البنك الموريتاني للتنمية والتجارة و الصندوق الوطني للتنمية وبموافقة وزير المالية، وذلك بتاريخ 20 يوليو 1984، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

- 1- التمويلات التي لا تتجاوز 10 مليون أوقية تعرض على إحدى المؤسستين فتتولى التمويل بالكامل.
 - 2- التمويلات التي تتراوح بين 10 إلى 60 مليون أوقية، يتولى تمويلها البنك الموريتاني للتنمية والتجارة.
 - 3- التمويلات التي تتجاوز 60 مليون أوقية يتولاها الصندوق ويكون مسؤولا عن تمويلها.
- يضاف إلى الأذهان أنه تمت زيادة رأسمال المصرف لتصل إلى 300 مليون أوقية سنة 1985¹.

4- البنك العربي الليبي الموريتاني للتجارة (BALM):

تم إنشاء هذه المؤسسة المصرفية بموجب اتفاقية بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية و المصرف العربي الليبي للتجارة الخارجية والتنمية، بتاريخ 20 يوليو 1972 ، وكان رأسماله آنذاك 50 مليون أوقية، وبالغ آنذاك في تقديم العروض مما أرغمه على زيادة رأسماله مرتين ليصل سنة 1976 إلى 150 مليون أوقية، ثم 200 مليون أوقية، وقد تم توزيع رأسماله كما يلي:

51 % المصرف العربي الليبي للتجارة الخارجية والتنمية.

49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية².

وقد ساهم هذا المصرف في التنمية الاقتصادية من خلال القروض المتوسطة والطويلة الأجل، إلا أنه عرف تراجعاً في تقديم هذه القروض بسبب تعرضه لظاهرة عدم التسديد مما أضعف ثقته في المقترضين،

¹ محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996، ص: 56.

² النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.

بالإضافة إلى تراجع الودائع ذات الأجل الطويل، ففي الوقت الذي وصلت فيه قروضه إلى 2016 مليون سنة 1980 وصلت ودائعه في نفس السنة إلى 2414 مليون أوقية.

5- البنك العربي الإفريقي في موريتانيا (BAAM)

تم إنشاء هذا المصرف في 29 نوفمبر 1974 برأسمال قدره 150 مليون أوقية، على شكل شركة مساهمة و قد توزع رأسماله على المشاركين حسب النسب التالية:

51% البنك المركزي الموريتاني.

49% البنك العربي الإفريقي بالقاهرة.

وقبل نهاية سنة 1974 قرر البنك المركزي الموريتاني أن يتنازل عن بعض أسهمه لصالح القطاع الخاص الموريتاني، و قد وافق مجلس الإدارة على ذلك، كما تمت زيادة رأسماله ليصل إلى مليار أوقية وتغيير اسم المصرف من البنك العربي الإفريقي في موريتانيا إلى البنك الموريتاني العربي الإفريقي وقد توزع رأسمال المصرف على الشكل التالي:

50% البنك المركزي الموريتاني والقطاع الخاص الموريتاني.

50% البنك العربي الإفريقي الدولي بالقاهرة.

وقد شهد هذا المصرف نوعا ما من التذبذب في الأرباح، حيث وصل مستوى أرباحه خلال سنة 1987 إلى مستوى الصفر، كما عرف خسارة سنة 1984 وصلت إلى 43.3 مليون أوقية، وقد فسرت هذه الخسارة حسب التقرير السنوي لسنة 1983 للارتفاعات المتتالية لأسعار الدولار، وكذا إلى الظروف المحلية بالبلاد كظاهرة الجفاف والركود الاقتصادي.

المطلب الثالث: المصارف الثانوية في الفترة 85-1995

تعرف المادة الثانية من القانون 011/95 الخاص¹ بالتشريع المصرفي الصادر في 17 يوليو 1995، المصرف "يسمى مصرفا في مفهوم هذا القانون، المؤسسات التي تمارس كمهنة اعتيادية استلام أموال الجمهور سواء كانت آنية أو لأجل والتي توظفها لصالحها أو لصالح زبائنها في عمليات القرض، أو عمليات البورصة أو التي تضع وسائل دفع آنية خاصة تحت تصرف زبائنها.

ويسمح هذا القانون بمختلف أنواعها بممارسة النشاطات الاعتيادية التالية:

¹ القانون 011/95 الصادر في 17 يوليو 1995 الخاص بالتشريع المصرفي

- تجميع المصادر لأجل أو تحت الطلب.
- عمليات القروض بمختلف أنواعها بما فيها التعهدات بالتوقيع مثل الضمانات الاحتياطية أو الكفالات أو الرهون.
- العمليات المتعلقة بالمصرف.
- العمليات ذات الطبع التوسيطي على القيم المنقولة أو أية وسائل مالية مهما كانت طبيعة العمليات مثل: شراء، بيع، سمسرة، اكتتاب، توظيف أموال، الحفظ.
- العمليات المتعلقة بإصدار الأسهم.

أما ما عدى العمليات المذكورة آنفا فيجب أن تكون محل ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الموريتاني.

وبعد سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والمصرفي بصفة خاصة، وفي ظل القانون الجديد المنظم للمهنة المصرفية تقلص عدد المصارف إلى ستة مصارف بعد عمليتي الدمج وتصفية إتحاد مصارف التنمية، وأغلب هذه المصارف هي مصارف تجارية تتدخل في نفس المجال ولصالح نفس الزبائن، مع فارق بسيط في العمليات المقدمة من طرف بنك البركة الإسلامي الموريتاني وبنك الإسكان الموريتاني الذي يعتبر مصرف متخصص¹.

وسنحاول أن نتعرض لمختلف هذه المصارف حتى نوضح حالتها الحالية.

المصارف التجارية:

تتكون المصارف التجارية من خمسة مصارف هي البنك الموريتاني للتنمية والتجارة الدولية، البنك الوطني لموريتانيا، البنك العام لموريتانيا وبنك البركة الإسلامي الموريتاني وبنك شنقيط.

1- البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI)

كان يعرف البنك العربي الإفريقي في موريتانيا الذي أنشأ سنة 1974 برأس مال قدره 150 مليون أوقية مكتتبا وموزعا كما يلي:

- 51% للبنك المركزي الموريتاني.
- 49% للبنك العربي الإفريقي الدولي، بالقاهرة.

¹ Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09 , Juin 1992 , P2

وقد وصل رأسماله إلى 500 مليون أوقية سنة 1984 وحينها تنازلت الدولة عن 40% من رأس ماله، و تغير اسمه ليصبح البنك الموريتاني العربي الإفريقي، وتم في سنة 1986 تنازل الطرف الأجنبي عن حصته في رأس المال ليصبح القطاع الخاص الوطني ومجددا تم تغيير اسمه إلى اسمه الحالي.

كما تنازلت الدولة عن باقي حصتها في رأس المال في سنة 1992 لصالح القطاع الخاص وبذلك أصبح رأس ماله مملوكا بصفة كلية من طرف القطاع الخاص¹.

ويصل رأس ماله الآن إلى ملياري أوقية تمت آخر زيادة له في سنة 1996.

يمتلك هذا المصرف تسعة وكالات، كما ساهم في الكثير من المؤسسات مثل الشركة الوطنية للصناعة و المناجم وهي أهم مؤسسة في الاقتصاد الوطني وكذلك أفريك سام بنك المصري.

واصلت ودائع المصرف في التزايد والنمو بعد الإصلاح الذي شهدته فانتقلت من 2888713 أوقية سنة 1991 إلى 5761364 أوقية في سنة 1996 وهذا ما يمثل زيادة كبيرة تفسر من خلالها النجاح الكبير الذي حققه هذا المصرف والثقة الكبيرة التي يحظى بها.

في حين وصلت القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى أكثر من 5180787 أوقية في سنة 1985 مقابل 3521486 أوقية في سنة 1989، ولا لزوم لتوضيح نسب النمو التي شهدتها هذا البند، وتستحوذ القروض القصيرة الأجل على أغلبية هذه القروض حيث وصلت إلى 5084244 أوقية في سنة 1995 مقابل 99542 أوقية في نفس السنة.

إلا أن الديون المعدومة هي الأخرى لم تغب عن الظهور والنمو حيث واصلت هذه الديون تفا حشها فانتقل من 37.8 مليون أوقية في سنة 1990 إلى 940 مليون أوقية في سنة 1992 لتصل إلى أكثر من مليار أوقية في سنة 1994 لتشهد بعد ذلك تراجعاً قدره 43% ليصل إلى أقل من 650187 مليون أوقية سنة 1995²

2- البنك الوطني لموريتانيا (BNM)

تم إدماج الشركة الموريتانية للبنك والبنك الدولي لموريتانيا ليتولد عن هذا الاندماج البنك الوطني الموريتاني و لا زالت الدولة بعد هذه العملية تمتلك نسبة 46 % من رأس ماله بالإضافة إلى الملاك الأصليين في المصرفين المذكورين، ولقد وقعت عملية الدمج هذه في السنة 1988.

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1998، ص: 50.

² مجموعة تقارير سنوية BMCI 90-91-92-93-94-95-96

ولم يشذ هذا المصرف عن الوضعية العامة التي كانت تعاني منها المصارف بل ولم يكن أحسن حظاً منهم، فلقد عانى هو الآخر من أزمات حادة ومشاكل صعبة تجسدت في أزمات سيولة حادة ومشاكل الديون المجمدة المتراكمة وكذلك مشاكل تتعلق بسوء التسيير.

نتيجة لهذه الحالة وتفادياً لإفلاس هذه المؤسسة قامت الحكومة في فترات مختلفة بتقديم العون إليها تجسدت في سنة 1989 بغلاف مالي قدره 50.32 مليون أوقية دفعة أولية لتعزيز رأس ماله، ثم أشفعت بدفعة أخرى قدرت بـ 197 مليون أوقية في سنة 1990، ولم تكن هذه الوصفة الشافية بل تدهورت حالته حتى وصلت خسائره في نفس السنة أكثر من 60 مليون أوقية¹.

وبسبب تفاقم هذا الوضع ونتيجة لاستحالة تصفيته، خاصة بعد تراجع عدد المصارف والذي أصبح لا يتجاوز عدد أصابع اليد، ومن أجل ضمان المنافسة وحرية النشاط المصرفي تم إعلان عن خصصته.

لقد تمت عملية خصصة هذا المصرف في أغسطس من عام 1991 وتولى القطاع الخاص الوطني امتلاك رأس ماله، وتمت زيادة رأسماله سنة 1992 ليصل إلى 1.5 مليار أوقية.

يمتلك هذا المصرف مكاتب وفروع في كل من انواكشوط التي يوجد فيها المقر، وانواذيبو، ازويرات روصو، بوغي، كيفة وسيلبابي.

وبعد تولي القطاع الخاص لرأسماله تحسنت وضعيته المالية من خسارة قدرت بـ: 67 مليون إلى ناتج صافي قدر 149.5 مليون أوقية في سنة 1993 بل تحولت الخسارة إلى ربح معتبر².

3-بنك شنقيط

هو البنك العربي الليبي (C.B) المعروف سابقاً الذي تعرضنا له في الفصل الثاني، ولقد أنشأ طبقاً للقانون 252/72 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1972، وهو مسجل في قائمة المصارف لدى البنك المركزي الموريتاني تحت الرقم الواحد أي أنه أول مصرف يحصل على الترخيص من طرف البنك المركزي الموريتاني.

وقد كان رأس ماله عند التأسيس حوالي 520 مليون أوقية موزعة حسب الآتي 49% الحكومة الموريتانية و 51% للبنك العربي الليبي الخارجي.

ونتيجة للمشاكل والأزمات التي عانى منها بوصفة أحد الحلقات المهمة في النظام المصرفي وكذلك أحد أهم التمويل ارتفعت ديونه المجمدة من 20 مليون أوقية سنة 1992 إلى أكثر من 1725 مليون أوقية سنة 1995، إلا أن السلطات الموريتانية والليبية لم تقبل التخلي عن هذا المصرف وخصصته بل ارتأت إعادة تمويله

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 64.

² تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96، وكذلك ميزانية المصرف خلال 1995.

عن طريق رفع رأس ماله وهو ما وقع فعلا سنة 1994 ليصل إلى ملياري أوقية مملوكة مناصفة بين البلدين، يوجد مقره الرئيسي في انواكشوط ويمتلك فرعا واحدا داخل البلاد في انواذيبو.

لقد تحسنت الآن وضعية هذا المصرف فتطور حجم ودائعه وزاد ليصل إلى 774386000 أوقية في سنة 1996 بدل 547730812 أوقية سنة 1995¹.

لقد حقق ربحا صافيا متناميا ومستمرًا وصل إلى أكثر من 62985 مليون أوقية لسنة 1996.

4-البنك العام لموريتانيا (G.B. M)

أنشئ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة على الشكل التالي:

65% القطاع الخاص الوطني.

30% الشركة العامة البلجيكية.

5% الشركة المالية الدولية.

يعتبر هذا المصرف المؤسسة الوحيدة التي يشارك فيها رأس المال الأوربي وهو يتدخل في جميع النشاطات المصرفية التي يسمح بها القانون المنظم للمهنة المصرفية 011/95.²

لقد بدأ هذا المصرف نشاطه منذ يناير 1996 ويمتلك فرعين في انواكشوط وانواذيبو ولا زال حديث النشأة للحكم عليه.

5-بنك البركة الموريتاني الإسلامي (BAMIS)

تم تأسيس هذا المصرف في 21 سبتمبر 1985 على شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون أوقية موزعة حسب النسب التالية:

50% مجموعة البركة السعودية.

40% قطاع خاص وطني.

10% البنك المركزي الموريتاني.

¹ تقارير سنوية البنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.

² Jean Bounine – Jean Pierre desnon Apport au secteur privé en Mauritanie – Etude de cadrage des interventions de coopération Francaise en Mauritanie,nouakchott Avril 1996 p : 3

هو مصرف تجاري يتعامل في كل الأنشطة مع أنه كيف تعامله حتى تتلاءم مع كمعتقدات المجتمع الإسلامية¹.

وقد حدد النظام الأساسي لهذا المصرف آليات استخدام التمويل التوفير وحددها في المراجعة، المشاركة، المضاربة والتأجير هذا بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الأخرى كفتح الحسابات وقبول الودائع وإصدار الكفالات وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائض والسندات.

ولم ينج هذا المصرف من مشاكل الديون المجددة وارتفعت مقاديرها حتى دفعت بالمساهم الأول وهو مجموعة البركة السعودية إلى أن تزيد رأس المال مصرف ليصل إلى 3.7 مليار أوقية وليكون بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث رأس المال ولذلك أعيد توزيع نسب رأس المال بالشكل التالي:

85% مجموعة البركة السعودية.

15% القطاع الخاص الموريتاني.

في 1996 تمت الموافقة في إطار الجمعية العامة للمساهمين على بيع حصة مجموعة البركة السعودية لصالح القطاع الخاص الوطني وذلك لكون الطاقم التسييري لهذه المؤسسة لم يفلح في إنقاذها من الأزمات المتتالية، وأصبح هذا المصرف مصرف وطني بعد انسحاب مجموعة البركة السعودية، وهو يملك بالإضافة إلى مقره الاجتماعي بانواكشط فرعا واحدا في انواذيبو.

وعموما فإن عدد المصارف التجارية ظل ضئيلا لم يتجاوز الخمسة وهي تزاو كل أعمال المصارف التجارية والمتخصصة ولا تتعامل إلا في الأجل المتوسط والقصير مما يعني أن التمويلات المقدمة من طرفها لن تحدم كثيرا التنمية، بل تذهب إلى قطاع التجارة، وتعتمد هذه المصارف كثيرا على رأس مالها بسبب ضعف نمو الودائع وكذلك الوعي المصرفي.

المصارف المتخصصة

مع تنامي الحاجة إلى تمويلات جديدة لخلق تنمية اقتصادية دائمة ومع عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل الطويل الأجل الذي يمكن استخدامه في مشاريع تنموية، برزت حتمية وجود مصارف متخصصة في تمويل التنمية قد تكون مصارف زراعية، صناعية أو سكنية.

من أهم العوامل التي تساعد على وجود ونجاح مصرف متخصص وجود نمو اقتصاد سريع ودرجة نمو السوق النقدي والسوق المالي وكذلك نوعية الودائع التي تحتفظ بها هذه المصارف¹.

¹ محمد الأمين ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 54.

وفي موريتانيا التي هي في أشد الحاجة إلى مؤسسات تقدم التمويل للتنمية وإلى مصارف متخصصة قطاعية، فلا وجود لمصارف متخصصة، كما لا يوجد كصرف صناعي، ولا مصرف زراعي، ولا مصارف ادخار و لا أعمال، ولا مصارف استثمار، ولذلك فعند الحديث عن المصارف المتخصصة فإننا سنخص بالذكر مؤسستان إحداهما توقفت بسبب سوء الوضعية والإفلاس وهي مؤسسة اتحاد بنوك التنمية والأخرى ما زالت في بداية مشاورها وهي مصرف متخصص في تمويل الإسكان.

بعد الاستقلال قامت الدولة من أجل ضمان توفير التمويل لمشاريع التنمية بإنشاء البنك الموريتاني للتنمية، تولى توفير بعض التمويل لبعض القطاعات وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وفعلا قام بمنح قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة وبشكل فوضوي لم يتوخى الدقة والحذر وأخذ الضمانات اللازمة في منحها ، بل منحي لبعض الشخصيات الكبيرة ذات المصدقية والوزن الاجتماعي ولم تكن الضمانات سوى ضمانات وهمية منخفضة القيمة قد لا تمثل قيمتها 10% من قيمة القرض.

نتيجة لاستمرار المصرف في تقديم القروض بصفة عشوائية وفوضوية أصبح حجم الديون المعدومة أو المجمدة بتضاعف سنة بعد أخرى وبدأت تظهر أزمات سيولة حادة لديه فلجأت الدولة إلى ضحه بمساعدة مالية لتجاوز تلك الأزمات.

ولم تفلح هذه التسهيلات والمساعدات في إنقاذ هذا المصرف ولذلك اضطرت الدولة إلى دمج مع مؤسسة أخرى للتمويل والتنمية هي الصندوق الوطني للتنمية سنة 1987 ونتج عن هذا الدمج اتحاد البنوك التنمية الذي توجه إلى تقديم الكثير من القروض خاصة لقطاع الصيد والزراعة حتى وصلت ديونه المجمدة سنة 1992 ما قدر بـ: 1735 مليون أوقية، لم يستطع تحصيل قسط قليل منها واستمرت أعباء النشاط في التزايد وتدهورت حالته المالية، فاضطرت الدولة مرة أخرى إلى تصفية سنة 1993 متحملة ما قيمته 20 مليار أوقية كالتزامات للعملاء المحليين والأجانب.

من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة هذا المصرف تمويل المشروعات التي ترتبط بالتنمية، عشوائية تقديم هذه التمويلات وسهولة تحويل التمويل القصير الأجل إلى تمويل متوسط الأجل بغير ضمانات سليمة ومدرسة فيكفي معرفة أحد أعضاء مجلس الإدارة للحصول على قرض أي أنه وسيلة أغناء لبعض طبقات المجتمع.

لقد انعكس فشل اتحاد بنوك التنمية على العمل والوعي المصرفي فسادت قناعة بأن القروض المصرفية لا يجب سدادها وأنه بعد فترة من أخذها سيفشل المصرف و تحول إلى أعباء تتحملها الدولة، كما أن تجربة اتحاد

¹ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص: 154.

البنوك تركت لدى الزبون العادي عدم ثقة بالمصارف وبالتالي شاع العزوف عن التعامل مع المصارف التابعة للقطاع العام.

لذلك اختفت أهم تجربة لمصارف التنمية في 1993، ولم تظهر بوادر إنشاء مصارف متخصصة إلا في سنة 1995 عندما أنشئ بنك الإسكان الموريتاني¹.

بنك الإسكان الموريتاني

إن غياب سياسة رشيدة لتوفير السكن للمواطن وكذلك غياب إستراتيجية وطنية طويلة المدى لإيواء الأعداد النازحة من الأرياف والتجمعات القروية في ظل تدهور الأحوال المعيشية وتدني الدخل من الأسباب التي دفعت بالحكومة الموريتانية إلى الإعلان عن تأسيس مصرف متخصص في توفير السكن في نوفمبر 1995 برأس مال قدره مليار أوقية يشترك فيها القطاع العام وشبه العام والقطاع الخاص موزعة كالاتي².

-البنك المركزي الموريتاني: 27%

-الشركة الوطنية للصناعة والمناجم: 20%

-بنك شنقيط: 10%

-البنك الموريتاني للتجارة الدولية: 10%.

-البنك الوطني لموريتانيا: 10%.

-شركة التأمين وإعادة التأمين " نصر": 10%.

-شركة البناء والإنشاءات الموريتانية: 5%.

-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 5%.

-البنك العام لموريتانيا: 2، 5%.

بدأ المصرف باستقبال ملفات طالبي التمويل في أكتوبر 1996 ويشترط للحصول على قروض المصرف أن يكون المستفيد عميلا لدى المصرف وله حساب جاري به، كم يجب أن يكون موظفا أولديه رصيد معقول في حسابه لدى المصرف، وعلى المستفيد أن يوفر 30% من تكلفة القرض كتمويل ذاتي منه، وينوي المصرف أن يبدأ تقديم قروضه في نهاية 1999.

¹ محمد الأمير ولد سيدنا، ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص: 59.

² التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996.

ويقدم هذا المصرف عدة أنواع من القروض منها قروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن والموظفين حيث يمكن للموظف أن يقوم بتنسيق راتبه لمدة 3 أشهر.

أما الصيغ العامة التي يعتمدها المصرف فهي تتم على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص بالادخار السكني يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، وتتواصل هذه العملية لمدة أربع سنوات في بعض الأنظمة وخمسة في الأخرى، وبعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل و التي تمثل جميع مدخراته خلال هذه السنوات، وهي الحصة المخصصة لتمويل أساس البناء وبعد تتمه يحصل على الحصة الأولى للقروض ثم الحصة الثانية، كما يمكن أن يكون هناك قرض تكميلي إذا لم تكف الدفعات الأولى.

ويحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة وهو محدد بـ: 11% ، و يضاعف الجميع.

مجموع التمويل: الودائع خلال الفترة المحددة + مجموع الفوائد (X) 3.

على أن يتم السداد على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات و20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات بالنسبة لتقديم الودائع الادخارية، ويستمر القسط من راتب أو رصيد العميل بنفس النسبة التي تم الاتفاق عليها سابقا.

لا زال هذا المصرف إلى حد الآن لا يمارس إلا نشاطات مصرفية عامة، لقد قام ببناء حي سكني بالتعاون مع شركة البناء والإنشاءات يحتمل أن يكون هو الدفعة الأولى من توفير السكن، ويتكون هذا الحي من 100 منزل اجتماعي ورأس مالي.

وبالإضافة إلى مقره الاجتماعي بانواكشوط لم يفتح إلا وكالة واحدة في العاصمة الاقتصادية انواذيبو.

وفي آخر الحديث عن المصارف نرى أنه من الأحسن أن نعطي صورة عن الوضعية للمصارف وحساباتها و ذلك ما ستعكسه الجداول الموالية التالية:

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا

إن الاقتصاد الموريتاني خلال عقدي السبعينات والثمانينات كان يمتاز بوجود إختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات والميزانية يرجع ذلك إلى نقص الكبير الحاصل في التمويلات، خاصة أن الخطة الاقتصادية الرابعة اعتمدت بشكل كبير على الدعم والمساعدات والقروض من بعض البلدان الصديقة والشقيقة وكذلك المؤسسات الدولية.

ويرجع تاريخ أول تعامل لبلادنا مع المؤسسات المالية إلى سنة 1980-1982 عندما تبنت برامج تثبيتي مدعم باتفاقية استفادت بموجبها موريتانيا من سحب وصل إلى 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يمثل 136% من حصتها في صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات، بل تدنت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة، وتجدرت الاختلالات المالية وازداد العجز في الحساب الجاري و تفاقمت الديون¹.

ونتيجة لهذه الوضعية تراجع وتباطأ الإنتاج الهزيل وانتشرت البطالة وتدهورت مستويات معيشة المواطنين، و ازدادت حدة التضخم وعجزت الدولة عن توفير احتياطاتها الأساسية من الواردات كم عجزت عن المحافظة على سمعتها لدى الدائنين بسبب توقفها عن سداد الديون التي وصلت إلى 235% من الناتج المحلي الإجمالي في 1984.

وبعد أن وصلت وضعية الاقتصاد الموريتاني إلى هذا المنحدر الخطير لم يكن أمام السلطات الموريتانية إلا الامتثال لشروط المؤسسات المالية والخضوع لرغباتها فتقدمت بطلب إعادة جدول الديون إلى نادب باريس وكذلك بطلب التمويل لتنميتها إلى الصندوق والبنك الدوليين وبذلك خضعت لمجموعة من برامج الإصلاح في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد.

كان أول هذه البرامج برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي غطى الفترة 85-1988، و الذي يهدف إلى معالجة الاختلال في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة وإصلاح القطاع العمومي و السيطرة على معدلات التضخم.

ثم اشفع هذا البرنامج ببرنامج آخر عرف ببرنامج الدعم والدفع غطى الفترة 1989-1991، يهدف هو الآخر إلى مواصلة الإصلاحات وتعميقها من خلال الدعم بتسهيل الإصلاح الهيكلي المدعوم في مايو 1989 من أجل تكثيف إجراءات التحرير الاقتصادي وهيكلية وتطهير المؤسسات العمومية وعقلنة الإستثمارات.

¹ الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة فقي تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص: 62 .

هذا فضلا عن مجموعة من البرامج الهادفة إلى هيكلة بعض القطاعات مثل برنامج هيكلة القطاع الزراعي(Pass) وبرنامج هيكلة المؤسسات العمومية(Pasep).

وجاء بعد برنامج الدعم والدفع برنامج الإصلاح الاقتصادي(Pas)والذي غطى الفترة 92-95 ، وقد حاول أن يتجاوز الصعاب التي عانى منها البرنامج السابق بسبب الضغوط الخارجية التي نتجت عن أزمة السنغال و انعكاسات حرب الخليج الثانية.

وفي أكتوبر 1994 تمت المصادقة من طرف المجلس الإداري للصندوق النقد الدولي، على اتفاقية جديدة مع موريتانيا تغطي الفترة 95-97 تمنح بموجبها موريتانيا تسهيلات إصلاح مدعم بمبلغ 75,42 مليون أوقية حقوق السحب الخاصة، وذلك وفقا لإجراءات اتفاقية الإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية والقابلة للتجديد.

وستتطرق في هذا المبحث لمختلف الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي في هذه الفترة، فستتناول في المطلب الأول أهم الإصلاحات التي حدثت في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي ثم تتناول الإصلاحات التي شملها برنامج الدعم والدفع على أن نعرض في مطلب ثالث على تلك الإصلاحات التي انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي كذلك الإطار الوثائقي لسياسته الاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية ولقد غطى الفترة 1985-1899، و حاول إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، ووضع أسس تنمية مستمرة من خلال جملة من الأهداف تعمل على تشجيع القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحرير الاقتصاد¹.

وبسبب الوضعية الصعبة التي كان الاقتصاد الموريتاني يعاني منها فإن المصارف لم تسلم هي الأخرى من هذه المصاعب، بل كانت الأزمة أكثر حدة على مؤسسات هذا القطاع، وكان لزاما أخذ إجراءات سريعة لإنقاذ هذا القطاع وإعادة هيكلته، تجسدت هذه الإجراءات في المحاور التالية:

- تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف، وذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة والإشراف عليها وضع السياسة النقدية وكذلك الائتمانية للدولة.

- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية وهو المصرف الناتج عن اندماج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة(BMDC) و الصندوق الوطني للتنمية (FND)، كما طهرت ميزانيات كل من البنك الدولي لموريتانيا والشركة الموريتانية للبنك، لقد شملت مصاريف التطهير التي تحملت بها الدولة سداد المتأخرات التي يطالب بها الوكلاء الأجانب،

¹ سيد عبد الله المحبوبي، المحركات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثاني الحرج، المطبعة الجديدة نواكشوط 1997 ص: 35

وكذلك الديون المجمدة على المؤسسات العمومية، ومعالجة القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها كما شملت إعادة تكوين رأس مال هذه المصارف، هذا بالإضافة إلى مراقبة الدولة لرأس المال اتحاد بنوك التنمية ومحاولة تحسين إدارته عن طريق خلق تعامل في مع بعض المصارف الأجنبية.

-تدعيم وتعزيز رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية من اجل الحد من الأخطاء الكثيرة التي حدثت في الماضي بسبب ضعف الرقابة وضعف وسائلها، إلا أنه في ظل هذه الرقابة سمح للمصارف بحرية تحديد سعر الفائدة وحرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي، مما حد من فعالية هذه الرقابة خاصة في ظل ضعف وعدم فعالية أدوات السياسة النقدية والإئتمانية.

- خصوصية البنك الدولي لموريتانيا(BIMA) والشركة الموريتانية للبنك(SMB) وسمح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموال هذه المصارف وكذلك المساهمة في إدارة هذين المصرفين.

-بالإضافة إلى هذه المحاور الأساسية في الإصلاح ومراعاة الوضعية المالية للمصارف، تم اقتراح إدماج بعض هذه المصارف وخصوصية البعض الآخر في إطار خطة تقويمية للجهاز المصرفي، تعدها هيئة مصرفية تقوم بدراسة الوضعية الحالية لهذه المصارف وذلك من اجل رفع مستوى الوحدات المصرفية وتحسين أدائها.

تعرف عملية الدمج المصرفي بأنها دمج مصرف أقل خسارة مع مصرف آخر أكثر خسارة، ومن أمثلها دمج (FND) مع (BMDC) في 1987/08/21 وأصبح المصرف الناتج عن الاندماج يعرف باتحاد بنوك التنمية(UBD).

كم أحدثت عملية دمج أخرى بين (SMB) و(BIMA) في 12/ديسمبر 1988، كانت تهدف إلى معالجة الاختلال لدى هذه المصارف والبحث عن حلول للعجز الصافي كما حاولت تقليص التكلفة التشغيلية لهذين المصرفين.

أما بالنسبة للخصوصية فقد تبني مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وكذلك المبادرة الخاصة وتجسدت هذه الإجراءات في وضع سقف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة، بينما يسمح للخواص الحصول على أكبر قدر من القروض، كما خففت الرقابة على الأسعار وتم تحريرها فيما بعد، وتم إلغاء الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة وأدخلت تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات، ووضعت إجراءات مؤسسية وتنظيمية ترمي لتشجيع المبادرات الخاصة وتنظيم القطاع الخاص وتحمي وتوفر الضمانات الضرورية لحماية الرأس المال الأجنبي¹.

وقد بدأت عملية خصوصية المؤسسات المصرفية في 1988 عندما تم بيع حصة الدولة في البنك العربي الإفريقي في موريتانيا BAAM وبعدها اشترت حصة الأجنبي من هذا المصرف تمت خصوصته كلياً.

¹محمد ولد عمار و آخرون سياسة و إدارة سعر الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 1997 أبو ضني،ص: 503.

ولقد كلفت إعادة هيكلة المصارف وإصلاحها ما يناهز 19 مليار أوقية وهذه تكلفة باهضة قد تؤثر كثيرا على جهود التنمية المحلية تأثيرا بالغاً.

أما في مجال السياسة النقدية المتبعة من اجل تحقيق أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، فقد ركزت هذه الإجراءات على وسائل مراقبة حجم الكتلة النقدية ووضع سقف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة وإصلاح هيكل أسعار الفائدة، وكذلك توجيه القروض الداخلية إلى القطاعات ذات الأولوية¹.

¹البنك المركزي الموريتاني، تقرري عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998، ص: 10 .

جدول رقم 2 يوضح تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاته في موريتانيا خلال الفترة 1988/84.

1988	1986	1986	1985	1984	1983	السنوات البيان
5845	5600	4556	4054	3307	3024	النقود اليدوية
8187	7668	4015	7659	5983	5056	النقود الكتابية
14032	13268	11571	11713	9290	8080	مجموع النقود
3971	4244	3471	1921	1702	1995	أشباه النقود (ودائع لأجل)
2350	99	79	55	100	116	قروض خارجية طويلة الأجل
4297	3475	2785	3010	944	1285	مصادر صافية أخرى
16058	14154	12236	10479	10184	11485	إجمالي الصادر
5607	5132	5007	5100	3750	1533	الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنك المركزي
3400	3804	4563	5498	5864	5065	الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنوك التجارية
9007	8936	9570	09698	9614	6598	مجموع الموجودات الأجنبية الصافية
4207	4224	4444	4485	5016	5141	ديون صافية على الدولة
20858	18867	17462	15692	14746	21942	ديون على الاقتصاد
25065	23091	21906	20177	19762	18083	مجموع الديون
16058	14154	12336	10479	10148	11485	إجمالي المقابلات

المصدر - مجامع الحسابات الوطنية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1990

المطلب الثاني:الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم والدفع

يهدف هذا البرنامج وتعزيز الجهود والإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي حاول معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية العميقة، ويغطي هذا البرنامج الفترة 89-1991 وهو ينطلق في تحديد إستراتيجية الهادفة إلى خلق نمو مستمر وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية من المحاور التالي:

- 1- تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع آليات لتحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية وكذلك لتوجيه العرض والطلب.
- 2- إجراء إصلاح كلي للجهاز الإنتاجي الوطني حتى تتعزز وتنوع القاعدة الإنتاجية وتعم الجودة هذه المنتجات.
- 3- تطبيق سياسة فعالة لترشيد النفقات العامة وتخفيضها وزيادة الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.
- 4- العمل للوصول إلى مستوى مديونية ومعدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني.
- 5- التقليل من العبء الاجتماعي للبرنامج من خلال وضع إستراتيجية متماسكة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق إعادة توزيع الدخل بصفة عادلة وخلق فرص عمل جديدة ومن خلال هذه المحاور تم تحديد الأهداف¹، الماكرو اقتصادية للبرنامج والتي تجسدت في محاولة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج الإجمالي في حدود 3.5% وتحقيق مستوى استثمار عام يصل إلى 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 20% المحددة في البرنامج السابق ومن أهدافه كذلك تحقيق ادخار عادي في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض عجز الحساب الجاري حتى يصل 9.8 من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الوصول بمعدل خدمة الدين إلى حدود تتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع وهي 20% إلى 25% من حصيللة عائدات الصادرات في سنة 1991.

ولقد شملت الآليات التي اعتمدها البرنامج على إجراءات متعددة تتعلق بالمالية العامة والنقود والقروض و إصلاح المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار.

سنركز هنا على أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال النقود وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي و بالتالي تخفيض معدلات التضخم، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال:

¹ Mohamed Salem ouled Abdessalem Problématique de l'ajustement de l'économie Mauritanienne mémoire DEA Université de Tunisie III F. SE. E. J 1989 P 104 .

السعي إلى تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها في 1989، ووضع رقابة دقيقة لنمو قروض الاقتصاد، و ذلك لضمان توجيهها إلى القطاعات الإستراتيجية والقابلة للنمو، وبالفعل فقد لوحظ نمو معدلات القروض إلى الاقتصاد في سنوات برنامج الدعم والدفع فوصلت هذه المعدلات إلى 15.8% بدل 12% في المتوسط، ولقد تراجع هذا المعدل إلى 11.7% في سنة 1991.

وهذا التراجع يدل على إصدار البرنامج على الحد من نمو القروض إلى الاقتصاد وهو ما يتماشى مع السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البرنامج.

وبخصوص توزيع القروض فلقد انتهج البرنامج سياسة أحدثت تغييرا نسبيا في الأولوية النسبية لبعض القطاعات مقارنة ببرنامج التقويم الاقتصادي، فبعد أن كانت الصناعة تمثل المرتبة الثانية تراجعت لتترك مكانها لقطاع التنمية الريفية بعد قطاع الخدمات الذي يحتل المرتبة الأولى.

أما بخصوص القطاع المصرفي، تم في إطار برنامج الدعم والدفع تدعيم وتعزيز إجراءات إعادة تنظيم وهيكله المصارف التجارية، وطبقت عليها قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي على هذه المصارف¹.

وتمثلت إجراءات إعادة الهيكلة لهذا القطاع في البداية في إعادة تأهيل البنك الوطني الموريتاني (BNM) الناتج عن دمج كل من الشركة الموريتانية للبنك (SMB) والبنك الدولي لموريتانيا (BIMA)، كما شمل الإصلاح فتح رأس مال المصرف المذكور أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص أكثر من 30% في هذه الفترة، وكذلك تولى البنك المركزي كسلطة نقدية تحسين خبرة العاملين في هذا البنك، بل وبحث عن شراكة فنية أجنبية تضمن إدارة سليمة وفعالة لهذا البنك.

حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج تأمين الكفاءات الأساسية لاتحاد بنوك التنمية (UBD) الناتج عن اندماج كل من البنك الموريتاني للتنمية (BMDC) والتجارة والصندوق الوطني للتنمية (FND)، وقامت بتكوين العاملين فيه، ولقد حاولت أن تخلق منه مصرفا شعبيا غير مركزي على أن يشترك في رأس ماله القطاع الخاص من أجل تحديد الواجبات التي يجب القيام بها فيما يخص إعادة هيكلة رأس المال وإدارة المصرف وأهدافه المالية.

وتعزيزا لهذه الإصلاحات تم تبني سياسة نقدية انكماشية تسعى إلى إبقاء نمو معدل الكتلة النقدية في حدود الكتلة النقدية في حدود تتلاءم مع وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم. وبالنسبة لمراقبة نمو

¹الصرفي ولد الشيباني، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره ص: 67

معدل الكتلة النقدية فيلاحظ أن الإجراءات المتبعة قد حرصت على إبقائه في حدود متوسطة إلا أنه زاد عن المتوسط الطي سجله في البرنامج السابق حيث وصل 11.6% و 10.8 في 1989 و 1990.

على العموم فإن معدل نمو الكتلة النقدية قد شهد ارتفاعا مقارنة بسنوات برنامج التقويم الاقتصادي والمالي. وما دام الحديث عن الإصلاح المصرفي والسياسة النقدية لا بأس أن نقدم جدولا يوضح وضعية النظام النقدي ومقابلته.

جدول رقم : 3 يبين مصدر النظام النقدي ومقابلتها في الفترة 1992/89.

1992	1991	1990	1989	البيان الفترة
7898	7352	6139	6040	النقود اليدوية
11484	11569	10668	9022	النقود الكتابية
19382	18921	16807	15062	مجموع النقود
6988	5982	5769	5562	أشباه النقود
26370	24903	22576	18624	مجموع الكتلة النقدية
5450	3376	1898	2163	قروض خارجية طويلة الأجل
16982-	244	1328	3705	مصادر صافية أخرى
14838	28035	25802	24492	مجموع المصارف

المصدر: الكتاب الوطني للإحصاء دليل إحصائي لموريتانيا 1993.

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع النقد أو الكتلة النقدية ظلت تنمو بمعدلات متزايدة وقد كان واضحا أن هناك قدرا كبيرا من التحكم في ذلك المعدل من سنة إلى أخرى.

أما أشباه النقود فإنها بعد أن سجلت معدلا سالبا في سنة 1989 حيث تراجعت من 3971 مليون أوقية إلى 3562 مليون أوقية عرفت معدل نمو مرتفع في سنة 1991 حيث وصلت إلى 5769 مليون أوقية و لقد ساهم كثيرا في رفع معدل نمو الكتلة النقدية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي والإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية

لقد كان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي غطى الفترة 92- 1996 كان يهدف إلى الوصول إلى معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% ومحاربة التضخم حتى تتراجع نسبة إلى أقل من 3.6% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع معدل التضخم الشائع في الاقتصاد الموريتاني والذي وصل إلى 12%، وأخيرا عمل هذا البرنامج من أجل تخفيض عجز الحساب الجاري إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995¹.

¹ Marchée Tropicaux et méditerranées no 2604, Op cit P 31

لقد سعى الإصلاح المصرفي في هذا البرنامج إلى تدعيم الإصلاحات التي جرت في تلك البرامج السابقة وركز هذا البرنامج على:

- تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع المصرفي، وتجسد ذلك في إعادة هيكلة البنك الوطني لموريتانيا (BNM) الذي أصبح رأس ماله في بداية 1993 مملوكا بأكمله من طرف القطاع الخاص، وكذلك البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI).

وتم اقتراح إدخال القطاع الخاص في رأس مال اتحاد بنوك التنمية (UBD) إلا أنه وبسبب الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها محافظة المالية، لم يستجب الخواص لهذا العرض، ولم يكن أمام الحكومة إلا تحمل الخسارة وإعلان تصفيته في 1993¹.

وتم تحويل ملكية بنك البركة الإسلامي الموريتاني من مصرف مشترك ما بين الدولة والقطاع الخاص المتمثل في مجموعة دال البركة إلى مصرف يستحوذ القطاع الخاص على 90% من رأس مال و10% الباقية من نصيب البنك المركزي الموريتاني.

وفي نفس الفترة وفي يناير 1995 تم إنشاء مصرف مشترك بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي هو البنك العام لموريتانيا، وتمت دراسة إمكانية إنشاء مصرف يتولى توفير السكن وهو مصرف تساهم فيه أهم المؤسسات العمومية .

بالإضافة إلى البنك المركزي الموريتاني هذا فضلا عن مساهمة القطاع الخاص المتمثل أساسا في أسهم المصارف التجارية و كذلك مؤسسات التأمين.

رافق هذه الإجراءات استصدار قانون جديد بخصوص تحصيل المصرفية والتي يعتبرها البعض هي السبب في أغلب الأزمات التي تعاني منها القطاع، بل وتأسست وكالة مكلفة بتحصيل هذه الديون في سنة 1993، مسيرة من طرف الدولة.

أما بخصوص السياسة النقدية فلقد واصل البنك المركزي تنفيذ سياسته الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 1993 بدل 10% في سنة 1992، كما حددت معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية بـ: 9%، وسعيا منه لتطوير وتحسين أداء الوساطة المالية، تم طرح أذون الخزينة في السوق المفتوحة وكان من نتائج هذه السياسة الانكماشية أن تراجع معدل نمو الكتلة النقدية من 6% في 1992 إلى 2% في 1993.

¹المصرف المركزي الموريتاني، 98 مارس، مصدر سبق ذكره، ص: 10.

لقد اعتبر البرنامج عدم كفاءة عمال القطاع المصرفي عائقا أما تطوره فركز على ضرورة تكوين هؤلاء العمال وزيادة تدريبهم، ولقد أرجع هذا البرنامج الكثير من التجاوزات والفوضى والتسيب الذي يشهده القطاع إلى ضعف التكوين ومستوى التأهيل ونقص الخبرة، وبدأ المركز الدولي لتكوين الأفراد المصرفيين CIFPB بتدريب و تكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية منذ 1988 كما قام شركاء موريتانيا في الإصلاح الاقتصادي، بإعداد دورات ينظمها خبراء البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي وذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة العمال على الأساليب والتقنيات الأكثر تطورا.

أما البرنامج المعروف بالإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية فعمل على تعميق تلك الإجراءات الهادفة إلى التطبيق السليم للطرق الفنية والتقنية لقواعد التسيير السليم خاصة تلك النسب الاحترازية التي تركز عليها برامج الإصلاح والتي تحد من المخاطر.

وتم تحرير أسعار الصرف وأصبحت الأسعار تحدد يوميا على أساس سلة من العملات النهمه في التجارة الخارجية لموريتانيا كما تم الترخيص لفتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية، وكذلك من أجل توسيع السوق الحرة ومنافسة المصارف سعيا لمصلحة السوق والمستهلك، وتمتلك هذه المكاتب وكذلك المصارف حسابات لدى وكالاتهم الخارجيين، وبالفعل في 31 دجبر 1995 أعلن البنك المركزي رسميا توحيد سعر الصرف، وتمت زيادة الحصة التي يمكن للمصدر أن يستفيد منها ووصلت إلى 80% بدل 40% و بقيت 20% المتبقية لتدعيم احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

وما دام الحديث عن إصلاح النظام المصرفي فلا بأس من تقديم بعض الأرقام لتوضيح وضعية الكتلة النقدية ومقابلتها في هذه الفترة¹.

¹البنك المركزي الموريتاني ، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس 1998.

جدول رقم 4 يوضح مصادر النظام النقدي ومقابلاتها خلال الفترة 1997 /93.

1997	1996	1995	1994	1993	السنوات البيان
5854	5093	7383	8598	9097	الإصدار النقدي
11727	11134	10819	11218	11841	التقود الكتابية
17518	16227	18202	19816	20938	مجموع النقد
9109	8476	7817	07612	6635	أشباه التقود
26690	24703	26019	27428	27573	مجموع الكتلة النقدية
15850	17758	14500	7836-	3838-	بنود أخرى صافية
10830	10203	8261	19592	23735	مجموع المصادر=مجموع المقابلات
34425	21030	12423	5486	6218	موجودات خارجية لدى البنك المركزي
4165	3853	3556	3561	4305	موجودات خارجية لدى البنوك التجارية
38590	24883	15981	9047	10523	مجموع الموجودات الخارجية
40752	35757	40597	41934	39763	التزامات خارجية
25419	14421	1351	9289	11159	ديون صافية على الدولة
38411	35498	31526	43190	41816	ديون على الاقتصاد
12992	21077	32877	52479	52975	قروض داخلية

المصدر: المصرف المركزي الموريتاني-نشرة إحصائية فصلية - مارس 1998.

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية استمرت تتناقص ببطء حتى 1996 حيث شهدت زيادة مفاجئة، بحيث انتقلت من 24703 مليون أوقية إلى 26690 مليون أوقية في ديسمبر 1997 وهذه الزيادة تجسدت زيادة كل مكونات الكتلة النقدية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناول الفصل من خلال مباحث مراحل تطور النظام المصرفي ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى:

أ- مرحلة التبعية النقدية 1960-1972.

يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بغياب جهاز مصرفي وطني، حيث وجدت خلالها ثلاثة فروع تابعة لأصول أجنبية. بالإضافة إلى عدد من العوائق المؤسسية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وهو ما حال دون بروز سياسة نقدية تعمل على تحقيق معدلات مناسبة وفعالة من المخدرات.

ب- مرحلة الاستقلال النقدي 1973.

تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي 1973 وصدور قانون تنظيم المهنة المصرفية 74/21 المنظم لصلاحيات الجهاز المصرفي من جهة، كما عرفت هذه المرحلة توسعا نقديا إلى توسع الدخل النقدي أكثر من التوسع الحاصل في الإنتاج الحقيقي .

ج- مرحلة الإصلاح المصرفي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

عرفت مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي بإصلاحات جوهرية مست النظام المصرفي الموريتاني أهمها:

- تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف وذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة والإشراف على وضع السياسة النقدية للدولة.
- تطهير ميزانيات بعض المصارف وكذلك حوصصة البعض الآخر.
- تدعيم وتحرير رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية.

الفصل الرابع
مسار السياسات النقدية
و المالية في ظل برامج
الاصلاح الاقتصادي

تمهيد

لقد عاشت موريتانيا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، ظروفًا اقتصادية نتجت عن حرب الصحراء التي خلفت خسائر سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وكذلك تواصل موجات الجفاف، هذا بالإضافة إلى تزايد حجم الديون الخارجية والحاجة الماسة إلى المزيد من العملة الأجنبية لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات في ظل تدني حصيللة الصادرات عن تغطية الواردات بسبب ارتفاع أسعار الواردات الراجع إلى التضخم العالمي.

وكان لتلك الظروف تأثير على مستوى الأسعار المحلية إلا أن معدلها كانت عادية بالنسبة للتضخم الذي يسود العالم، ويعود ذلك إلى مراقبة السلطات للأسعار من جهة و تحمل عبء دعم السلع الأساسية من جهة أخرى، ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي اتجهت موريتانيا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على قروض جديدة مقابل بدء موريتانيا منذ 1985 تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل التغلب على تلك الاختلالات، طبقت موريتانيا برنامجًا تصحيحيًا شاملًا للفترة (1985-1991)، استكمل ببرنامج يغطي الفترة (1992-1996) والبرنامج الوطني لمكافحة الفقر (1998-2015).

سيتناول هذا الفصل لمحة عن الاقتصاد الموريتاني في المبحث الأول وفي المبحث الثاني السياسة النقدية في موريتانيا، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الموريتاني

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في شمال غرب إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي بطول 750 كلم وتبلغ مساحتها 1030.000 كلم²، تغطي الصحراء أكثر من ثلثها، وتشكل موريتانيا بهذا الموقع حلقة الربط بين الوطن العربي وأفريقيا السوداء، وقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا في 28 نوفمبر 1960، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي 942.000 نسمة، يمثل البدو الرحل منهم حوالي 70% و 15% من سكان القرى، أما سكان الحضر فلا يتجاوزون 7%¹.

قد اعتمدت موريتانيا على أسلوب التخطيط المتوسط ابتداء من سنة 1963، حيث عرفت البلاد أربع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من سنة 1963 إلى 1985.

جاءت الخطة الأولى رباعية وغطت الفترة (1963-1966) ولو أنها قد سبقت بمشروع لخطة ثلاثية تغطي الفترة (1960-1963)، ثم جاءت الخطة الثانية رباعية وشملت السنوات (1970-1973)، ثم تلت ذلك

¹ الشيخ ولد عبد الله، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص 49.

خطة الثالثة وهي خماسية وغطت الفترة (1976-1980)، والرابعة التي جاءت خماسية على غرار سابقتها وغطت الفترة (1981-1985).

ومع نهاية الخطة الرابعة كان معدل الناتج المحلي يهبط سنويا، وقد بلغ معدل الاستثمارات في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة وميزان المدفوعات سنة 1984 بلغ على التوالي 3.6 مليار أي ما يعادل 7.9 من الناتج المحلي الإجمالي، و12 مليار أوقية وهو ما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، كل هذا في وقت بلغ فيه مستوى المديونية حجما خطيرا حيث ارتفع حجم الدين العام من 0.083 مليار دولار سنة 1970 إلى 1.362 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 1.525 مليار دولار سنة 1984.

وقد وجدت موريتانيا نفسها في منتصف الثمانينات أمام أزمة حادة تمثلت في تراجع أداء معظم المؤسسات الاقتصادية، ووجود إختلالات داخلية وخارجية، ونتيجة لذلك لجأت إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، فكان ذلك بداية لتبني الإصلاحات الاقتصادية التي انتشرت الدعوة إليها خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية للدول النامية سنة 1982.

وقد تبنت موريتانيا على غرار هذه الدول في منتصف الثمانينات سياسة الإصلاح الهيكلي وذلك بعد أن سادت خيبة أمل فيما يتعلق بنتائج الخطط التنموية التي طبقت طيلة الفترة السابقة، ومن أجل مواجهة هذا الوضع السيئ شرعت الحكومة في سياسة الإصلاح الهيكلي هادفة من وراء ذلك إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ورأت بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تتم الأمور التالية¹.

- 1- حرية الأسعار؛
- 2- عقلنة الإنفاق؛
- 3- إعادة معايرة النقود؛
- 4- إعادة هيكلة المؤسسات العامة؛
- 5- تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية.

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول يتناول الموارد الطبيعية في موريتانيا ، و الثاني يتناول برامج الاصلاح الاقتصادي والسياسات المطبقة خلال هذه البرامج.

¹Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de paiements, résumé synthèse de programme d'agissements structurels en Mauritanie, P7

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

1-القطاع الزراعي

1-1الوسط الطبيعي

موريتانيا بلد منبسط، رتيب المظهر وتهيمن عليه السهول والمساحات الصحراوية التي أهمها المجابات الكبرى ، وفي الواقع فانه باستثناء كدية الجبل التي تصل اعلي نقطة فيها إلى حوالي 915م فان الارتفاعات على امتداد هذه المساحات لا تتجاوز 500متر.

وتندمج موريتانيا ضمن البنيات شبه الجافة شأنها في ذلك شأن معظم الدول الساحلية ، ويتجلى ذلك في ارتفاع درجات الحرارة، وضعف التساقطات المطرية، وعدم انتظامها ومحدودية الغطاء النباتي، ومصادر المياه سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو الجوفية، تقسم الأقاليم البيئية في موريتانيا إلى ¹.

الإقليم الصحراوي

يشمل المناطق الواقعة شمال خط المطر، بير أم قرين، والزويرات، ويتميز هذا الإقليم بندرة الأمطار، لبعده عن تأثير الرياح الموسمية، كما يتميز بمناخه الصحراوي الحار الجاف حيث يعد أكثر الأقاليم الموريتانية تعرضا لرياح المهرمتان الحارة الجافة المحملة بالأتربة والغبار، ويتميز هذا الإقليم بالفقر الشديد في نوعية وكثافة وأطوال الغطاء النباتي، وتتركز النباتات هنا في أعماق الأودية والمناطق المنخفضة بين الكثبان الرملية والتلال، ومعظم النباتات في هذا الإقليم موسمية لا تتجاوز دورة حياتها أربعة أشهر في فترة سقوط الأمطار، ولهذا فان الإبل هي الحيوانات الوحيدة القادرة على الرعي في هذه الأقاليم وإن كانت الأغنام (الماعز) تربي على نطاق ضيق في الواحات التي تعتمد على المياه الجوفية ، كما تنتشر في هذا الإقليم بعض السبخات مثل سبخة الجبل وسبخة شمشان ونمو حولها بعض النباتات المحلية ، وتعتمد كل مدن هذا الإقليم على المياه الجوفية.

الإقليم شبه الصحراوي

يشمل المناطق الواقعة بين خطي المطر (100 و 200 مم) وتمثله مدن، ولاتة، تجكجة، ويتميز هذا الإقليم بتعرضه للمؤثرات الصحراوية وأكثر من تعرضه للرياح الموسمية وهو اقل حرارة وجفافا من الإقليم الصحراوي ، حيث تزداد نسبيا كثافة الغطاء النباتي حول حافات الهضاب والأودية المحيطة بها وكذلك حول السدود بدرجة كبيرة ، وبالذات في المناطق ذات التربة الزراعية نسبيا، كما تربي الإبل والماعز في هذا الإقليم بدرجة كبيرة .

¹ مهدي الصحف ، ومصطفى كاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة ، الطبعة الأولى، بغداد 1981، ص : 46.

إقليم الساحل الإفريقي

يشمل المساحات الواقعة بين خطي المطر (200 و 400 مم) وتمثل هذا الإقليم، النعمة، الآق، كيفية ، لعيون، ويتأثر هذا الإقليم بصورة واضحة بالرياح الموسمية الممطرة ولهذا تنخفض درجات الحرارة فيه بسبب كثافة الغطاء النباتي وارتفاع معدلات تساقط الأمطار، ونظرا لغنى الإقليم النسيبي من حيث كثافة وأنواع وأطوال النباتات فقد أصبح المجال الرئيسي للرعي موريتانيا وخصوصا في الأجزاء الوسطى والشمالية منه حيث تناسب المراعي فيها رعي الإبل والأغنام والماعز، في حين أن الأجزاء الجنوبية من هذا الإقليم تمثل مراعي مناسبة للأبقار، كما تنشط الزراعة المطرية في أجزائه الجنوبية وأهم المزروعات هي الذرة البيضاء، وتكثر السدود، كما تعتمد معظم مدن هذا الإقليم على الآبار التي تغذيها مياه الأمطار أو على المستنقعات الموسمية ويضم هذا الإقليم غالبية مراكز العمران في موريتانيا.

إقليم حوض النهر (نهر السنغال)

يشمل المساحات الواقعة ضمن وادي نهر السنغال ومع أن كمية المطر تصل إلى (350مم) على معظم المدن الواقعة على النهر إلا أن الجريان السطحي الدائم لنهر السنغال كاف لخلق بيئة غنية نباتيا وحيوانيا، و تنخفض درجات الحرارة بشكل ملحوظ بسبب كثافة الغطاء النباتي، وتمثل المدن الواقعة على النهر هذا الإقليم وخصوصا سيلبابي، بوقي، كيهيدي، وتنمو في هذا الإقليم غابات الطلح والمتسلقات والأشجار دائمة الخضرة، ويشكل هذا الإقليم المنطقة الزراعية الأولى في موريتانيا كما تتم تربية الأبقار بكثافة في هذا الإقليم حيث توجد أهم المشاريع الزراعية الموريتانية وخصوصا زراعات الأرز والخضروات، إضافة إلى الزراعات التقليدية (الذرة البيضاء، الدخن، البطيخ، والبقول السوداني ، ...) وتسجل في هذا الإقليم اعلي الكثافات السكانية.

إقليم السواحل المحيطة

يشمل هذا الإقليم شريطا ضيقا يتراوح عرضه بين (20-30 كلم) ويمتد من انجاتو جنوبا مع الحدود مع السنغال وحتى الرأس الأبيض شمالا على الحدود مع الصحراء الغربية ويمثل هذا الإقليم مدن انواكشوط، انوزيوا ... ويتأثر هذا الإقليم بالرياح البحرية الشمالية الغربية، وأمطار هذا الإقليم شتوية شمال انواكشوط وصيفيه جنوبه ، ويتأثر هذا الإقليم بتيار كناريا البارد حيث يلطف من درجات الحرارة، ويزيد من معدلات الضباب ويقلل من فرص تساقط الأمطار بسبب تبريده للمياه مما يقلل من احتمالات التبخر، ويتميز هذا الإقليم الساحلي بتربة شديدة الملوحة، وتنتشر السبخات في هذا الإقليم (اندرامشة، انتريريت، ...) وتنمو في هذا الإقليم بعض النباتات المحلية التي تعتبر غذاء مفضلا للإبل، وتتغذى هذه النباتات على الضباب والندى وكذلك على الرطوبة الدائمة للتربة.

في هذا الإقليم توجد أهم الحميات الطبيعية في موريتانيا (الحديقة الوطنية لحوض ارقين 1976) على مساحة تقدر بـ 1200 كلم مربع ويقع جزء منها في الماء والجزء الأخر على اليابسة، وتمتد هذه المحمية على السواحل الموريتانية الواقعة بين رأس تمريس وشمال رأس اقادير، تتميز هذه المنطقة بضخامة مياهها وغناها البيولوجي حيث هي ملجأ آمن تضع فيه الأسماك بيضها وتكاثر فيه، كما تلتقي في هذه المنطقة الأنواع الحيوانية والنباتية المختلفة ذات الأصل البارد مع الأخرى ذات الأصل الحار، كما تعد المنطقة غنية بأنواعها النباتية والحيوانية البرية إضافة إلى كونها مهجرا مفضلا لأعداد هائلة من الطيور يقدر عددها بـ (2،5 مليون طائر) ولهذا التنوع اعتبر الحوض مكن المناطق الساحلية الهامة في موريتانيا.

إذن ان - من بين عوامل أخرى - اختلاف الظروف البيئية في موريتانيا إلى تباين الظروف الاقتصادية (النشاط، العمل، الفقر ...) والظروف الاجتماعية (الأمية، معدل الخصوبة، الوفيات، العمر المتوقع، الوعي الصحي، ظروف السكن ، ...) كما أدى أيضا إلى تعدد مصادر المياه حيث تتوفر موريتانيا على مصادر مياه سطحية هائلة ودائمة التدفق تقدر بـ 6 مليار متر مكعب في السنة نصفها من نهر السنغال والباقي هو معدل الإمكانيات لسعة تخزين السدود ونقاط المياه.

تعد المياه الجوفية المصدر الأساسي لكافة مدن البلاد - باستثناء مدينة روصو المزودة بمياه سطحية - و تتوزع المياه الجوفية بشكل متفاوت في البلاد، وتنتشر بطريقة متميزة وسط أربعة مجتمعات جيولوجية مائية كبرى هي¹:

- الحوض الرسوبي الساحلي الذي ينشر على مساحة أكثر من 90 ألف كلم مربع ويشمل مناطق الترابزة، جزء من لبراكنة، وجورجول، انشيري، انواذيبو ويحتوي على مصادر هائلة من الماء وهي معرضة للنضوب والتأثر بمياه البحر.

- القوس الموريتاني، وهو يغطي جزئيا منطقة كيدماغة، لعصابة، تقانت، ويحتوي بعض نقاط المياه ويمتاز بارتفاع تكاليف استغلال هذه المياه نتيجة العوامل الجيولوجية.

- الحوض الرسوبي في تاوندي، والذي يغطي ثلاث أرباع أراضي موريتانيا، وتواجد المياه فيه كميا ونوعيا، مرهون بطبيعة الصخور المانعة لجرى المياه ودرجة انشطارها وموقعها.

- الشمال الموريتاني (طية الرقيبات) وهي منطقة غير مواتية من الناحية الهيدرولوجية .

¹ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، إستراتيجية التنمية، مرجع سابق، ص: 70.

1-2 الفلاحة

تبين من دراسة المواقمات البيئية إن الظروف الطبيعية غير مشجعة لهذا القطاع في معظم أنحاء البلاد، نتيجة نقص الخبرة، وبدائية الآلات، وضعف التنظيم التعاوني، وتخلف الأساليب الزراعية، وضعف التمويل، واتساع المسافة بين مختلف النقاط وضعف وانعدام البنية التحتية، مما أدى إلى تدني الإنتاج والإنتاجية وفيما يلي أهم أنماط الزراعة في موريتانيا¹:

الزراعة المطرية

تعتمد أساسا على الأمطار المتساقطة في فصل الخريف (45 يوما) بشكل مكثف، وتتفاوت هذه المناطق ، حيث تكثر الأمطار كلما اتجهنا إلى الجنوب، الحوضين ولعصابة وكيدماغة والترارزة، وقد أدى هذا التفاوت إلى تباين في المناطق من حيث، كمية المساحات الصالحة للزراعة والمزروعة، وتركز السكان، وتوجيه السياسات الزراعية للدولة المتعلقة بإقامة السدود واستصلاح الأراضي، وبرامج تثبيت الرمال المتحركة، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي: زراعة السهول، زراعة المنخفضات (الوديان)، و زراعة السدود².

إن الاعتماد الكلي لهذا النوع من الزراعة على الأمطار يجعل إنتاجها يمتاز بالتذبذب، حيث شهدت بعض السنوات معدلات تزايد سالبة، وفي سنوات الإنتاج الجيد لم يتجاوز معدل النمو السنوي 1,47%، وأهم محاصيل هذا النمط الزراعي، الذرة البيضاء والصفراء، الفاصوليا (المحاصيل التي تحتاج إلى كميات من المياه كبيرة).

الزراعة المروية

تقدر المساحة القابلة للري بمياه نهر السنغال بحوالي 150 ألف هكتار يستغل منها حتى الآن حوالي 25% على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER).

إن حضور الدولة واهتماماتها بالزراعة المروية أدى إلى محاولة تحديث أساليب الزراعة المروية، باستخدام وسائل حديثة وإنشاء مزارع نموذجية كما هو الحال في:

- سهل امبورية، يقوم على استصلاحه فريق عمل صيني؛
- المزرعة النموذجية في قرقول، بتمويل مشترك بين الحكومة الموريتانية وبرنامج الأمم المتحدة؛
- المزرعة النموذجية في بوقي، بتمويل مشترك بين منظمة استثمار نهر السنغال وبرنامج الأمم المتحدة؛
- المزرعة التجريبية، في كيهيدي بتمويل وإشراف وطنيين؛

¹ محمد ولد اعمركت، دور الزراعة في تنمية الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 995، ص : 137.

² محمد بن أعمر، الأمن الغذائي في موريتانيا، بحث الدبلوم في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: 14.

- يضاف إلى هذه المناطق مناطق مستغلة من طرف الخواص وبعض التعاونيات والجمعيات الزراعية التي أصبحت تتزايد وتتضاعف خيرتها في السنوات الأخيرة.

أهم محاصيل هذا النمط الأرز، الذرة، الخضر والبطيخ ...

الزراعة الفصلية (زراعة الواحات)

تتركز في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع المياه بالوسائل التقليدية في الغالب - باستثناء السنوات الأخيرة وما عرفته من إدخال لوسائل لاستخراج المياه - ويزرع في هذه المناطق في فصل الشتاء محاصيل عدة منها: الذرة، الحنء، التمور، الدخن، الخضروات ...

يتركز هذا النوع من الزراعة أساسا في شمال البلاد ووسطها حيث ارتفاع درجات الحرارة - لا تقل عن 28 درجة - إلا أن هذا النشاط عرف تراجعا في بعض سنوات الجفاف، مما أدى إلى هجرة وتحول الكثيرين من المزارعين إلى أنشطة أخرى، وهذا ما تطلب قيام الدولة بإنشاء - مشروع الواحات - الهادف إلى تقديم معونات فنية ومالية إلى أصحاب الواحات للرفع من مستوى إنتاجيتهم ثم إنتاجهم.

إن الطبيعة الصحراوية المسيطرة على معظم الأراضي الموريتانية تجعلها غير مؤهلة لإنتاج كل المحاصيل وبالذات في المناطق غير النهرية فهي تنتج مثلا¹

-الذرة والدخن، يزرعان في حوض النهر وبعض المناطق المطرية، وتمثل المساحة المزروعة من هذا المحصول 45 % من المساحة الكلية المزروعة ويبلغ متوسط الإنتاج والإنتاجية على التوالي 93,1 ألف طن و0,68 طن للهكتار؛

-القمح والعشير، يزرعان في مناطق السدود والأودية؛

- والواحات ويعد القمح من أهم العناصر المكونة للوجبة الوطنية الموريتانية إلا أن أهميته في المحاصيل الزراعية ما زالت قليلة، فقد بلغ إنتاج القمح في السنوات 90 و 93 ، 96 و 98 على التوالي 600،600،600،817 طن، وفي نفس الوقت مازالت الحاجة إلى الخارج قائمة، حيث استوردت موريتانيا في السنوات 95،96،97 و 98 من القمح 7،118،26،44،55 ألف طن و بالنسبة للقمح 67،57،63، و84،6 ألف طن في نفس السنوات².

-الأرز، يزرع في منطقة الترارزة وقرقول ويزرع بأسلوب شبه حديث، وبالذات في منطقة النهر حيث الرطوبة عالية، مما يمكن من زراعة الأرز مرتين في السنة مما زاد من الكميات المنتجة وقد بلغ إنتاج الأرز في السنوات

¹ ONS annuaire statistique 98p46

² Ministère des affaires économiques et du développement , bilan économiques social 90/98 2001 p 94

90,93,96,98 على التوالي 31078، 7045، 40049، 61151، طن في حين مازالت الحاجة إلى الخارج هي: 46,66 و 92 ألف طن في السنوات 95,96 و 97 على التوالي

-الخضروات والتمور: يقدر عدد النخيل بحوالي مليون نخلة موزعة على ادرار، تقانت، لعصابة، حيث بلغ إنتاج الخضروات 18000 و 29625 و 59263 و 82176 طن في السنوات 90,93,96، و 98 على التوالي، في حين وصل إنتاج التمور إلى 12351 طن

الجدول (رقم 5) تطور المساحات المزروعة بمليون هكتار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	89	97	96
217	154	212	109	194	207	223	175	182	192	271

Source : ons , annuaire statistique , 1995,2005 p 41

1-3 التنمية الحيوانية

(الثروة الحيوانية) يلعب المناخ الدور البارز في تحديد نوعية المواشي التي يمكن أن تعيش في المنطقة، وموريتانيا تحكم عليها طبيعتها الصحراوية وإطالاتها على المحيط الأطلسي أن تمتلك ثروة متميزة، ففي الجنوب المطر تعيش الأبقار والماعز (الأغنام) والإبل والخيول والحمير، أما في الوسط والشمال فتعيش الإبل والغنم نتيجة قدرة هذه الحيوانات على تحمل قساوة المناخ.

إذن تتوزع الثروة الحيوانية توزيعا يتفق مع توزيع المراعي، ففي الإقليم الشرقي (الحوضين ولعصابة) يوجد ما يزيد على 64% من الأبقار و 47% من الأغنام والماعز و 40% من الإبل، ويرجع هذا التركيز إلى الظروف المناخية المناسبة للرعي وعدم وجود أنشطة منافسة لهذا القطاع، أما إقليم النهر فهو يضم 32% من الأبقار و 45,8% من الأغنام والماعز و 21,2% من الإبل، أما بقية البلاد فتكاد تنعدم فيها الأبقار إذ تضم ولاية تاقنت 3,6% من مجموع الأبقار في حين يضم الشمال حوالي 38% من الإبل.

تعرض الثروة الحيوانية جملة من المشاكل منها، عدم وجود مشروع نموذجي (حكومي او خاص) عدم وجود نظام تسليفي (القروض)، ضعف مبادرة الخواص في الاستثمار في هذا القطاع باستثناء بعض مصانع الجلود والألبان المحصور النشاط (انواكشوط، انواذيبو مثلا) ومحصورة التخصص (لا توجد مصانع لمشتقات الألبان و الجلود) كما يعتمد القطاع على الجهود الخاصة لأصحاب الثروة الحيوانية الذين يعتمدون عليه كمصدر للرزق، ويغلب طابع البداوة والأمية على هؤلاء مما يجعلهم يهتمون بالأعداد قبل النوعيات، إضافة إلى أن الأعداد التي يبيعونها من هذه القطعان لا تتجاوز حدود احتياجاتهم المعيشية مما يقلل من دور هذا القطاع في

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الاقتصاد الوطني ويزيد - مع الوقت - من الضغط على المراعي الفقيرة بأعداد لا تتحملها وهذا ما يزيد من فقرها وتصحرها (البيئة والتنمية).

إذن لا بد من وضع خطة محكمة لإعادة تأهيل هذا القطاع، وتطويره بشكل يتناسب مع دوره الهام في توفير فرص العمل ومساهمته في الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات عن طريق تحسين النظام التسويقي.

الجدول (رقم 6) تطور الماشية (بالآلاف من الرؤوس)

2000	99	98	97	96	95	94	93	92	
1477	1434	1394	1353	1122	1111	1100	1200	1200	البقر
12569	11961	11393	10851	9634	9441	9260	9078	8900	الغنم
1231	1207	1185	1162	1124	1113	1102	1091	1080	الابل

Source : B.C.M. bulletin trimestriel des statistiques , mars : 2000 p 40

الجدول (رقم 7) تطور الماشية من 98 إلى 2004 بالمليون رأس

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	النوع
1354	1315	1686	1620	1550	1498	1448	الابقار
15900	14329	14045	13885	13384	12558	11960	الغنم
1350	1323	1381	1329	1288	1230	1206	الابل

المصدر: التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية سنة 2005

2- القطاع الصناعي

يضم عادة القطاع الصناعي، الصناعات الاستخراجية (المعادن ، الصيد الصناعي) والصناعات التحويلية ، إلا أننا هنا سنركز على الموارد الطبيعية وبالذات المعادن على أن نفرد نقطة خاصة للصيد نتيجة أهميته في الاقتصاد الموريتاني¹.

كانت أهمية هذا القطاع محدودة في السنوات الأولى نتيجة حداثة الدولة وانعدام البنية اللازمة، لكن بمجرد أن بدأ استغلال مناجم الزويرات الحديدية وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39% عام 1969، إلا أن هذه المساهمة سرعان ما انخفضت نتيجة عوامل دولية (انخفاض أسعار الحديد في العالم) و عوامل داخلية (منها حرب الصحراء) لتصل إلى حدود 23% سنة 1974.

¹ محمد يسلم ولد سقان، التنمية الصناعية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 94 ص: 8.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد عرفت ازدهارا كبيرا في السبعينات نتيجة توجه الفكر الاقتصادي للدول المتخلفة في مرحلة معينة وفهمها لمفهوم التبعية والاستقلال وما ترتب على ذلك من تشجيع وخلق لصناعات وطنية، مصنع السكر، الألبان، الزيوت، تكرير البترول .. (سياسة الإحلال محل الواردات) معوضة للسلع المستوردة، وفي مرحلة لاحقة توجيه هذه الصناعات نحو التصدير (الصناعات الموجهة إلى التصدير) ورافق النهج سياسة تسهيلية للقروض من اجل خلق قطاع خاص وطني ، وهذا ما لم يسمح بالتطور الطبيعي لهذا القطاع وولادته بعملية قيصرية ترتب عليها القول اليوم، هل وصل القطاع الخاص الموريتاني درجة النضج و الوعي (غير أبوي) والتنظيم (وجود نظام محاسبي) التي تمكنه من زيادة التنمية في موريتانيا وفق متطلبات العولمة ؟

إن الأهداف المطلوبة في هذا التوجه (سياسة الإحلال محل الواردات، والصناعات الموجهة إلى التصدير) لم تتحقق نتيجة عوامل كثيرة منها الداخلي مثل، عدم وجود البنية التحتية، ضيق السوق، عدم وجود العمالة المتخصصة، عدم وجود قانون للاستثمار مشجع، قلة العملات الصعبة.

ومنها الخارجي مثل، ضعف التجارة البينية بين دول الجوار، المنافسة الدولية، الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار الفائدة.

2-1 المعادن

تمتلك موريتانيا موارد معدنية هامة بفضل التنوع البيولوجي للطبقة الباطنية و العدد الكبير من المؤشرات الدالة على وجود عدد من المعادن غير الحديدية ، و ضخامة مناجم الحديد فيها و الذي تتولى استغلاله والتنقيب عنه الشركة الوطنية للمناجم.

و من بين المعادن غير الحديدية، يتواجد النحاس في منطقة قلب أم قرين، و تشير الدراسات إلى وجود آثار لهذا المعدن في الجنوب، كما تم العثور على الذهب و على عدد مكامن الجبس و الملح من جهة، و من جهة تم العثور على مؤشرات لمكان الرصاص و الكروم و المنغنيز و اليورانيوم و الرمل الأسود و التربة النادرة في عدد من المناطق الجيولوجية المختلفة ، و أصدرت تراخيص للتنقيب عن عدد من هذه المعادن ، و فيما يتعلق بالهدروكربونات تم العثور على بعض المؤشرات لوجود هذه المواد في بعض الأحواض الرسوبية الساحلية في منطقة تاودني و الحوض الساحلي.

ضلت صادرات قطاع المعادن تمثل ما بين 50% و 60% من إجمالي الصادرات وحوالي 12% من الناتج المحلي ، و يساهم في الميزانية بنسبة 15% و قد عرفت سنة 2006 تراجعا لصادرات قطاع المعادن حيث أصبحت تمثل 28% من الصادرات نتيجة البدا في تصدير النفط.

1-1-2 الحديد

من أهم المعادن المنتجة في موريتانيا ، ويتركز في شمال موريتانيا حيث يوجد أكثر من خمسين مكشفا وقد بدأ استخراجه من 1963 ويتوزع على النحو التالي:

- المجموعة الأولى، وفيها ثلاثة أنواع توجد إلى الشرق من تزاويت ، يبلغ الاحتياطي فيها 90مليون طن ، وفي الغرب في منطقة افديرك ويقدر الاحتياطي فيها نحو 37 مليون طن، وفي منطقة ارويسات في الوسط ويبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن من أجود أنواع الحديد.

- المجموعة الثانية، والمتمثلة في بليون طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة من الحديد تتراوح ما بين 25% و 50% .

- المجموعة الثالثة، الموجودة في مكشف أمهاودات.

تنقل الكميات المنتجة عبر خط للسكة الحديدية يبلغ طوله 635 كلم يمتد من منطقة افديرك إلى ميناء انواذيوو على المحيط الأطلسي، وقد كانت شركة "" ميفرما "" التابعة لمكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية الفرنسي ، تقوم على استغلال هذه الثروة بالاشتراك مع شركات بريطانية وألمانية.

لقد استمرت شركة ميفرما في الإنتاج والتصدير حتى تأميمها وحلول الشركة الوطنية للصناعة والمناجم S.N.I.M محلها، وهي الآن أهم مؤسسة في البلاد والمستخدم الثاني للعمالة بعد الدولة (الوظيفة العمومية) حيث يزيد عمالها على 4000 (عامل) أغلبيتهم من العمالة الموريتانية¹.

الجدول (رقم: 8) تطور قيمة وحجم صادرات الحديد

السنة	حجم الصادرات بمليون طن	قيمة الصادرات بمليون دولار
2000	11,069	183,6
2001	10,093	178,5
2002	10,460	183,8
2003	9,627	175,3
2004	11,003	246,8
2005	10,639	389,4

Source:initiative sur la transparence des industries extractives, rapport national 2005,p8

¹ initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 , p9

2-1-2 النحاس

أنتج لأول مرة سنة 1971 بكمية قدرها 240 طناً ثم ارتفع ليصل إلى 21,8 ألف طن، ليتوقف إنتاجها وتصديره سنة 1978 نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية، مما كان له الأثر الواضح على حجم وقيمة الصادرات الموريتانية، وفي سنة 1992 بدأ إنتاج الذهب من النحاس في مكنن قلب أم قرين على بعد 4 كلم من مدينة اكجوجت وذلك بعد إنشاء شركة سامين ومن بعدها شركة مراك للقيام بهذه المهمة.

تقدر الاحتياطات النحاسية في موريتانيا بحوالي 3,2 مليون طن من خام الأكسيد وملوط الأكسيد والكبريتيد ويبلغ معدل النحاس فيها 1,73% ومعدل الذهب 1,3 غرام في الطن ومعدل تواجد الفضة 1,2 غرام في الطن، أما خام الكبريتيد فيتراوح احتياطه بين 35 و39 مليون طن وتبلغ نسبة النحاس فيه 1,41% ونسبة الذهب 0,82 غرام في الطن و نسبة الفضة 0,79 غرام في الطن كما توجد بعض المؤشرات عي وجود النحاس في مناطق متفرقة من البلاد، وقد بدأ إنتاج النحاس من 2007/2006 ب 120000 طن من النحاس المركز و 2 طن من الذهب¹ وقد وصل الإنتاج سنة 2006 حوالي 1300 طن من النحاس و 2520 اونصة من الذهب، أي حوالي 7,2 مليون دولار منها 1,6 مليون دولار من الذهب².

الجدول (رقم 9) النشاط المنجمي في موريتانيا

الفترة	إنتاج الذهب بالاونصة	إنتاج الجبس بالطن	الحديد بالألف طن
83			7402
84			8999
85			9203
86		12642	9261
87		19422	8914
88		6033	10170
89		6849	11263
90		3599	11545
91		2839	10246
92	21755	3323	9110
93	39260	3600	9362
94	53884	3506	11060
95	38473	4300	11305
96		5810	11891
97			12634
98		0	12252
99			11120
2000		16433	11458

¹ initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 , p8

² BCM : rapport annuel 2006 , p25

3-1-2 الجبس

أشرفت سنيم (SNIM) على إنتاجها في الفترة 73-1978. بمعدل إنتاج سنوي يتراوح ما بين 10-12 ألف طن ومنذ 1984 بدأت ساميا باستغلاله من سبخة اندرامشة على بعد 45 كلم من العاصمة انواكشوط - طول السبخة 60 كلم وعرضها 5 كلم - ويقدر الاحتياطي بأكثر من 15 مليون طن وتبلغ نسبة كبريتات الكالسيوم المائية في هذه الاحتياطات حوالي 92%، وقد شهد إنتاج الجبس تذبذبا في سنوات السبعينات نتيجة تدهور العلاقات الموريتانية السنغالية (أزمة 1989) .

4-1-2 الملح

يستخرج بطرق تقليدية من سبخة الجل في تيرس ويبلغ احتياطيها من الملح حوالي 1,5 مليون طن، وتوجد هذه السبخة بالقرب من خط حديد (الزويرات - انواذيبو) مما يسهل نقله إلى مصانع السمك قي انواذيبو التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الملح ، كذلك تعد انتريرت من أهم السباخ في افطوط الساحلي ، إن البداية في إنتاج استخراج الملح في موريتانيا تجعل الإنتاج موجه إلى تغطية الطلب المحلي .

5-1-2 النفط

منذ سنوات قليلة - وبالذات 2000 و 2001- بدأت مؤشرات وجود النفط تظهر في مناطق متفرقة من موريتانيا، وعقدت عدة اتفاقيات تنقيب مع شركات أجنبية، وقد أفادت النتائج الأولية عن وجود كميات من النفط تختلف باختلاف المناطق من حيث الكم والنوع.

منحت أول رخصة استغلال في مايو 2004 لشركة ودسايد woodside وشحنت أول كمية يوم 23 مارس 2006، والثانية 4 ابريل 2006، ويوجد في المناطق المتوقع وجود النفط فيها حوالي 20 شركة دولية، وقد وصل حجم الإنتاج اليومي من بئر شنقيط حوالي 37000 برميل يوميا في المتوسط بدلا من 75000 كانت مبرجة، وقد شكلت الصادرات النفطية حوالي 59% من إجمالي الصادرات، وقد وصلت قيمة الصادرات النفطية إلى 701 مليون دولار.

يشرف على اكتشاف واستغلال الثروة النفطية الموريتانية مجموعة من الشركات منها:

-الشركات الاسترالية (ZODSSIDE / HARDMAN/ RCOIL/ FUSIONOIL/ DANA) والايطالية (AGIP) والصينية سي أن بي سي / والفرنسية TOTAL والبريطانية british gaz sterling energie وشركات اماراتية مثل / دالابتروليوم al thani corporation والالمانية petrona والاسبانية repsol ...

لقد أسفرت عمليات التنقيب عن جملة من النتائج منها:

-بئر شنقيط:يبعد 80 كلم من العاصمة انواكشوط، عمره 15 سنة ويقدر احتياطه 142 مليون برميل، وبلغ انتاجه اليومي حوالي 37000 برميل يوميا بدلا من 75000 برميل كانت مقدرة.

-BANDA: يقدر احتياطه من البترول حوالي 80-100 مليون برميل و5 مليار متر مكعب من الغاز

-بئرTOIFI:يقدر احتياطيه ب 300 مليون برميل من النفط واكتشف سنة 2004 .

- TIOFT WEST ، 400 مليون كاحتياطي، واكتشف سنة 2004/12/21.

-حوض تاوودي:الذي تبين مؤشراتته على احتوائه على كميات كبيرة أو هامة

2-1-6 الفوسفات

اكتشف في مثلث كيهيدي، وبوقي، الاق، ومن المنتظر البدا في استغلاله بعد إنشاء خط للسكك الحديدية من بوقي الى ميناء نواكشوط.

2-1-7 الكبريت

اكتشف على طريق اكجوجت، وهو غير مستغل

2-1-8 التربة النادرة

توجد في منطقة قلب أم قرين

2-1-9 لكروم والنيكل

اكتشف في منطقة أمساقه غرب إطار ومنطقة تازيازت

2-1-10 المنجنيز:

اكتشف في ظهر الرقيبات، وسلسلة الموريتانيد.

2-2 قطاع الصيد:

يقسم عادة هذا القطاع إلى قسمين، الصيد التقليدي وهو يتبع للقطاع الريفي، والصيد الصناعي أو الحديث وهو تابع للقطاع الصناعي إلا أننا فضلنا أفراده كقطاع واحد، وتجاوز التقسيم أو التبويب المتعارف عليه، لإعطاء هذا القطاع تميزه اللائق في الاقتصاد الموريتاني من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة للإحصاءات الصادرة في الغالب والتي تعطي الأرقام بشكلها الإجمالي دون التفصيلي، (صيد صناعي، صيد تقليدي).

تمتد المصائد الموريتانية على طول الساحل الموريتاني البالغ حوالي 600 كلم أما العرض فهو المنظم من قبل القانون البحري، ويفسر غنى المصائد الموريتانية البحرية بحدوث وتوسع عمليات انبثاق المياه العميقة المصاحبة لتيار كناريا البارد الذي يمر عبر السواحل الموريتانية، هذا بالإضافة إلى شكل الساحل، والإنتاجية البيولوجية العالية للمياه ووجود مناطق الخلجان والجزر واتساع الرصيف القاري (30 ميلا بحريا) قرب تيمريس و(80 ميلا بحريا) قرب خليج انواذيبو، وتزداد إمكانية والاستفادة من هذه الثروة السمكية مع توفر ظروف مناخية مناسبة في اغلب شهور السنة لعملية الصيد حيث ترتفع درجة الحرارة وتقل سرعة الرياح، مما يزيد من طول فصل الصيد¹.

تعرضت الثروة السمكية الموريتانية لنهب استعماري منذ 1923 منذ تأسيس الشركة الصناعية للصيد الكبير والمؤسسة العامة الأطلسية 1947 والشركة الموريتانية للصيد الاقتصادي 1957، ومنذ 1960 بدأت محاولات تنشيط هذا القطاع بالرفع مكن مستوى الاستثمار فيه، وزيادة عدد الأساطيل البحرية المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية، حيث وصلت الاستثمارات إلى حوالي 811 مليون أوقية في الفترة من 60- 1970 . إن الفوضوية في منح التراخيص وضعف وسائل المراقبة وانعدام البنية التحتية ... كل هذا أدى إلى ضعف مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الموريتاني².

في بداية الثمانينات واثر الصعوبات الاقتصادية التي عانت منها البلاد بسبب ضغط الجفاف، وتوقف انتاج النحاس والجبس، وتذبذب إنتاج الحديد، بدأ الاهتمام بهذا القطاع يتزايد مع مرور الزمن باعتباره يشكل موردا هاما للعملة الصعبة، ولذلك قررت الحكومة الموريتانية إلغاء نظام الرخص، وإنشاء قانون جديد ينظم عمليات الصيد، ووضعت سياسة جديدة للقطاع، وأرغمت البواخر على تفريغ حمولتها في انواذيبو - لتعريف على مطابقة الحمولة والنوعية للرخصة الممنوحة - لتتولى الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية، عملية تصديره كما قامت الدولة بتشجيع وحدات تصنيع السمك وزادت من إمكانيات التخزين في ميناء الصيد الرئيسي ، وحسنت من مستوى المراقبة، ومستوى التكوين المهني، واتبعت سياسة جمركية لتشجيع هذا القطاع، وقد أثمرت هذه الجهود الرفع من مساهمة هذا القطاع من 0,9% من الناتج الداخلي الخام إلى 13% سنة 1984.

أما بالنسبة للصيد التقليدي فإن أهميته كانت محدودة نتيجة استخدامه للآلات التقليدية، وتركزه في النهر والسدود الكبيرة وبعض المناطق في المحيط الأطلسي وهو موجه بالأساس إلى السوق المحلي.

¹ سيد محمد ولد محمد الأمين، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية، الخلة الجغرافية الموريتانية، العدد1، نواكشوط 92، ص : 8.

²محمد يسلم ولد سقان (مرجع سابق) ص :17.

الجدول (رقم: 10) تطور رقم الإنتاج السمكي بالطن

السنة	الصيد الصناعي	التقليدي	الإنتاج الكلي
86	475200	16000	491286
87	542891	19851	562829
88	490767	22025	491286
89	789239	14183	803511
90	436405	10427	446922
91	473280	12098	485378
92	440349	15441	455790
93	462751	17173	479924
94	291006	15328	306334
1995	407240	17257	424497

Source, ministère des pêches et de l'économie maritime , rapport annuel 1995 p30

الجدول (رقم: 11) إنتاج قطاع الصيد بالطن (مصدر آخر)

	1995	96	97	98	99	2000	01	02	03	04	2005
الصيد التقليدي	20978	22236	15827	18043	14527	19456	22139	26131	23899	28179	35386
الصيد الحديث	48186	65706	85089	62689	57725	52546	62014	64651	61515	79207	64286
	5	9	7	9	3	9	6	2	4	8	3

Source :ONS, annuaire statistique 95/2005, DEC 2006 , p44

دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة في موريتانيا

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد الطبيعية في أي بلد يظهر من خلال تأثير استغلال هذه الموارد على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وهذا ما ينعكس بشكل مباشر على مستويات معيشة المواطنين من خلال توزيع مكاسب التنمية (التشغيل مثلا، خدمات الصحة والتعليم، الكهرباء، القضاء على الفقر ...)، ومن جهة أخرى وضع الآليات اللازمة لاستدامة التنمية (تشديد البنية التحتية، توفير الأمن، المناخ الاقتصادي ...).

والأسئلة المطروحة هي:

- ما هو أثر سعي الدولة الموريتانية إلى تحقيق هذا الهدف على الموارد الطبيعية؟
- ما هي المدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف (العلاقة بين الهدف والزمن) ؟
- هل الغاية تبرر الوسيلة؟
- الموارد الطبيعية لبلد معين منة حق من، الجيل المكتشف أم كل الأجيال ؟

- ما مدى مساهمة الموارد الطبيعية الموريتانية في تحقيق التنمية المستدامة؟

1-معدل النمو:

إن الاعتماد الكبير لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني على القطاع الأولي (الفلاحة والماشية) وعلى القطاع الاستخراجي (الحديد والسمك، النفط حديثا ..) يؤدي بنا إلى القول أن العامل الخارجي (الطلب العالمي، الأسعار) - الغير متحكم فيه - يعتبر هاما في القطاع الاستخراجي، كما أن العامل غير الإرادي (التساقطات المطرية، الأمراض، الحرائق، الآفات، الأوبئة،) - غير المتحكم فيه أيضا - يعتبر هاما هو الآخر في القطاع الزراعي.

أدت هذه العوامل وعوامل أخرى منها: حرب الصحراء، وضعف القدرات البحثية الوطنية، ومحدودية الوسائل، إلى تذبذب قطاع الإنتاج الزراعي والاستخراجي مما اثر على معدلات نمو الناتج، حيث وصل في الستينات إلى أكثر من 6% وفي السبعينات إلى اقل من 2% وقبل 1985 إلى 0,9%.

في الفترة ما بعد 1985 دخلت موريتانيا في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (بمراحله المختلفة ، برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 85-88، برنامج الدعم والدفع 89-91، وثيقة إطار السياسة الاقتصادية 42-94-98/99، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، 99-2004-2010-2015) التي استهدفت فيها موريتانيا تحقيق معدلات نمو تتراوح ما بين 3,5% و5% و7% و في سنة 2006 إلى 14% نتيجة البدا في إنتاج النفط ، إلا أن تحقيق هذا الهدف ظل صعبا نتيجة عدم تحكم الدولة الموريتانية في العامل الخارجي، (الأمطار بالنسبة للقطاع الريفي، والطلب العالمي بالنسبة للصادرات، الحديد والسمك) سيتم التركيز على السنوات 2004 و2005 و2006¹.

أخذا في الاعتبار مكمشا للأسعار يصل 19,3% ارتفع الناتج من 395268 مليون أوقية سنة 2004 إلى 497002 مليون أوقية 2005 في محيط دولي تضخمي بسبب ارتفاع أسعار البترول وتذبذب أسعار الدولار.

وصل معدل نمو الناتج سنة 2005 بالأسعار الثابتة لسنة 1998 إلى 5,4% ساهم فيها القطاع الأولي بنسبة 18,3% ويعتبر خريف 2005-2006 من أحسن المواسم في القطاع الفلاحي نتيجة الظروف المناخية وتزايد المساحات المزروعة (+20,3%) مما أدى إلى محصول إلى 198 ألف طن ، أي زيادة تقدر ب 68% بالمقارنة مع السنة السابقة.

وبالنسبة لقطاع الماشية - الذي تنقص الإحصاءات عنه - فقد ظل المسير نتيجة تشغيله ل 54% إلى 64% من سكان الريف إلا أن الإحصاءات المتوفرة تقدر نسبة مشاركة هذا القطاع ب 8%.

¹ محمد ولد أعمار، اثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية في موريتانيا، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة وهران الجزائر، 2003، صفحات متفرقة .

وبالنسبة للقطاع الاستخراجي توجد 300 مؤشر للمعادن القاعدية (الحديد، النحاس، الجبس، الملح، الزنك، المانجنيز، الاورانيوم، الفوسفات، الذهب، البترول .. - الشكل رقم 2-) ، ويحتل هذا القطاع أهمية خاصة من حيث توفير فرص العمل، والمرتبة الأولى كمصدر للعملة الصعبة، والمرتبة الأولى في الصادرات، ومازال الحديد في المرتبة الأولى في هذا القطاع حتى بعد اكتشاف النفط، الذهب والفوسفات، وقد زادت العائدات نتيجة تزايد أسعار الحديد (63,2%) في الأسواق العالمية، ووصل إنتاج الحديد سنة 2006 إلى 11,4 مليون طن بمعدل نمو سنوي 0,8% وهو اقل من المتوقع، وهذا ما يرجع إلى التأخر في بعض الاستثمارات ووصلت صادرات الحديد إلى 467 مليون دولار سنة 2006 ، بنسبة زيادة تقدر ب 20% عن السنة السابقة.

بالنسبة لإنتاج البترول فقد وصل إلى 11,2 مليون برميل اقل من المتوقع نتيجة الصعوبات الفنية ووقف سقف الإنتاج اليومي إلى 75000 برميل مرة واحدة، وظل في حدود 36042 برميل، ووصلت إيرادات الدولة من البترول حوالي 230,4 مليون دولار منها 89 مليون كنصيب من تقاسم الإنتاج و34 مليون كإيرادات ضريبية و107 مليون كهبة.

بدا إنتاج النحاس والذهب في الفصل الأخير من سنة 2006 في منطقة اكجوجت ووصلت الكمية المستخلصة 500 طن من النحاس و10000 اونصة ذهب.

2-الميزانية العامة

تأثرت الميزانية العامة الموريتانية في السنوات ما قبل 1985 نتيجة الكثير من العوامل منها، حرب الصحراء، وتزايد النفقات العسكرية، الجفاف، وتدني إيرادات الدولة من قطاع التصدير .. خذا بالإضافة إلى التنامي الكبير للنفقات العامة نتيجة عوامل عدة منها الخطط الطموحة المرسومة وضعف الموارد الذاتية، وهذا ما أدى إلى وصول عجز الميزانية العامة للدولة إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي تخفيف العجز وفي بعض السنوات تحقيق الفائض، حيث وصل عجز الميزانية العامة سنة 2005 إلى 45,3 مليون أوقية أي حوالي 9,1% من الناتج المحلي الإجمالي، مول هذا العجز من المصادر الداخلية بنسبة 58%، ووصل إجمالي الإيرادات العامة إلى حوالي 131,4 مليار أوقية بمعدل يصل إلى 0,7% عن السنة السابقة، مثلت المصدر الداخلي 92% والهبات 8 ، ومثلت الإيرادات الضريبية 62,8%.

ووصلت نسبة التزايد السنوي للنفقات العامة سنة 2005 إلى 11,5%، وزادت النفقات الجارية بنسبة 31% نتيجة الأجور وخدمة الدين.

وفي سنة 2006 زادت الإيرادات ب 325,5 مليار أوقية متحصلة من:

- 26,7 مليار أوقية woodside (مراجعة الملحقات)
- 27,5 مليار أوقية من بيع رخصة الجوال (الثالثة)
- 240,9 مليار أوقية من تخفيف الديون (IADM)
- 30,4 مليار أوقية من إتاوات قطاع الصيد.

أدت هذه الظروف إلى وصول الرصيد الإجمالي - باستثناء المنح - إلى فائض يقدر ب 7,6 مليار أوقية، أي ما يمثل 1,4% من الناتج المحلي بدون بترول، بدلا من 45,3 مليار أوقية سنة 2005 كعجز وهو يمثل 9,1% من الناتج.

يتوزع هيكل الواردات - باستثناء المنح - سنة 2006، الإيرادات الضريبية 45,4% (بدلا من 62,8% سنة 2005 الإيرادات الغير ضريبية 26,4% (بدلا من 37,25 سنة 2005) الإيرادات البترولية 28,2% (بدلا من صفر سنة 2005).

أما بالنسبة للنفقات العامة فقد وصلت إلى 206 مليار أوقية بزيادة وصلت إلى 24,1% مقارنة مع 2005 ، مثلت النفقات الجارية منها حوالي 77% والنفقات الرأسمالية 23%.

3- ميزان المدفوعات

إن حساسية وضع ميزان المدفوعات الموريتاني كان من أهم العوائق التنموية للاقتصاد الموريتاني، وقد اعتمد هذا الضعف على المطلب الكبير على السلع الأجنبية، وعلى الاختلال الهيكلي للاقتصاد الموريتاني، وضعف مصادر التمويل المحلية، وصل عجز الحساب الجاري إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات (الفترة ما قبل 1985) لقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي بمراحله المختلفة تخفيض العجز إلى 9% من الناتج وفي بعض البرامج 14,7%، إلا أن تحقيق هذا الهدف ظل صعبا نتيجة حساسية ميزان المدفوعات الموريتاني (تزايد أسعار البترول، وتناقص أسعار الصادرات، وخدمة الديون - زيادة أوتقضا - وحركة الاستثمارات الأجنبية أوسلبا).

تحسنت العليات الخارجية سنة 2005 بدلا من 2004 حيث انخفض بنسبة 32% مقارنة مع 2004 ووصل ميزان العمليات الجارية إلى 7% سنة 2005 بدلا من 12% سنة 2004، ووصل عجز الحساب الجاري إلى 47% سنة 2005 (235 مليار أوقية)، بدلا من 35% سنة 2004 (147 مليار أوقية)، وانخفض هذا الناتج إلى 1,4% من الناتج سنة 2006 (9,6 مليار أوقية)، ويرجع التحسن في ميزان المدفوعات إلى عمليات الإعفاء التي حصلت عليها موريتانيا سنة 2006 (241 مليار أوقية)، وعلى بيع رخصة الجوال 27,6 مليار أوقية و 26,9 مليار أوقية woodside.

4- الديون الخارجية

مثلت المديونية الخارجية سنة 1975 حوالي 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى 153,4% و184,2% في السنوات 82-83-84 على التوالي.

إن التزايد المذهل في حجم المديونية الخارجية الموريتانية كان بفعل عوامل عدة منها الداخلي (كالا اعتماد المتزايد على العالم الخارجي، والفساد الإداري، وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج، وسوء إدارة القروض) ومنها الخارجي (الركود الاقتصادي العالمي، ارتفاع أسعار الفائدة، تزايد أسعار البترول) مما أدى إلى تزايد حجم ديون موريتانيا ليلعب متوسط معدل النمو السنوي للديون حوالي 21%.

إن تطبيق موريتانيا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي منذ 1985 كان بهدف - من بين أهداف أخرى - تخفيض المديونية الخارجية الموريتانية، و من خلال تخفيض حجم الدين (الإعفاء)، وتخفيض الخدمة السنوية (الإعفاء والجدولة - 85-86-87-89-95-2006 - ومراجعة هيكله الدين - الرسمية 71% من إجمالي الدين).

وصل إجمالي الديون الخارجية سنة 2004 2005 حوالي 2057 مليون دولار و2081 مليون دولار على التوالي أي حوالي 138% و113% من الناتج في نفس السنوات، ووصلت خدمة الدين إلى حوالي 32% و24% في نفس السنوات على التوالي، ووصلت خدمة الدين إلى 9,6% و7,9% في السنوات 2004-2005 على التوالي من الصادرات.

ووصل إجمالي الدين سنة 2006 إلى 2,3 مليار دولار أي حوالي 85% من الناتج بعد أن كانت 3,1 مليار دولار سنة 2005.

تتوزع الديون الخارجية الموريتانية على عدة عملات من أهمها الدولار 52% والدينار الكويتي 18% وحقوق السحب الخاصة 13% واليورو 3,6% .

5- الأسعار

وصل معدل التضخم في الفترة 2001-2005 حوالي 12,13% بعد أن كان 5% ووصل مؤشر الأسعار حوالي 127,9% سنة 2005 بدلا من 114% سنة 2004، وفي نفس الوقت تزايد مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 20% سنة 2005 وتزايد مؤشر الخدمات الصحية بنسبة 17% مقارنة مع 2004، ووصل معدل التضخم المعلن - بتحفظ - سنة 2006 إلى 6,2، وتساهم المواد الغذائية بنسبة 45,6% في سلة المواد.

6-البطالة

يرجع الخلل في سوق العمل الموريتاني إلى:

-ارتفاع معدلات نمو السكان (2,9%) والتركيز النوعي والعمرى (يمثل النساء 52% وتمثل فئة 15-59 سنة أكثر من 52%)

-ضعف المستوى التعليمى نتيجة ضعف التحصيل العلمى، وعدم ملائمة التكوين مع متطلبات السوق

-ضعف معدلات نمو الاقتصاد مما قلل من القدرات التشغيلية

ارتفاع مستويات التحضر حيث بلغت نسبة سكان المدن إلى إجمالى السكان 60% سنة 2002 بدلا من 9% سنة 1965.

-تقلص فرص الهجرة نتيجة القوانين الحادة للهجرة.

تظهر الإحصاءات الوطنية أن معدلات البطالة وصلت سنة 1998 إلى 12% و في سنة 2000 إلى 19%، ووصلت البطالة في صفوف النساء إلى 27%.

مع تحفظنا الكبير على هذه الأرقام - فهي اقل من الواقع - فان العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة

البطالة هي:

- انخفاض الأجور الحقيقية؛
- تدني المستويات التعليمية و المهارات؛
- انخفاض معدل الاستثمارات العمومية؛
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادى؛
- تدني الإنتاجية؛
- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى (كوصفة من عند البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، دون اخذ خصوصية موريتانيا فى الاعتبار).

المطلب الثانى: برامج الإصلاح الاقتصادى بموريتانيا والسياسات المطبقة خلال هذه البرامج

تعتبر موريتانيا دولة غنية من حيث الموارد الطبيعية (خامات، الحديد، الثور المعدنية، الثروة الحيوانية)، إلا أن افتقارها إلى الإطار البشرى الكفء والتسيير الحسن لهذه الموارد، وكونها دولة ناشئة، كل هذه الأمور وغيرها جعلت موريتانيا تقف عاجزة عن مواصلة المسير فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهكذا انصاعت موريتانيا إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولى بغية الحصول على المساعدة، وهو ما استلزم منها (مقابل ذلك)

القيام بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية يحدد محاورها الأساسية صندوق النقد والبنك الدوليين ومازالت فعاليتها متواصلة حتى الساعة.

أولاً: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي: 1985-1988

يعتبر برنامج التقويم الاقتصادي المالي أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية أملتها الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، والتي بلغت درجة من التعقيد جعلت من الضروري البحث عن الحلول الملائمة لها فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يهبط سنويا بنسبة 0,6، وذلك خلال الفترة (1980-1984)، وكان معدل الاستثمارات قد بلغ في نفس الفترة 32% من الناتج المحل الإجمالي، والمديونية الخارجة بلغت ضعف هذا الناتج، ووصل معدل خدمة الدين إلى مبالغ جعلت معظم عائدات صادرات الدولة تصرف لسداد أقساط الدون المستحقة .

وقد عمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف طموحة، وإتباع سياسات اقتصادية كلية من اجل الوصول إلى هذه الأهداف، وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعرقل مسيرة النمو.

1- الأهداف والسياسات الاقتصادية للبرنامج

سعى البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى الحد من الطلب والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

الأهداف الاقتصادية للبرنامج

عمل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق حزمة من الأهداف الماكرو اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1988 ، و تتمثل تلك الأهداف في النقاط التالية¹:

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4% والحفاظ عليه طيلة فترة البرنامج، وهذه النسبة سيكون معدل النمو الاقتصادي قد غطي النمو الديموغرافي البالغ 2,7% سنويا.

- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1985 إلى 5% بحلول 1988.

- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من 29% من الناتج المحلي إلى 10% سنة 1988 م.

-القضاء على العجز في الميزانية العامة والذي بلغ 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 وتحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 1986، إضافة إلى تحقيق ادخار عمومي يبلغ 15% من الاستثمار العمومي مع نهاية البرنامج.

¹ Ministère du plan , programme de redressement économique et financier , p r e f , Nouakchott .1985 p , 31

السياسة الاقتصادية للبرنامج

تهدف السياسات الاقتصادية المتبعة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية المتردية التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة السابقة، وتنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات النقدية والمالية.

السياسة المالية

تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن في ميزانية الدولة في سنة 1986، وتحقيق فائض بين الميزانية العامة يمثل 20% من الإيرادات سنة 1988، وفي الآتي السياسات المتبعة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الإيرادات العامة

لقد استهدفت سياسة الإيرادات العامة في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي زيادة حصيلة إيرادات ميزانية الدولة دون زيادة الضغط الجبائي، وقد ركزت السنوات الأولى للبرنامج على ضرورة وضع نظام ضريبي أكثر فائدة بحيث يعزز قدرات أجهزة التحصيل، كما شملت إجراءات إصلاح النظام الضريبي بالإضافة إلى ذلك قد تم تحسين الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل رسوم الطوابع، وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مجال الإيرادات العامة في فترة البرنامج في النقاط التالية¹:

-إجراء دراسات على الضريبة في قطاع المعادن وقطاع الصيد وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القطاعات التي تحظى بأولوية كبيرة ضمن الإستراتيجية التنموية للبرنامج نتيجة لما تتمتع به من قدرات على النمو كما أنها في نفس الوقت هي أهم القطاعات التي تساهم في تمويل إيرادات الخزينة العامة للدولة، وبالتالي فإن إصلاح الضريبة الخاصة بهذه القطاعات يجب أن ينطلق من المصدرين المذكورين أيضاً، بحيث يكون هذا الإصلاح قادراً على الموازنة بين تشجيع تلك القطاعات وفي نفس الوقت الحصول منها على أكبر إيراد للميزانية.

- إصلاح نظام الضريبة على الدخل وعلى أرباح المؤسسات؛

- إعداد دراسة على تبسيط هيكل التعريفات الجمركية وتوحيد معايير الحماية؛

- تعديل نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية ونظام الضرائب على قطاعات التصدير؛

- إصلاح الضريبة على الشركات.

¹ الصوفي ولد الشيباني، مصدر سابق، ص: 62 .

النفقات العامة

تم اتخاذ جملة من الإجراءات تستهدف الضغط على النفقات العمومية وتقليصها، ومن بين هذه الإجراءات مايلي:

- تجسيد الاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، وضع حد أقصى لنمو كتلة الدخول والمرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج؛
- مراقبة تطور النفقات المدنية والعسكرية رقابة صارمة؛
- تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- السعي إلى عادة جدولة الديون وتكوين لجنة لإدارة تلك الديون؛
- مراجعة هيكل الرواتب والعمل بنظام الجزاءات؛

كانت هذه أهم الإجراءات المتبعة لتقليص النفقات في البرنامج، إلا أن الإصلاحات المالية لم تقتصر على هذا بل تجاوزته من اجل رفع مستوى الإيرادات العامة.

السياسة النقدية

ستتبع الحكومة سياسة نقدية تعمل على محاربة التضخم وتشجيع الادخار الخاص، كما ستتخذ الحكومة إجراءات تقليصية وانتقائية للقروض تعطى فيها الأولوية للقطاعات المنتجة (الصيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الري)، ويتم خلالها تقليص التوسع في منح القروض إلى حدود 5% سنويا، هذا بالإضافة إلى توقيف القروض الممنوحة للحكومة تناسباً مع الوضعية المالية المنتظرة لإجراء الجدولة وحالة التضخم وزيادة أسعار الفائدة المدينة والدائمة بنسبة 2% سنة 1985.¹

كما شملت الإجراءات المقام بها هذا المجال دراسة النظام البنكي وتنظيفه حتى يتمكن من مساهمة الإصلاح الاقتصادي وقد تطلب ذلك ما يلي:

- مراقبة قروض الاقتصاد ووضع سقف على الائتمان الممنوحة للحكومة؛
- وضع سياسة قرض ائتمانية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو، وذلك من خلال منحها النصيب الأكبر من القروض الداخلية.

¹ ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 74.

- رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بنسبة 2%، وتخفيضها على الودائع تحت الطلب، وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع

تقييم برنامج التقويم الاقتصادي والمالي

إن تقييمنا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي والبرامج الأخرى اللاحقة، سينطلق أساسا من تبيان مدى تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج، وبعبارة أخرى، مقارنة النتائج المتوصل إليها من طرف تلك البرامج مع الأهداف التي رسمتها لنفسها وخاصة المتعلقة بالجانب النقدي والمالي.¹

فبالنسبة للهدف المتعلق بالمالية العامة تمكن البرنامج من القضاء على عجز الموازنة العامة، حيث أدى توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز جهود التحصيل إلى ارتفاع قيمة الإيرادات من 12451 مليون أوقية سنة 1985 إلى 16665 مليون أوقية سنة 1988، أي بمعدل نمو قدره 34% خلال فترة البرنامج، في حين كانت النفقات لسنة 1985 تبلغ 12844 مليون أوقية لترتفع إلى 14471 مليون أوقية سنة 1988، أي أنها ارتفعت بمعدل سنوي قدره 12%، ويوضح الجدول التالي تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة البرنامج

الجدول رقم (12) : تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (1985-1988)

البيان	السنوات	1985	1986	1987	1988
الإيرادات العامة		12451	14186	15370	16665
النفقات العامة		12844	13578	13975	14471
الرصيد		-393	608	1395	2194

المصدر: ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 - 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 75.

أما ما يتعلق بالسياسة النقدية فقد انخفض معدل التضخم من 15% سنة 1984 إلى 10,6% سنة 1986 ليصل سنة 1988 إلى معدل يتراوح بين 4-5% وهذا ما يتفق مع ما كان البرنامج يسعى إليه

ثانيا: برنامج الدعم والدفع (1989-1991)

ما إن انتهت الفترة المحددة لبرنامج التقويم الاقتصاد والمالي حتى سارعت الحكومة الموريتانية إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي بغية دعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت ومواصلتها، وهكذا نص برنامج الدعم والدفع الذي يغطي الفترة (1989-1991) في مقدمته على إن الدولة ستتابع وتعزز الجهود التي

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص: 80.

بذلت إبان برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، والتي هدفها تصحيح الاختلال الاقتصادي والمالي العميق والمتراكم على مدى الفترات السابقة، والشروع في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية¹.

1- الأهداف والسياسات الاقتصادية للبرنامج

أ- الأهداف الاقتصادية للبرنامج

سعت الحكومة الموريتانية من خلال برنامج الدعم والدفع إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تعتبر امتدادا للأهداف التي وضعت في البرنامج السابق، وقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي

- تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% خلال فترة البرنامج.
- تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات العمومية.
- *تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية، وتحقيق مستوى للاستثمار العام في حدود 16,6% من الناتج المعدل الإجمالي.
- تخفيض العجز في الحساب الجاري (من دون التحويلات الرسمية) إلى ما دون 9,8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية البرنامج.
- الوصول بمعدلات خدمة الدين إلى وضع تتناسب فيه مع قدرات الاقتصاد على الدفع، ويمكن حصر هذا المعدل بين 20% و 25% من حصيللة عائدات الصادرات في سنة 1991.
- غية الوصول إلى الأهداف المسطرة أعلاه، اتبعت الحكومة الموريتانية حزمة من السياسات.

2-السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج

لقد شملت السياسات المنتهجة لتحقيق أهداف برنامج الدعم والدفع مزيجا من السياسات سنختصر على السياسة المالية والسياسة النقدية.

أ-السياسة المالية

تعتبر سياسة الضرائب وترشيد الإنفاق أهم السياسات التي اتبعتها برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف الحد من حجم الطلب الكلي وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية أخرى.

¹ Ministre du plan , programme de consolidation et de relance , PCR , (1989-1991) Nouakchott , P , 02

أ-1-الإيرادات العامة

اتبع برنامج الدعم والدفعة عدة إجراءات تتعلق بإصلاح النظام الضريبي من اجل زيادة حصيللة إيرادات الموازنة العامة وتمثل هذه الإجراءات في

- زيادة حصيللة الضريبة الصغرى التقديرية، بتحويلها إلى رسوم على رقم الأعمال بنسبة قدرها 4% من رقم أعمال المؤسسات الخاضعة لنظام الأرباح التجارية والصناعية، ويندرج تحويل الضريبة الصغرى الجزافية إلى ضريبة على رقم الأعمال في إطار التركيز على الضريبة على رقم الأعمال وتقليص الضرائب على الأرباح التجاري والصناعية بهدف تشجيع الإنتاج.

- تحسين نظام الضرائب في قطاع التشييد، سواء تعلق الأمر بالضرائب على الرواتب والأجور، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، أو الضريبة على أداء الخدمات.

سوف يتم التركيز على تنمية حصيللة الإيرادات من الضريبة على أداء الخدمات بفضل وضع سياسة صارمة في مجال المراقبة والتحصيل.

- إجراء تغييرات في نظام الإعفاءات الجمركية واختصارها على الاستثمارات التي تحظى بالأولوية في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في قانون الجمارك بشكل يضمن زيادة الحصيللة الضريبية دون زيادة الضغط الضريبي.

- وضع سياسة صارمة للمراقبة، عن طريق تطبيق نظام محدد لمراجعة الحسابات وتقوم الرقابة الجمركية، وتعزيز إجراءات التحصيل بشكل عام من خلال القضاء على التهرب الضريبي والتأخر في دفع الضرائب.

من خلال تطبيق الإجراءات السابقة يتوقع البرنامج زيادة حصيللة إيرادات الموازنة بمعدل قدره 11,7 في المتوسط خلال سنوات البرنامج¹.

أ-2-النفقات العامة

تابع برنامج الدعم والدفعة العمل على التقليص التدريجي للنفقات العمومية بشكل عام والنفقات الجارية بشك خاص، وفي هذا الإطار ركز البرنامج على تخفيض عدد المستخدمين الحكوميين والذين كانوا يشكلون في السابق عمالة زائدة، والعمل على رفع كفاءة وتحسين مهارات البقية الباقية من هؤلاء المستخدمين حتى يصبحوا قادرين على منافسة نظرائهم في القطاع الخاص.

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص: 86.

في نفس الوقت واصل البرنامج الدعم الموجه للقطاعات ذات الأولوية من اجل تقويتها ، وزيادة قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات والأثاث، كما تم على مستوى آخر عقلنة نفقات التعليم بمساعدة من البنك الدولي، وجعل رفع نسبة التمدرس، ومسايرة مناهج التعليم لمتطلبات سوق العمل على قائمة أولوياته.

يتوقع البرنامج من خلال هذه الإجراءات تخفيض النفقات العامة حي تل إلى 17,3 مليار أوقية سنة 1989 (باستثناء مدفوعات الدين)، أي نسبة زيادة قدرها 14,85% مقارنة بسنة 1989، وإلى 17,9 مليار أوقية سنة 1990 بنسبة نمو قدرها 3% مقارنة بسنة 1989، وفي سنة 1991 من المتوقع أن يصل حجم النفقات العامة إلى 18,7 مليار أوقية بنسبة نمو قدرها 4%.

أما بالنسبة لخدمة الدين، فانه من المتوقع أن ترتفع الفوائد المدرجة في النفقات الجارية في المتوسط إلى 2,35 مليار أوقية سنويا خلال نفس الفترة، وسينمو مجموع خدمة الدين بنسبة متزايدة قدرها 3,61% و 14,2% ، 17,3% خلال سنوات أعباء خدمة الدين إلى آثار عمليات إعادة الجدولة التي تمت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد¹.

من هنا يتضح أن عملية إعادة جدولة الديون وإن كانت تهدف إلى تقليل حجم مدفوعات خدمة هدف الديون في الأجل القصير، وخلال فترة محدودة هي فترة تجميد الدين إلا أن هذه العملية يتمخض عنها زيادة واضحة في هذه المدفوعات في الأجل القصير نظرا للتكلفة الإضافية التي يتحملها البلد المدين من جراء هذا التأجيل والتي تتمثل في فرض سعر فائدة مرتفع على المبالغ المؤجل دفعها، ومن هنا يتزايد عبء الدين الخارجي في المستقبل.

ب-السياسة النقدية

واصل برنامج الدعم والدفع إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى التحكم في عرض النقود في المجتمع، وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات الطلب، ولتحقيق ذلك اعتمد البرنامج على الوسائل التالية

- المراقبة الدقيقة نمو قروض الاقتصاد، وتوجيه هذه القروض إلى القطاعات ذات الأولوية والقابلة للنمو، وتوجيه القروض الصافية للدولة .

- مواصلة إصلاح القطاع المصرفي، بواسطة تدعيم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية، وتقوية رقابة البنك المركزي عليها حتى تلتزم بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة لها.

¹ Ministère du plan , PCR , OP , P 11

- العمل على إبقاء معدل نمو الكتلة النقدية في الحدود الملائمة لأهداف الحد من العجز. في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

- اتباع سعر فائدة حقيقي موجب من اجل تعبئة المدخرات المحلية.

تقييم برنامج الدعم والدفع

بالنسبة للهدف المتمثل في تحقيق ادخار عمومي قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي، فلم تتمكن السياسة المطبقة خلال فترة البرنامج من الوصول اليه حيث بلغت الادخارات العمومية 2,8 مليار أوقية كمعدل سنوي خلال فترة البرنامج وهو ما يعادل 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت التغيرات التي حدثت على مستوى الموازنة كما يلي

-الإيرادات العامة

زادت الإيرادات العامة في الفترة 1989-1991 بنسبة 4,6% سنويا وترجع هذه الزيادة الضعيفة إلى المشاكل الجمة التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، والمحيط الدولي غير الملائم (الأزمة الموريتانية السنغالية، وحرب الخليج)، حيث اثر ذلك سلبا على النتائج المحققة رغم الإجراءات المتخذة في مجال توسيع الوعاء الضريبي وتقوية أجهزة التحصيل الضريبي، وقد شكلت الإيرادات الضريبية النسبة العظمى من الإيرادات الجارية حيث بلغت 82% كونت منها الرسوم على التجارة الخارجية حوالي 33% وساهمت الإيرادات غير الضريبية ب 16% في المتوسط.

-النفقات العامة

زادت النفقات الجارية في المتوسط ب 8,5% سنويا، وهو معدل يفوق نظيره بالنسبة إلى الإيرادات الجارية، وقد عرف معدل الأجور تزايد تراوح بين 5% و6% طوال فترة البرنامج.

أما النفقات الرأسمالية فقد زادت سنة 1989 ، 1990 قبل أن تنخفض في سنة 1991، ومثلت النفقات الجارية نسبة 88% في المتوسط من الإنفاق الكلي و12% كانت نفقات رأسمالية، في حين مثلت الأجور والمرتبات نسبة 34,6% و32,7% في السنتين 1989، 1991 على التوالي من النفقات الجارية، وزادت النفقات على التجهيز من 14,4 إلى 17,2 في نفس الفترة، وكذلك ارتفعت نسبة الفوائد المدفوعة من 10,2% إلى 12,5% ما بين 1989 - 1991 .

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994)

من اجل إنقاذ الاقتصاد الوطن من الانهيار اتفقت الحكومة الموريتانية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع برنامج يستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من البرامج السابقة ويعمل على مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنوية بغية الوصول إلى تنمية مستدامة.

1- الأهداف الاقتصادية للبرنامج

ركزت الأهداف الأساسية للبرنامج على تحقيق نمو مستديم في جو من العدالة، بحيث يتضمن ذلك تحسين الدخل الفردي واستقرار الأسعار بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الوضعية الخارجية للدولة وتنحصر هذه الأهداف في ¹.

- تحقيق معدل التضخم السنوي إلى 3,6% بحلول سنة 1994.

- تخفيض العجز في الحساب الجاري (بدون التحويلات الرسمية) إلى 10,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

هذه الأهداف يتطلب تحقيقها (كما جاء في الوثيقة) ما يلي

- تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية نسبة 27% في أكتوبر 1992، مما سيمكن من زيادة القدرة التنافسية للمصادر الموريتانية.

- تخفيض العجز في الموازنة العامة من 8,2 من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1992-1993 إلى 3,3% سنة 1994.

- تطبيق سياسة نقدية حذرة مع إعادة تسديد الدولة للقروض الموجهة للقطاع الخاص.

2- السياسات الاقتصادية للبرنامج

من بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة نذكر

¹ ملاي ولدأب، المرجع السابق، ص : 102.

أ-السياسة المالية

سيعمل برنامج التصحيح الهيكلي المطبق من قبل الحكومة الموريتانية على مواصلة السياسة المالية الهادفة إلى دعم ميزانية الدولة بشكل يضمن السيطرة على النفقات المالية غير المرتبطة بالتنمية، وهذا ما يسمح بتوفير موارد لصالح القطاعات الاجتماعية وزيادة مساهمة الدولة في النفقات الاستثمارية.

إن مثل هذا الدعم يستوجب، حسب ما يرى البرنامج، تحاشي المتأخرات الداخلية التي يمكن أن تعرقل نشاط القطاع الخاص وتساهم في التوسع الفاحش للقروض، كما يستوجب أيضا تقليص الالتزامات الصافية اتجاه القطاع المصرفي مع تثبيت نمو السيولة المحلية بوتيرة تتماشى والأهداف المسطرة في ميدان النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات.¹

من وراء هذه الإجراءات المذكورة أعلاه، يتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة العامة إلى 23 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 ومن ثم إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

في نفس الوقت تستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الصرامة في مجال النفقات العمومية، ويتوقع معدوا هذا البرنامج أن تنخفض النفقات الجارية من 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 17,4% سنة 993 ، وتصل في سنة 1994 إلى 16,2%.

كما يتوقع زيادة فائض عمليات الخزينة العامة ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993.

وستعمل الحكومة على مراجعة انعكاسات نشاطات الخزينة سنويا حتى تتمكن من إبراز التقدم الحاصل في معالجة الاختلالات المالية وإمكانية التمويل الخارجي.

السياسة النقدية

ستقوم الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي بتطبيق سياسة نقدية تمكن من تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج، حيث ركزت السياسة الاقراضية للبرنامج على توجيه القروض للقطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الزراعي، وقطاع الصيد، والصناعات الصغيرة، وكذلك تشجيع منح الروض للقطاع الخاص من اجل أن يلعب دورا محوريا وأن يعوض التقليص المتوقع لدور الدولة.

في نفس السياق سيتبع البنك المركزي سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة للتأثير على مختلف قوى السوق وذلك من خلال الأدوات الكمية والنوعية المألوفة، وقد تم في هذا المجال تبني إجراءات تتعلق بالقروض والنقود وهي

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص : 103.

- إلغاء السوق الائتمانية للقطاعات.

- تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي، مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر ادني يستخدم لصالح دفاثر الادخار من اجل حماية مصالح المدخرين الصغار، وسعر اعلي القروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم، وستراجع هذه النسب دوريا من اجل أن تتطابق مع الأهداف المرسومة ونسبة التضخم.

-توحيد سعر الخصم وإلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفصيلي الذي كان معمولا به قبل 1992.

- تطبيق نظام الاحتياطات الإلزامية، وتحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجميع الودائع ويراجع معدلها دوريا حسب تقدير السلطات النقدية، وتفرض غرامة اعلي من النسب المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف التي لا تحترمها.

- تطبيق سعر فائدة مساو لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة على أن يتقرر إحلال سوق لاذونات الخزينة يتم بواسطة تمويل حاجات الخزينة دون اللجوء إلى البنك المركزي من اجل إعادة التمويل.

1-تقييم برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994):

بخصوص الهدف المتعلق بتخفيض معدل التضخم السنوي إلى 3,6%، فلم تتمكن السياسات المتبعة من الوصول إليه بالرغم من أن هذا المعدل ظل في انخفاض دائم طيلة سنوات البرنامج الثلاثة، إلا انه بقي دون الهدف المنشود، فقد شهدت سنة 1992 معدل تضخم قدره 10,1% ليهبط بعد ذلك في السنة الموالية بالضبط إلى 9,3%، وفي السنة الأخيرة بلغ هذا المعدل حوالي 4,1%¹

أما بالنسبة للمالية العامة، فقد شهدت ميزانية والدولة طيلة فترة البرنامج فائضا معتبرا، وذلك بفضل السياسة المالية المتبعة والهادفة إلى التحكم في حجم النفقات الجارية من جهة، وزيادة حصيلة الإيرادات من جهة أخرى، وهو ما تحقق بالفعل والجدول يوضح ذلك

¹ ملاي ولد أب، المرجع السابق، ص: 112.

الجدول رقم: (13) يبين فائض الموازنة العامة خلال فترة البرنامج (1992-1994)

الوحدة : مليون أوقية

1994	1993	1992	السنة البيان
22375	20447	18513	النفقات العامة
29156	27360	21076	الإيرادات العامة
6781	6913	2563	الفائض

Source : ONS, agrégats de la comptabilité nationale indicateurs socio-economique, Nouakchutt, 1996.
P-P : 24-25.

رابعا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995 – 1997)

عقدت الحكومة الموريتانية العزم على مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في تنفيذها منذ بعض الوقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي هذا الصدد جاءت الوثيقة الإطارية السادسة التي ترسم ملامح السياسة الاقتصادية لموريتانيا خلال الفترة من 1995 إلى 1997، هذه الوثيقة وضعت من طرف السلطات الموريتانية والمصالح المختصة في الهيئتين السابقتين.

1- الأهداف الاقتصادية للبرنامج

يعمل هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية على مدى السنوات الثلاثة تمثلت في

- تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4,6% في المتوسط، مما سيمكن من تحسين دخل الأفراد، وبالتالي استهلاكهم.
- الحفاظ على معدلات التضخم لا تتجاوز 3% سنويا.

- تخفيض العجز في الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) من 13,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 5,9% سنة 1997، والعمل على زيادة احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

2- السياسات الاقتصادية الكلية للبرنامج

اتبعت الحكومة الموريتانية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1997 جملة من السياسات الماكرواقتصادية شبيهة بتلك التي طبقتها في البرامج السابقة، ومن أبرز تلك السياسات

أ-السياسة المالية

شكلت السياسة المالية الانكماشية عنصرا رئيسيا من اجل المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف، ولكي تعزز النتائج التي توصلت لها البرامج السابقة واصلت الحكومة جهودها من اجل ضمان استمرار التوازن على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1995-1997.

هكذا سيعمل الإصلاح الهيكلي المقام به على تثبيت الإيرادات عند حد أدناه 26% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

كما ستخفض النفقات العامة نتيجة توقيف أو تقليص (على الأقل) النفقات التي كانت توجه في السابق لإعادة هيكلة البنوك التجارية والمؤسسات العمومية.

لقد شهد الإصلاح الجبائي تقدما ملحوظا نتيجة المساعدة الفنية التي تحصلت عليها موريتانيا، وتتطلع لتحقيق المزيد، وكان هدف البرنامج خلال هذه الفترة هو العمل على تثبيت الإيرادات عند الحد المذكور أعلاه، وذلك بتوسيع وتنويع الوعاء الضريبي من جهة، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة الدولية والإنتاج من جهة أخرى.

وقد تضمنت الإستراتيجية المعمول بها في مجال الإيرادات العامة عدة عناصر نذكر منها:

- استحداث الضريبة على القيمة المضافة (TVA) في 1995/01/01 والتي قدرت بـ 14% قابلة للتخفيض بنسبة 5% على بعض الأنشطة المعينة.

- تدعيم قدرات إدارة الضرائب من اجل تمكينها من زيادة عدد الخاضعين للضريبة وبصفة خاصة، أولئك الذين ليسوا خاضعين للنظام الجزائي.

- بدء تنفيذ برنامج عمل تحت عنوان المالية لسنة 1995 من اجل عقلنة تقليص الإعفاءات الضريبية¹

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية من جهة، والسيطرة على مستواها من جهة ثانية، بحيث يتم تشجيع الادخار العمومي الداخلي، وتقليص حجم القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني، وستعمل الحكومة خلال كل سنة ضريبية على مراجعة كتلة الأجور والرواتب، وكذلك الضريبة المفروضة على هذه الأجور.

¹ R.I.M , office de statique , agrégat de la comptabilité nationale et indicatent (Socio-économique) 1995 , Nouakchott ;mais 1997 , p9

أ-السياسة النقدية

واصلت الحكومة تطبيق سياسة نقدية تقوم على الرقابة غير المباشرة من خلال الأدوات الكمية والنوعية التي تمكن البنك المركزي من التحكم والسيطرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية بشكل يضمن حرية التعاملات الاقتصادية، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحكومة في نفس الوقت.

من ابرز هذه الأدوات، عمليات السوق المفتوحة، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فان البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بدفعه مقابل هذه الأوراق شيكات محسوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية، وعندما تفية هذه الشيكات، فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها، وبذلك يخلق احتياطات إضافية للبنوك التجارية ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية بهدف تقليص عرض النقود.

1-تقييم برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1997)

إن الفشل الذريع من حيث تحقيق الأهداف الأساسية، تجلى في عدم التمكن من لجم التضخم والذي شهدت معدلاته تذبذبا نحو الارتفاع، حيث كان ادني نسبة وصل إليها التضخم هي 8,4% سنة 1995، ليرتفع إلى 6,1% سنة 996، ثم ينخفض في السنة الموالية ليصل إلى 5,4%، وهذا بالرغم من تحكم السلطات في تطور الكتلة النقدية (M2) والتي كانت تقدر سنة 1995 ب 26019 مليون أوقية لترتفع في السنة الموالية إلى 26680 مليون أوقية، إلا أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم الذي عرفته موريتانيا لا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنامي الكتلة النقدية بقدر ما يعود إلى علاقات موريتانيا بالخارج، حيث تؤدي هذه العلاقة إلى نقل التضخم إليها من الدول المتقدمة وتلك التي تتعامل معها بصفة خاصة وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد، ويعبر هذا التضخم عن طريق عدة قنوات من أبرزها ارتفاع الميل للاستيراد وطبيعة هيكل الواردات.

وعلى مستوى الموازنة العامة للدولة، فقد شهدت هي الأخرى تحسنا ملحوظا بداية من عام 996، حيث عرفت النفقات العمومية ارتفاعا طفيفا خلال سنوات البرنامج مما يدل على أن السياسات التقشفية قد أعطت أكلها، وبالنسبة للإيرادات العامة فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال سنة 1996 تبلغ 34,6% مقارنة ب 1995، و2,25% سنة 1997 مقارنة ب 1996.

خامسا: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر(2001-2015)

بدأ التفكير حول مسألة النمو على المنهج الليبرالي سنة 1985 وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي هذا الإطار قامت الدولة بالتخلي عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وفتح رؤوس الأموال أمام الأموال الخصوصية وفتح باب المنافسة، لكن ذلك أدى إلى رفع نسبة الفقر مما دفع إلى التفكير في ضبط السياسات الاقتصادية بشكل يضمن التوازن الاقتصادي، ومكافحة الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية لان البلدان النامية رأت السياسات المنتهجة سابقا لم تمكن من تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل ساهمت في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء بسبب عدم قدرة هذه الدول على السيطرة على حرية السوق بسبب فشل السياسات الماضية حيث وضع في سنة 2000 الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة 2001-2015 التي بنيت على قانون توجيهي لمكافحة الفقر من اجل تخفيض أعداد الفقراء وذلك من خلال العمل على برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة الأجل.

يتم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر من خلال خطط عمل:

- الأولى لمدة أربع سنوات في الفترة 2001-2004.

- الثانية مدتها خمس سنوات تغطي الفترة 2006-2010.

- الثالثة وهي الآن قيد التنفيذ تغطي الفترة 2011-2015.

للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر أهداف عامة من أهمها:

- تخفيض الفقر؛

- دفع عجلة النمو الاقتصادي؛

- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

كان من المهم الحفاظ على نسبة معقولة من التضخم والسيطرة عليه وبالتالي كان الهدف هو المحافظة على نسبة تضخم تصل إلى 3,3% سنة 2000 و4,1% سنة 2004 و3,5% في نهاية خطة العمل الثانية والثالثة.

- تحسين المستوى الإجمالي للتعليم؛

- تحسين الحالة الصحية العامة؛

- زيادة النفاذ إلى ماء الشروب؛

- زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الوسط الريفي؛
- زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في المدن الكبيرة والثانوية هذه هي الأهداف العامة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.
- تقوم إستراتيجية مكافحة الفقر على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيها بينها من اجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية.
- يرمي المحور الأول إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية.
- يرمي المحور الثاني إلى تامين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء ويتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة وكذلك مناطق تمر كرههم .
- يرمي المحور الثالث إلى تنمية الموارد البشرية والنفاز إلى الخدمات الأساسية.
- وأخيرا فان المحور الرابع يرمي إلى ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر (دعم القدرات المؤسسية والحكم الرشيد).

1- الخطة الأولى: (2001-2004)

تتمثل الأهداف الرئيسية عند اكتمال تنفيذ خطة العمل 2001-2004 في:

- تحقيق معدل نمو سنوي يتجه إلى 7% بحلول عام 2004؛
- تخفيض نسبة اثر الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%؛
- الحفاظ على نسبة التضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004؛
- تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

*السياسات الكلية للإستراتيجية على المدى المتوسط

تهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى ضمان تعبئة كاملة للموارد الداخلية وتثبيت النفقات الجارية من جهة أوزيادة المداخل من جهة أخرى، وتتوقع الإستراتيجية من خلال الإصلاحات المقام بها تقدما سريعا لمداخل الميزانية طيلة الفترة، وتعرف المداخل من الضرائب تقدما أسرع من الناتج الداخلي الخام، وذلك بفعل الإصلاحات المقام بها على مستوى النظام الضريبي المباشر، الذي سعى إلى تحقيق هدف ثلاثي الجوانب يتمثل

¹ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص : 03.

في تبسيط وتوسيع الوعاء، وتوفير مزيد من العدالة الضريبية، مما سيكون له الأثر الكبير على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير وتنويع القطاع الخاص (تبسيط وتخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الكميات المحصلة على مستوى المؤسسات الكبيرة والقطاع التجاري).

كما سيسهم هذا الإصلاح في توزيع أفضل للثروات الداخلية بفعل رسم الضرائب الأكثر قيمة على الأصول غير المنتجة.

وقد تم تنفيذ إصلاح الضرائب المباشرة من فاتح يناير 2000 وهكذا ارتفع خصم الضريبة الدنيا الجزافية من ضريبة الأرباع الصناعية والتجارية سنة 2000 إلى 50% بدل 25% سابقا، ونص قانون المالية لسنة 2001 على ارتفاع ذلك الخصم إلى 75% وانخفاض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية من 40% إلى 35%.

وعلى مستوى النفقات العمومية، ستظل هذه السياسة تتميز بالتحكم في نمو النفقات الجارية وعلى الرغم من إن تطور الموازنة على المدى المتوسط يظهر اتجاهها نحو ارتفاع العجز، حيث سيرتفع من 1,5% من الناتج الداخلي للخام سنة 2000 الى نسبة 3% سنة 2004 (كما هو متوقع).

السياسة النقدية

ستتابع الإستراتيجية على المدى المتوسط تطبيق السياسة النقدية الصارمة من اجل دعم سياسة أسعار الصرف، والتي تسعى إلى تثبيت معدل سعر الرف الحقيقي والفعلي في مستوى مطابق لهدف حساب الجاري والمحافظة على معدلات تضخم في حدود قريبة من المستوى الملاحظ في البلدان الشريكة المرتكزة على قوى السوق من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة لتسيير السيولة وتطوير سوق سندات الخزينة.

3- تقييم خطة العمل الأولى: 2001-2004

* لم يكن تنفيذ المرحلة أولى من إستراتيجية الحد من الفقر مرضيا نظرا لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تساهم في الحد من الفقر¹.

* تم ملاحظة متوسط نمو دون المتوقع (4,6) كمتوسط للفترة مقارنة مع 6% متوقعة) معدل تضخم عال رابع لسياسات مالية ونقدية وتوسعية، غير صائبة نظرا لاعتمادها على بيانات إحصائية غير دقيقة.

* أدت السياسات الاقتصادية إلى عجز يناهز 10% من الناتج المحلي الإجمالي وانهميار الاحتياطي الرسمي (تتراوح بين 0,4 إلى 1,3 شهر من الواردات غير النفطية) وزيادة غير مسبوقه في العروض من النقد.

¹ المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، ص : 2

*أما الهدف المتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج محيية للآمال على امتداد الفترة 2001-2004 وكان ادني معدل تم تحقيقه خلال هذه الفترة هو 3,9% سنة 2002 (كما يوضح الجدول التالي)، أما في السنوات الأخرى فكانت معدلات التضخم على النحو التالي 4,7% سنة 2001، 6,13% سنة 2003، 6,35% سنة 2004.

الجدول رقم (14): معدلات التضخم خلال فترة الخطة

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدلات التضخم	4,7	3,9	6,13	6,35

Source : ONS, agrégats de la comptabilité nationale , op cit p.07

ONS, élément de conjoncture 2002, op cit p18.

ONS, Publication Décembre et Janvier 2004.

خطة العمل الثانية 2005-2010

من أهداف هذه الفترة

- خفض معدل الفقر إلى اقل من 35% على المستوى الوطني و45% في المناطق الريفية، و اقل من 15% في المناطق الحضرية.
- تحقيق مستوى نمو سنوي بمعدل 10% على مدة الفترة؛
- ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي؛
- خفض أمية البالغين إلى اقل من 20%؛
- زيادة معدلات تغطية الرعاية الصحية.
- زيادة معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى 48% في الحضر وإلى 62% في المناطق الريفية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا

إن وضع السياسة النقدية والعمل بها يتسمان بالتشاور، في إطار ضيق بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، ويساعدهما في هذه المهمة أقرب معاونيهما. وخصوصا لجنة السياسة النقدية والمالية المنشأة والمخصصة لهذا الغرض، وتعمل هذه اللجنة بتوجيهات من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وتعقد اجتماعات دورية، كما تقدم إليهما النتائج التي توصلت إليها، ذلك على وجه استشاري أما اختيار الوسائل للوصول بهذه السياسة إلى المكانة المرضية فيوقف في المقام الأول على تعريفها وكذا تحديد أهدافها.⁽²⁾

وفي منتصف الثمانينات وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها البلاد قام البنك المركزي الموريتاني بإصلاح سياسته النقدية والائتمانية والتي ترجمت في تحليه بشكل تدريجي عن الرقابة المباشرة والانتقال إلى العمل بوسائل الرقابة غير المباشرة التي تعتمد على ميكانزمات السوق وتجر الإشارة إلى أن الجهود التي بذلت لإعادة هيكلة النظام المصرفي ساهمت في تطوير الإطار المؤسسي ووضع نظام للرقابة غير المباشرة منذ 1992.⁽¹⁾

وقد ارتأينا تناول السياسة النقدية الموريتانية قبل وبعد برامج الإصلاح من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة النقدية الموريتانية قبل برامج الإصلاح الاقتصادي

يجب التمييز عند الحديث عن السياسة النقدية في موريتانيا قبل برامج الإصلاح الاقتصادي بين مرحلتين متباينتين هما

أولا: المرحلة الأولى (1960-1973)

امتازت هذه المرحلة بعدم وجود مؤسسة نقدية مركزية وإنما كانت هناك تابعة لمؤسسات أجنبية لارتباط البلاد آنذاك بإتحاد نقدي أجنبي (منطقة الفرنك الغرب إفريقي) وهو ما يعني عدم وجود سياسة نقدية ومصرفية وطنية، كما أن غياب سياسة عامة واضحة المعالم للدولة الناشئة وكذا الارتجالية في اتخاذ القرارات قد ساهما في وضع اقتصادها تحت رحمة الاقتصاديات الأقوى في المنطقة النقدية، حيث يتم إصدار العملة وتصديرها، من بنك الإصدار المركزي الأجنبي (BCEAO) حسب الاحتياجات النقدية للنمو في الدخل القومي على مستوى المنطقة كلها.

نتيجة لاختلاف عوامل النمو داخل المنطقة فإنه يترتب على ذلك أيضا اختلاف معدلات النمو، مما ينجم عنه تسرب الإصدار النقدي إلى بعض هذه الدول، بدرجة أكبر من معدل النمو المتحقق في الدخل

(2) عيسى ولد أحمد محمود، مرجع سابق، ص: 121.

(1) البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني: عصرته وتحولاته الحديثة، مارس 1998، ص: 9.

لديها، ويعمل على استيراد التضخم، وبالتالي يسهم في تفاقم مشكلاتها الاقتصادية وفي طليعة هذه الدول موريتانيا.

وبالرغم من أن القانون الذي بموجبه أنشأ المصرف المذكور، نص على قيامه بكافة مهام السلطات النقدية من رقابة وإشراف وتنسيق فيما يتعلق بالتدفقات النقدية بين الدول الأعضاء إلا أنه لم يهتم إبان ممارسته لأعماله، إلا بتوفير السيولة اللازمة كهدف أساسي، على حساب أهداف السياسة النقدية، التي تعمل على تحقيق التوظيف والاستقرار الاقتصادي حيث أعقبت الودائع الآجلة من نسبة الاحتياطي القانوني، وتم اعتماد الفائدة الرخيصة تحجيماً للمدخرات إذ لم يتجاوز الحد الأعلى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية 4.5 % بالإضافة إلى إتباع سياسة سعر إعادة الخصم في صالح البنوك التجارية - حيث ظل ثابتاً عند مستوى 3.5 % - تشجيعاً لها على التوسع في الائتمان ومن هنا يمكننا القول، إن المصرف كان يقوم أساساً بدور الممول المشارك للمصارف التجارية.

ثانياً: المرحلة الثانية (1973 - 1985)

لقد تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي الموريتاني، الذي هو السلطة المسؤولة عن تنظيم واستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في النقد والائتمان كما نص على ذلك قانون المصارف لعام 1974 والذي يضم ما يلي⁽¹⁾:

1. تنظيم الائتمان من أجل مواجهة المتطلبات المالية للقطاعات الإنتاجية المختلفة خدمة لأهداف التنمية.
2. مواجهة التقلبات المالية والنقدية سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.
3. ضمان سلامة المراكز المالية للجهاز المصرفي عن طريق فرض رقابة على الوحدات وحماية ودائع الجمهور.

وجدير بالذكر أن هذه المرحلة طبعها سيطرة الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وقد طبقت ثلاث أدوات رئيسية هي:⁽²⁾

الرقابة المباشرة بواسطة تحديد سقف الائتمان ونظام الرخص المسبقة، والرقابة غير المباشرة بواسطة إعادة التمويل تحت السقف المحددة، وأخيراً الرقابة على تكاليف الائتمان.

⁽¹⁾ عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (1985 - 1997)، مرجع سابق، ص: 122.

⁽²⁾ Ministère du plan, cheikh El Kebir ould chbih et Mohamed Lemine ould Raghani, Etude : La politique de crédit et ses effets sur L'investissement prive, Janvier 1995, P 1-2.

- الرقابة المباشرة: يتعلق الأمر بالمزج بين الرقابة العامة والفردية على الائتمان الممنوح من طرف المصارف وذلك من خلال:

- تأطير القروض: بواسطة تحديث سقف الائتمان بالنسبة لكل قطاع وذلك بالنسبة لكل مصرف.
- نظام الرخص المسبقة للبنك المركزي: وهي مطلوبة للقروض التي تزيد مدتها على سنتين وكذلك بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي يتعدى مبلغها مليوني أوقية.
- الرقابة غير المباشرة: وتعتمد الرقابة غير المباشرة على إعادة التمويل الممنوحة للبنوك في إطار السقف الكلية والفردية المصادق عليها سنويا من طرف البنك المركزي الموريتاني.
- الرقابة على تكاليف الائتمان: لقد كان البنك المركزي الموريتاني حتى سنة 1992 يطبق معدلات للفائدة تعتمد على نظام لمعدلات إعادة الخصم تفرق بين قطاعات النشاط الاقتصادي، بطريقة توجيه الائتمان باتجاه القطاعات ذات الأسبقية بالنسبة للسلطة العمومية.

وقد طبقت المصارف معدلات تفضيلية على القروض القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (15): معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح، السعر المدين كنسبة مئوية (0/0).

على القروض قصيرة الأجل :	
- القابلة منها لإعادة الخصم	
* القطاعات ذات الأولوية	= 10
* قطاعات أخرى	= 13
- الغير قابلة منها لإعادة الخصم	= 17
على القروض ذات الأجل المتوسط :	
- القابلة منها لإعادة الخصم	
* القطاعات ذات الأولوية	= 9
* القطاعات الأخرى	= 12
- الغير قابلة منها لإعادة الخصم	= 17

Source: minstér du plan, la politique de credit et ses effetes sur linvestissement privé, op-cit ,p2

وقد كانت المعدلات المدينة عظمى ومحددة إما كمساو لمعدلات إعادة الخصم العادية (10 %) أو معدلات تفضيلية زائدا حدا أعظميا.

وبما أن القروض الأساسية كانت معتمدة من طرف البنك المركزي فإن معدلات الفائدة كانت نسبيا منخفضة ولم تعكس التكلفة الحقيقية للنقود، ومن جهة أخرى فإن المعدلات الدائنة كانت سالبة، ولذا فإن تعبئة الموارد الثابتة على شكل ادخار كانت متواضعة مما أدى إلى ضعف الوساطة المالية من طرف البنوك.⁽¹⁾

كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (16): معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح، المعدلات الدائنة كنسب مئوية (%).

الودائع تحت الطلب:	
- الودائع الادخارية	
8 =	* المسحوب قبل 12 شهرا
9.5 =	* المسحوب قبل 18 شهرا
10.25 =	* المسحوب قبل 24 شهرا
11.5 =	* المسحوب بعد 24 شهرا
- الودائع لأجل	
5 =	* من 3 إلى 6 أشهر
7.5 =	* من 6 إلى 12 شهرا
8 =	* أكثر من 12 شهرا على الأقل

Source : Ministère du plan, op-cit, P 2.

وجدير بالذكر أنه في إطار برنامج التثبيت الذي انتهجته الحكومة الموريتانية ابتداء من سنة 1980 ذلك في إطار الخطة الخماسية الأخيرة فإن جهود الحكومة انصبت حول وضع سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على سعر فائدة موجب من اجل تشجيع تعبئة الموارد الداخلية، الشيء الذي قاد إلى تطبيق نظام للرقابة المباشرة طبع بمجموعة من الإجراءات القسرية وقفت كعوائق معتبرة أمام تطور المنافسة ما بين المصارف وهذه الإجراءات هي التي سبق تعرضنا لها.

⁽¹⁾ Ministère du plan : op-cit. P 2.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات قامت السلطات النقدية بانتهاج سياسة الكتلة النقدية طيلة الفترة (1980-1985) الشيء الذي ترتب عنه نتائج خطيرة جدا على الاقتصادي الموريتاني.

وقد كانت هذه السياسة المنتهجة من طرف السلطات النقدية تستهدف في أغلب الأحيان مراقبة الكتلة النقدية عن طريق مراقبة الائتمان وذلك بتحديد معايير لنمو الكتلة النقدية عن طريق سقف الائتمان.

وتحت تأثير أفكار النقديين في سنوات الثمانينات اتجه البنك الموريتاني (BCM) إلى وضع السياسات المعيارية كسياسة الكتلة النقدية (monetary targetting) موضع التنفيذ.

ومن الناحية المبدئية فإن السلطات النقدية في إطار تحديدها لهدف النمو تجعل من النمو المحقق في الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الداخلي الخام موجهها لها بطريقة تمكن من تلافي التأثير إلا أن المشكل المهم الذي يواجهه السلطات النقدية عند انتهاج هذه السياسة (سياسة الكتلة النقدية) هو في اختيار المجاميع النقدية التي تريد السلطات النقدية تسييرها، وفي البداية يجب أن تكون لها علاقة مع الدخل الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون نتائج المتبعة والمتعلقة بالمجاميع المختارة قابلة للتوقع، الشيء الذي لا يمكن حصوله نظرا للفارق الخاص ما بين السياسة النقدية المتبعة وتصرف البنوك الأولية من حيث تطور المخاطر واحترام توجيهات البنك المركزي الموريتاني ومبدأ سمو الأهداف، كل هذه العوامل من الطبيعي أخذها كسبب لفعالية ومصداقية سياسات النمو النقدي.

ولقد تمخض عن تطبيق سياسة الكتلة النقدية في موريتانيا نتائج أكثرها بروزا هو عدم التوازن في نظامها الاقتصادي : وضع سيولة كبيرة في متناول الوكلاء الاقتصاديين بدون أن تكون لها علاقة بنمو الإنتاج مما أدى إلى وصول معدل التضخم إلى حوالي (15-17 %).⁽¹⁾

ومن جهة أخرى فإن تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بطريقة مركزية أدت إلى أن يظلا منخفضين جدا لفترة طويلة، الشيء الذي نجم عنه استثمارات تفضيلية سيئة (تمويل مشاريع غير ذات مردودية). كما أن أيضا أسعار الفائدة ظلت ولفترة طويلة سالبة.

وهذا ما قاد البلاد إلى وضعية الكبح المالي والذي تمثل في سعر فائدة دائن منخفض يثبط الادخار مصحوبا بارتفاع حجم الاستثمار وهبوط الاستثمارات ذات الجودة داخل اقتصاد غير قادر على النمو، وبالضبط فإن ظاهرة الكبح المالي هذه كانت هي الأصل لزيادة عبء مديونية البلد حيث أنه تم إهمال الموارد الداخلية لصالح الموارد الخارجية وذلك في إطار تلبية احتياجات تمويل الاقتصاد.

⁽¹⁾ EL HASSEN OULD Ahmed, L'analyse de L'offre de monnaie par le système bancaire Mauritanien, mémoire de magister, université de Annaba 1998, P 97.

وأيضاً فإن الاختلال الذي يحدثه الاقتصاد المديوني المتسم بالمبالغة في خلق النقود والتضخم القوي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والمديونية المتزايدة ومعدل النمو المنخفض جداً، قد شكل الإطار الخاص للاقتصاد الموريتاني.

وقد قادت صدمة سياسة الكتلة النقدية السلطات العامة في سنة 1985 إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي وتوجيه السياسة النقدية نحو سياسة القاعدة النقدية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985-1997)

ومن أجل بحث تطور السياسة النقدية خلال هذه الفترة يمكننا التمييز بين مرحلتين هما

أولاً: سياسة القاعدة النقدية (1985-1991):

ارتكزت هذه السياسة على القاعدة النقدية التي تعتبر أن عرض النقود هو نتيجة من جهة لتطور القاعدة النقدية، ومن جهة أخرى لمضاعف القاعدة النقدية.

والحقيقة أنه علاوة على مضاعفات المقاييس الموجودة والتي تخرج عن نطاق مراقبة السلطات النقدية (النقود خارج التداول، الاحتياطات الحرة للمصارف) وعوامل أخرى للسيولة (الموجودات الخارجية، والقروض إلى الدول)، كلها متغيرات تجعل تدخلات البنك المركزي ضعيفة جداً.

ويقودنا تحليل القاعدة النقدية كوسيلة للتسيير إلى أنها لم تعرف نجاحاً في اقتصادنا الوطني وهذا انطلاقاً من دوافع مختلفة تتركز على العلاقة بين القاعدة النقدية والكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى إلى كون البنك المركزي الموريتاني غير قادر على السيطرة على حصته من النقود المركزية. وهذا ما قاد السلطات النقدية إلى استخدام سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة.⁽¹⁾

ثانياً: سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة (1992-1997):

في سنة 1992 وفي إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول ما يعرف بالتسهيلات للإصلاحات الهيكلية المعززة بدأت السلطات النقدية تتوجه نحو سياسة نقدية تتبنى وسائل الرقابة غير المباشرة وذلك تماشياً مع التوجه الليبرالي الذي تم اختياره في إطار الوثيقة الأساسية الجديدة للسياسة الاقتصادية، وتجدد الإشارة إلى أن الصعوبة التي أدت إلى هذه الاتفاقيات كانت مترتبة على عجز المدفوعات الخارجية وان المعالجة الأفضل لهذه الصعوبات تكمن في الملائمة بين المفهوم النقدي لميزان المدفوعات ومفهوم الامتصاص حيث يتم

(1) EL HASSEN OULD AHMED, op-cit, P 100.

تعزير هذين المفهومين بتطبيق سياسة للصرف أكثر واقعية وحيوية وذلك من أجل التأثير بسرعة وفعالية على العجز الملاحظ على مستوى الحساب الجاري.

فالأمر كان يتعلق بالتأثير على الطلب الإجمالي الداخلي مع ترك قوى السوق تعمل بثقة. ومن أجل التوافق بين ضرورة السيطرة على الكتلة النقدية وإنعاش المنافسة ما بين البنوك التجارية اعتمدت السلطات النقدية نمطا للرقابة مبني على استعمال الوسائل غير المباشرة ولذلك قام البنك المركزي الموريتاني بتوحيد سعر الخصم وحررت أسعار الفائدة تدريجيا. إلا أن السلطات النقدية ظلت متمسك دائما بالحق في تحديد سعر أدنى لفائدة دفاتر التوفير - لحماية مصالح صغار المودعين وسعر أعلى للقروض لتجنب النسب الربوية الفاحشة. وتم مراجعة أسعار الفائدة دوريا وتأخذ في الحسبان معدل التضخم، وقد ألغيت السقوف على الائتمان، إلا أن البنك المركزي لا يزال يلجأ من وقت لآخر إلى فرض سقوف شاملة لضرورات السياسة النقدية وهو إجراء تبرره الحاجة إلى صيانة توازنات المصارف التي لا تزال في مرحلة النقاهة، وللإبقاء على مستوى طلب داخلي ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية.

ومن أهم الوسائل غير المباشرة المستخدمة بعد الإصلاحات ما يلي:⁽¹⁾

1- معدل الاحتياطي الإجباري

اعتمد البنك المركزي الموريتاني نظام الاحتياط الإجباري - كوسيلة لتنظيم السيولة المصرفية- سنة 1992 وهو يحتسب كنسبة من مجموع الإيداعات، وتم مراجعة معدلها دوريا حسب تقييم السلطات النقدية وتفرض غرامة تفوق السقف المحدد للفوائد على الأرصدة المدينة على المصارف التي لا تحترم هذه النسبة. ومن خلال هذه النسبة يستطيع البنك المركزي التأثير على خلق النقود، وقد انتقل هذا المعدل من 3.5 % إلى 4.5 % في نهاية شهر مارس سنة 1997.

2- سياسة إعادة الخصم

يفترض على السلطات النقدية في ظل الرقابة النقدية غير المباشرة استخدام سياسة إعادة الخصم كوسيلة للتأثير على عرض النقود المركزية ويخلق سعر إعادة الخصم أثريين الأول نوعي على السعر (سياسة سعر الفائدة) والثاني كمي (حجم الأثر المقبول لإعادة الخصم)، وفي إطار إصلاح السياسة النقدية منذ 1992 تمت زيادة سعر الخصم من 11 % سنة 1993 ليصل إلى 15 % سنة 1997.

(1) البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني : عصرته وتحولاته الحديثة، مرجع سابق، ص 10.

3- السوق النقدية فيما بين المصارف

تم إدخال السوق النقدية ما بين المصارف سنة 1990 ومهمتها هي تحقيق التوازن بين عرض وطلب السيولة وتحديد سعر توازني والذي هو سعر سوق ما بين المصارف، ومن أجل جعلها نواة لقيام السوق النقدية من جهة، ومن جهة أخرى أداة لإتمام الآليات التقليدية لإعادة تمويل النظام المصرفي، وكمجال يمكن أن يتدخل فيه البنك المركزي لاحقاً، إما كعارض أو طالب للنقود بغرض التأثير على حجم السيولة المصرفية ومن ثمة حجم العرض النقدي ويتم في إطار هذه السوق النقاش المباشر بين البنوك والاتفاق على ظروف العمليات ومن ثمة تطلب من البنك المركزي تسجيل هذه العمليات. وخلال سنة 1997 تمت في هذه السوق 127 عملية، كان المقرضان الأساسيان فيها هما : البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI). بمبلغ يتراوح ما بين 0.6 و 1 مليار أوقية، يليه في المرتبة الثانية بنك شنقيط (Chinguittg Bank). بمبلغ يتراوح ما بين 100 و 400 مليون أوقية.⁽¹⁾

إلا أن هذه السوق لم تستغل في الواقع بعد، نتيجة التعود على اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل من جهة وبسبب المنافسة الحادة بين المصارف والتي هي ثمرة لتضارب المصالح التي تقف ورائها من جهة أخرى.

4- سوق أذونات الخزينة

أقرت سوق أذونات الخزينة في يوليو 1994 وهي تستقبل كل الفاعلين الاقتصاديين.

- السوق الأولية لأذونات الخزينة

على أساس التوقعات المعدة من طرف البنك المركزي حول السيولة المصرفية وبدلالة احتياجات التمويل للخزينة على المدى القصير، يتم دورياً بواسطة الصحافة إعلان عن عرض لأذونات الخزينة، ويحق للمصارف وكذلك المؤسسات غير المصرفية المقبولة في السوق النقدية الاكتتاب لمثل هذه الأذونات حسب أسعار الفائدة المعمول بها، وعادة ما تكون هذه الأسعار منخفضة.

- السوق الثانوية لأذونات الخزينة

يمكن لأذونات الخزينة المتداولة أن تكون محل خصم عند البنك المركزي وتم فتح كشك في البنك المركزي لهذا الغرض.⁽¹⁾

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1997, P 43.

(1) Ministère du Plan, cheikh El kebir ould chbih et Mohamed Lemine ould Raghani, op-cit, P 5.

وجدير بالذكر أنه في إطار الإصلاحات التي كانت السياسة النقدية موضعها تم استحداث البرمجة النقدية على أساس قاعدة أسبوعية وتأخذي في الاعتبار تطور العوامل المستقلة للسيولة وتقوم بتحديد مستوى هذه الأخيرة وتحديد الجدول الزمني للتدخل المحتمل.

وعلى هذا الأساس تقوم اللجنة المكلفة بالسياسة النقدية والمالية بتحديد مبالغ مناقصات أذونات الخزينة وجدولتها الزمنية وتقدم كذلك اقتراحاتها للسلطات المعنية ويعمل هذا النظام بصفة جيدة. كما أن السلطات النقدية تتابع بحذر تطور المؤشرات المهمة (سعر الصرف، الأسعار، الالتزامات الخارجية، القروض الموزعة، مستوى الإيداع، تطور الحسابات الجارية للمصارف) وتقوم من خلال هذه المؤشرات بتقييم درجة نجاح السياسة المتبعة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.⁽²⁾

❖ تنسيق السياسة النقدية والمالية

إن انسجام الإطار الشامل والكللي للاقتصاد، الذي تبلور فيه مختلف التطورات قصيرة ومتوسطة الأجل، يستوجب تنسيق أنواع النشاطات التي يجب القيام بها على مستوى مختلف الإدارات المكلفة بتسيير الاقتصاد الوطني. هذا التعاون يبدو مميزا بين وزارة المالية و البنك المركزي الموريتاني، وهي قطاعات تنظيم السياسات النقدية والمالية.

ويتم إعداد مالية الحكومة بخطوات متعددة، فانطلقا من التوقعات السنوية لميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي، نستنتج الإيرادات باعتبار المسلكيات الحديثة لمختلف الأبواب، وحسب إمكانية إدخال إيرادات جديدة. ويحدد مستوى النفقات العامة طبقا لمتطلبات الإنفاق الجاري (من ضمنها المدفوعات باسم المديونية الخارجية)، والاستثماري (ويكتسي هذا الأخير مكانة هامة للبلدان النامية حيث البنية التحتية لا تزال ناقصة)، مع الأخذ في الاعتبار التنبؤات في معدل النمو والتراكمات الاقتصادية الكلية الأخرى.

وتكون المعرفة دقيقة لتمويلات الخارجية المرتقبة لأجل مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية ضرورية عند هذا المستوى نظرا لأن جزءا هاما من برنامج الاستثمار العمومي السنوي يتحقق على الموارد الخارجية وذلك من أجل تحديد التمويل الذاتي المطلوب الذي تغطية المساعدة الخارجية أو يمول على الموارد الداخلية.

إن تمويل العجز المأخوذ من الوصف الأنف قد يكون مصدره خارجيا (تراكم التأخرات، الجدولة، إسقاط) أو داخليا (الجهاز المصرفي، السلف المحلية) وتدمج السلطة النقدية تلك الحاجات في برمجتها وتتبع سير التنفيذ المالي للوصول إلى التقديرات المناسبة.

(2) عيسى ولد أحمد محمود، السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 146.

ويصبح السيناريو أكثر وضوحا والتنسيق أكثر بيانا في ظل إصلاح بنوي كذلك الذي نعيشه منذ عدة سنوات. وفي هذه الظروف، يكون التوازن الخارجي أولوية مطلقة لبرنامج التقويم. وحيث أن تطور الائتمان المحلي يؤدي إلى تطور مماثل في عجز الحساب الجاري، وبما أن الكتلة النقدية (عرض النقود) تعتبر مستقلة عن البرمجة، ومحددة من قبل السلطات النقدية عند مستوى منسجم مع توقعات التضخم والنمو، وخصوصا الاستيعاب الداخلي المتناسق مع هدف الحساب الخارجي الجاري. وإذا كان من الضروري أن يكون العجز الحالي المتوقع هو أقل ما يمكن، ويدعو إلى التلاشي التام، فإنه ينبغي على الدولة أن تنفق طبقا لإمكاناتها، في إطار سياسة نقدية ومالية صارمة ورشيدة.⁽¹⁾

وعلى العموم فإن أهداف السياسة النقدية والمالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي وهي أهداف للسياسة الاقتصادية تتمحور حول الأهداف التالية:⁽²⁾

- بعث النمو الاقتصادي الذي يستلزم الاستثمارات الكبيرة في التجهيز والتكوين الخ
- رفع معدلات الادخار وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية مثل (الصيد والزراعة).
- تلاؤم الادخار الموجه والاستثمار الموجه إليه من ناحية الشكل والطبيعة والمدة.
- السيطرة على توازن ميزان المدفوعات وكذلك السيطرة على المديونية الخارجية.
- السيطرة على التضخم وهذه تفترض السيطرة على تمويل الاقتصاد.

ومن أجل تنفيذ أهداف السياسة النقدية بفعالية يحتاج البنك المركزي إلى أن يكون مستقلا بحيث يتمتع بالحرية التامة في تحركاته وهو ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر خلال خطة العمل الثانية 2005-2010:

في سياق يطبعه تزايد النفقات العمومية وفائض السيولة المصرفية، واصل البنك المركزي على مدى عام 2006 سياسته النقدية الرامية إلى التحكم في التضخم. ولهذا الغرض، أبقى البنك المركزي الموريتاني على نسبة الخصم وعلى شروط الاحتياطي الإلزامي من الأرصدة بالأوقية. كما استحدثت خلال العام المنصرم احتياطا إلزاميا بالنسبة لودائع العملات الأجنبية.

(1) سيدي ولد الزين وعبد الله ولد حرمة الله، السياسة النقدية في موريتانيا، مؤلف جماعي: السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد 2، نشر مؤسسة أكسبريس للطباعة، أبوظبي، 1996، ص 514 - 515.

(2) Ministère du Plan, op-cit, P 8.

وكان تطور السيولة المصرفية طوال العام المنصرم ، موضع متابعة منتظمة من لدن البنك المركزي، وقد جرى تنظيم هذه المناقصات بوتيرة أسبوعية ، غالبا ، وبالتعاون مع الخزانة العامة، لمواجهة فائض السيولة المصرفية وعند الاقتضاء، لسد احتياجات الخزينة العامة.

وفي عام 2006، تبين أن عمليات استرجاع السيولة كانت أقل شأنًا مقارنة بعام 2005. رغم زيادة نفقات الميزانية وتسوية جزء هام من المتأخرات . وهكذا ، كان جاري سندات الخزينة يساوي 40 مليار أوقية عام 2006، مقابل 55.4 مليار في العام السابق. وتأتي هذا التطور أساسا من القيود المفروضة على السيولة المصرفية، من خلال سداد خطوط القرض المخصصة لاستيراد المحروقات من جهة، وتوسع حركة النقود الورقية والمعدنية في نهاية العام، من أجل تمويل مختلف الحملات الانتخابية، من جهة ثانية.

ومن جانب آخر ، تعين على البنك المركزي في كثير من الأحيان أن يقوم بإعادة تمويل البنوك التجارية من خلال عمليات شراء سندات الخزينة. وبلغ عدد هذه العمليات 195 عملية بمبلغ إجمالي قدره 69 مليار أوقية، ويرتبط تكتيف لجوء البنوك على إعادة التمويل من قبل البنك المركزي بضرورة التقييد بالاحتياطي الإلزامي مع مواجهة طلبات السحب الكبيرة التي ترتبت على الحملات الانتخابية وخصوصا في الفصل الأخير من العام.

ومع ذلك، وفي غياب أدوات لاستيعاب السيولة لدى البنك المركزي، فإن هذا الأخير بقي مرهونا في مجال سياسته النقدية بإصدار سندات الخزينة. وقد نجحت السياسة نسبيا لحد الساعة لكون ضرورة استيعاب السيولة المصرفية الفائضة تتزامن في الغالب مع احتياجات الخزينة للتمويل. غلا أن هذه الوضعية يمكن ان تتغير في المستقبل القريب، حيث ان آفاق الإيرادات النفطية من شأنها أن تؤدي على استغناء الخزينة العامة عن غصدار سنداها على المدى البعيد، في الوقت الذي تقود نفقات الميزانية المترتبة على هذه الموارد الجديدة على وجود فائض في السيولة. ولمواجهة هذه الوضعية وحرصا على استقلالية السياسة إزاء سياسة الميزانية ، فإن النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي الذي تم اعتماده عام 2006، يسمح من الآن فصاعدا لهيئة الاصدار باستحداث سندات خاصة بها لأغراض سياستها النقدية . وهناك نية بتحويل جزء من ديون البنك المستحقة على الدولة إلى سندات في إطار هذه السياسة.

ومهما يكن من أمر، فإن التأثير المالي للسياسة النقدية على الوضع المالي للبنك المركزي يجب تقييمه مسبقا وأخذ به بعين الاعتبار في الميزانية السنوية للبنك.

أولاً: تطور المجاميع النقدية:

لقد انعكس تحسن أوضاع ميزان المدفوعات والمالية العامة على الحالة النقدية خلال عام 2006. وكان تطور الكتلة النقدية مرتبطاً إلى حد كبير بزيادة العوائد الخارجية الصافية بحدود 100% من سنة لأخرى إضافة إلى زيادة متواضعة للقروض لصالح الاقتصاد وانخفاض ملحوظ في مديونية الدولة.

وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) 177.9 مليار أوقية عام 2006 أي بزيادة 15.7% مقارنة بعام 2005، وهو ما يتماشى مع الأهداف المرسومة في بداية العام أي 15%.

وقد انعكست هذه الزيادة في اتساع حركة النقود الورقية والمعدنية (35.3%) بشكل أكثر تسارعاً من نسبة 15% المسجلة في سنة 2005 وكذلك بتزايد معتدل للودائع (6.5%).

كما أن حصة النقود الورقية والمعدنية قياساً إلى الكتلة النقدية الإجمالية المتاحة مثلت 37.3% عام 2006 مقابل 31.9% عام 2005. ونتج هذا التطور في زيادة حركة النقود الورقية والمعدنية عن تطور الطلب لتمويل مختلف الحملات الانتخابية نظراً إلى ضعف انتشار البنوك في الاقتصاد الموريتاني.

وفيما يتعلق بمجموع M1 وهو عبارة عن حركة النقود الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب فقد بلغ 148.7 مليار أوقية بزيادة 16% مقارنة مع 2005. وهي وتيرة تكاد تشبه النسبة المسجلة في العام السابق. وقد تطورت بنية هذه الكتلة تماشياً مع زيادة حصة حركة النقود الورقية والمعدنية من 38.4% إلى 44.7% من مجموع هذه الكتلة وكذلك مع انخفاض الودائع تحت الطلب من 61.7% إلى 55.3%.

جدول رقم 17 بنية الكتلة النقدية (مليار أوقية)

التغير %	2006	2005	
15.68	177.92	153.8	النقود بالمعنى الواسع
35.30	66.43	49.1	حركة النقود الورقية والمعدنية
3.97	82.31	97.17	ودائع تحت الطلب
14.30	29.17	25.52	ودائع لأجل ومدخرات

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية (مارس 2005)

ويبلغها 29.2 مليار أوقية فإن الودائع لأجل تكون قد ارتفعت بنسبة 14.3% مقارنة بعام 2005.

1-الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية

الموجودات الخارجية الصافية

سجلت الموجودات الخارجية الصافية التي كان رصيدها سالبا بمبلغ 71 مليار أوقية في دجمبر 2005، زيادة بنسبة 101% لتصل 0.7 مليار أوقية في دجمبر 2006. وينتج هذا التطور النوعي عن تحسن في الموجودات الخارجية للبنك المركزي زيادة بنسبة 111.8% لتصل 4.6 مليار أوقية. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى تظافر عدة عوامل من بينها الانخفاض في الالتزامات الخارجية للبنك المركزي بعد غلغاء المديونية تجاه صندوق النقد الدولي، وزيادة الاحتياطيات الإجمالية بفعل العائدات النفطية، ودفع غتاوة الصيد من قبل الاتحاد الأوروبي، وبيع رخصة ثلاثة للهاتف النقال وإعادة جزء أكبر من مداخيل صادرات الحديد. ويجدر التنويه بأن أصول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لم تؤخذ في الاعتبار لاحتساب العوائد الخارجية للبنك المركزي الموريتاني.

تطور الموجودات الخارجية الإجمالية للبنك المركزي الموريتاني

اتسمت الموجودات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني بتطور ملحوظ حيث ارتفعت من 8.4 مليار أوقية عام 2003 على 52.29 مليار عام 2006. ويعود السبب في هذا التحسن على دخول العملات الصعبة المتأتية من القطاع النفطي ودفع إتاوة الصيد في غطار الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وبيع رخصة ثلاثة للهاتف النقال وإعادة إيرادات صادرات القطاعات التقليدية (الحديد والأسماك) وخصوصا بعد ارتفاع أسعار الحديد في السنوات القليلة الماضية. وإذا ما قيست بأشهر استيراد البضائع والخدمات فإن العائدات الخارجية للبنك المركزي بلغت 2.6 شهرا من الواردات عام 2066 مقابل 1.1 شهرا فقط عام 2005.

اما الموجودات الخارجية للبنوك التجارية فقد شهدت زيادة قدرها 13.6 مليار أوقية ، لتصل إلى 30.1 مليار بتاريخ 31 دجمبر 2006. ويعود هذا الارتفاع إلى الوضعية الجديدة لصادرات الأسماك وإلى تكثيف بيع العملات الصعبة من قبل البنك المركزي.

وينتج كذلك عن انخفاض التزامات البنوك التي تراجع من 48.6 مليار أوقية في نهاية 2005 إلى 34 مليار في السنة الموالية أي بانخفاض 30% نتيجة سداد خطوط القرض المخصصة لتمويل الواردات النفطية.

جدول رقم: 18 تطور الموجودات الخارجية للنظام المصرفي (مليار أوقية)

تغير %	2006	2005	
176.1	52.2	18.9	الموجودات الخارجية للبنك المركزي
18.3-	47.6-	58.3-	الالتزامات الخارجية للبنك المركزي
11.8	4.6	39.4-	الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي
82.2	30.1	16.5	الموجودات الخارجية للبنوك
30.0-	34.0-	48.6-	الالتزامات الخارجية للبنوك
87.9	3.9-	32-	الموجودات الخارجية الصافية للبنوك
101.0	0.7	71.4-	الأصول الصافي

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية (2006)

ثانيا: القروض الداخلية

في عام 2006، انخفضت القروض الداخلية بنسبة 12.2% لتفسير بمستوى 266.2 مليار أوقية. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تقلص القروض الصافية للدولة حيث تراجعت بنسبة 29.7% بعد السداد الجزئي لديون الخزانة العامة سواء تجاه البنك المركزي أو تجاه البنوك التجارية. وقد أمكن هذا السداد بفضل زيادة استثنائية لموارد الدولة عام 2006 نتيجة الإيرادات المتأتية من قطاعات النفط والمواصلات والصيد البحري.

الديون الصافية على الدولة

بلغ صافي الديون على الدولة 112.3 مليار أوقية عام 2006 مقابل 159.7 مليار أوقية عام 2005. ونتج هذا الوضع خصوصا عن زيادة ملحوظة في ودائع الإيرادات المركزية لدى هيئة الإصدار (107.4% مقارنة بعام 2005) نتيجة تراجع عمليات الاكتتاب في سندات الخزينة من 52.26 مليار أوقية عام 2005 إلى 32.3 مليار أوقية عام 2006.

جدول رقم 19 تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)

تغير %	2006	2005	
-29.7	112.3	159.7	قروض صافية إلى الدولة
7.3	153.9	143.5	قروض صافية إلى الاقتصاد
14.3	-88.9	-77.8	بنود صافية أخرى
-12.2	266.2	303.1	قروض داخلية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، نفس المرجع السابق.

قروض الاقتصاد

سجلت القروض لصالح الاقتصاد زيادة معتدلة قدرها 7.3% في حين أن القيمة النسبية لحصتها مقارنة بمجموع القروض الداخلية تراجعت إلى 42% مقابل 47% عام 2005. وانخفضت نسبة القروض لصالح الاقتصاد/النتاج الداخلي بعد استبعاد النفط من 45.5% عام 2005 إلى 41.6% عام 2006 وهو ما يفسر جزئياً تباطؤ الناتج الداخلي الخام غير النفطي.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي

لا شك أن الاقتصاد الموريتاني كما مر معنا يعاني من اختلالات هيكلية والتصدي لمثل هذه الاختلالات هو من أهم برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت على مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها الاعتماد على جهاز السوق لتحريك النشاط الاقتصادي وبما أن كل من السياسة المالية والنقدية تعتبر من أهم الأدوات للتأثير في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي هيكل جهاز الأسعار بصفة خاصة فإن تلك البرامج عمدت إلى تنشيط وتفعيل دور كل منهما بما يخدم توجهاتها الانكماشية للحد من الطلب الكلي عن طريق الحد من الانفاق في الأولى وتبني أسلوب السقوف الائتمانية و تحرير أسعار الفائدة والصر في الثانية.

حتى يمكن التغلب على العجز القائم والحاد في ميزان المدفوعات وموازنة الدولة والإفلات من مصيدة التضخم في الوقت الذي تسعى فيه لزيادة الإنتاج والاستثمارات وتوفير فرص العمل أن القضاء على فجوة الموارد المحلية إن تحقق لا يكفي لوحده وإنما يحتاج الأمر إلى التوجيه الكمي ولنوعي لتدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية التي يفوق دخلها وانفاقها نحو الوحدات الاقتصادية التي يفوق انفاقها دخلها ويعتبر ذلك من أصعب المهام التي يواجهها النظام النقدي عموماً والسياسة النقدية في ظل مراعاة التوازن بين التضخم

والانكماش و الرفع من معدل النمو الاقتصادي والحفاظ عليه عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة¹.

ويتطلب تحقيق ذلك وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من التطور تمكنها من العمل على تعبئة المدخرات و اعادة توجيهها نحو اكثر القطاعات انتاجية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ومن هنا انصبت برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا الى محاولة اعادة هيكلة القطاع المصرفي وتدعيم وتقوية رقابة البنك المركزي عن طريق تحويل نصيبه في رؤوس اموال البنوك التجارية الى الدولة تفاديا للاخطاء التي حدثت في الماضي نتيجة للتوسع في عرض النقود.

وتشمل اعادة الهيكلة تلك دعم وحدات الجهاز المصرفي وذلك بإعادة النظر في احجام بعضها واتخاذ قرارات بالدمج لبعضها ووضع ضوابط لوظائف وسياسات وحجوم ومستويات تشغيل الوحدات وخلق منافسة بينها.

على ضوء تلك الإصلاحات فإننا سنعيد النظر في السياسة النقدية في فترات الإصلاح الاقتصادي بعد الإدراك الكامل لمؤشرات أداء الاقتصاد القومي من خلال مبحثين يتعلق الأول بدورها في إدارة الطلب الكلي اما الثاني فيناقش دورها في ادارة العرض الكلي للاقتصاد.

المطلب الاول: دور السياسة النقدية في ادارة الطلب الكلي

انطلاقا من التفسير الذي يرى بان ازمة المديونية للدول النامية ما هي بالواقع الا ازمة افراط الطلب تعاني منها هذه البلدان، مصدره زيادة عرض الاصول النقدية في المجتمع عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات والذي يمثل دائما حالة من عدم التوازن تعكس نفسها بوجود اختلالين واضحين

اولهما داخلي يتمثل في زيادة الاستثمار عن الادخار والثاني خارجي بسبب زيادة الواردات عن الصادرات ولا يمكن تجازهما الا بالاستدانة من العالم الخارجي ويرى انصار هذا الرأي انه لا يمكن القضاء على هذه الاخلالات الا بالتغلب على فائض الطلب وتلك هي الرؤية التي تسليح بها صندوق النقد الدولي لادارته لتنمية البلدان النامية، وتنطوي تلك البرامج التي يدعمها على ضرورة الحد من الطلب بوسائل متعددة اهمها تلك التي تهمنا هنا و المتمثلة في السياسة النقدية.

اولا: الائتمان المصرفي

لقد مر معنا سابقا انه حدث افراط في منح الائتمان كما هو مبين في الجدول 3/1 لذلك جاءت الاجراءات العملية للسياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة الموريتانية منذ منتصف الثمانينات لتقييد و مراقبة نمو

الفصل الرابع:مسار السياسة النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الكتلة النقدية حتى يتم امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع والجدول التالي يوضح لنا حركة الائتمان المصرفي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وما بعدها.

الجدول 20 تطور معدل نمو مكونات المتلة النقدية (نسبة الماوية)

السنة	معدل نمو السيولة المحلية	نسبة الموجودات النقدية الى اجمالي الكتلة	معدل نمو الموجودات النقدية	معدل نمو الائتمان المحلي	معدل نمو ديون الدولة	معدل نمو ديون الاقتصاد	معدل نمو صافي الموجودات الاجنبية
1984	12,3	85,1	19,2	8,9	11,8	8,1	25,7-
1985	22,3	88	26,2	2,6	24,4-	11,1	2-
1986	7,3	76,6	6,4-	6	11,4	4,9	19,4-
1987	18,7	75,9	17,5	10	9,8	10,1	6,3
1988	2,5	77,9	4,7	6	4,4-	8,5	11,2-
1989	16,5	81,2	21,3	61,5	111,4	51,6	3,6-
1990	11,5	75,3	3,5	11,3	3,6	13,4	29-
1991	9,2	75,8	9,9	9,8	4,8	11	52,5-
1992	7,2	79,5	4,2	0,5	6,4-	2,1	36,3-
1993	0,7	75,9	3,6	6,7	24,6	0,4	4.6

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للدراسات.

يتضح من خلال الجدول ان الكتلة النقدية عرفت تراجعا ابتداء من سنة 1985 اما اذا جزئنا الفترة حسب معيار البرامج فنلاحظ انها (اي الكتلة النقدية) قد حققت معدل نمو خلال فترة برامج التقويم الاقتصادي والمالي بلغ في المتوسط 12.6% في حين حققت معدل نمو وسطي حوالي 12.4 % خلال فترة برنامج الدعم والدفع مع فارق بسيط يتمثل في استمرار النمو في التراجع المنتظم ابتداء من 1989 حتى وصل الى قيمة سالبة (-0.5) سنة 1994 بينما شهدت الفترة التي قبلها حدوث ازات عنيفة في نمو الكتلة النقدية خصوصا في عام 1987 ويفسر ذلك بوجود قدر كبير نسبيا من التحكم في نمو الكتلة النقدية.

كما يتبين من خلال الجدول أيضا ان نسبة الموجودات النقدية المتاحة الى اجمالي الكتلة النقدية قد شهدت هي الأخرى تراجعها من 88 % سنة 1985 الى 72.2 % عام 1994 اما على مستوى البرامج فقد سجلت في المتوسط 79.6 ، 77.3 على التوالي وفي المقابل تزايدت أشباه النقود باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

كما يلاحظ ان الموجودات النقدية المتاحة ظلت تنمو بمعدل بلغ في المتوسط السنوي 7.9 على كامل الفترة بينما بلغ 5،10،6،11 في المتوسط خلال فترة البرامج على التوالي:

اما فيما يتعلق بمقابلات الكتلة النقدية فيلاحظ ان القروض الداخلية (الائتمان المحلي) قد سجلت معدل نمو بلغ في المتوسط 15,6,5,72، على التوالي خلال البرنامجين بينما عرفت معدل نمو وسطي على كامل الفترة بلغ 11, 35 مسجلة بذلك معدل سالب سنة 1994 بلغ (-9، 0) بعد ان كان في حدود 9,8 سنة 1984 وبالنسبة للديون الصافية على الدولة فإنها ظلت تنمو بمعدلات سالبة بلغت في المتوسط -2 خلال فترة البرنامج الاول كما يلاحظ انها سجلت تراجعا حادا سنة 1985 حين بلغت (-26، 2) مقارنة بسنة 1984.

اما خلال فترة البرنامج الثاني فقد سجلت معدلات نمو بلغت في المتوسط 40% ثم استأنفت في التناقص في السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها الدولة مع جارها السنغالية في ابريل 1989 والتي فرضت علي الحومة نفقات كبرى لإعادة دمج المواطنين المسافرين ولتغطيتها لجأت الي الائتمان من الجهاز المصرفي بنسبة 4,111% عما كان عليها قبل تلك السنة

اما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد فقد عرفت نموا بلغ في المتوسط 6,8 خلال فترة برنامج التقييم الاقتصادي و المالي و 25,2 خلال فترة برنامج الدعم والدفع وترجع تلك النسبة المرتفعة للظروف التي مرت بها البلاد عام 1989 والذي نمت فيه القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 51,2% ثم استأنفت طريقها في الانخفاض حيث سجلت 13,4 و 3,3 في عام 1990، 1994 على التوالي وعليه يمكننا القول بان سياسة الحد من الائتمان قد حققت نجاحا كبيرا الى ما استثنينا عام 1989 والذي يرجع الى ظروف استثنائية، حيث يشير تراجع حجم القروض الداخلية الموجهة للدولة الى عدول هذه الاخيرة عن اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز او ما يعرف بالاصدار النقدي الجديد الذي كانت تلجأ اليه في اي وقت شاءت كما يشير تزايد الائتمان الموجه للقطاع الخاص الى تشجيعه بغية تهيئة الظروف للاخذ بنظام السوق وتقليص الدور الاقتصادي للدولة.

اما فيما يتعلق بالموجودات الخارجية الصافية فيلاحظ انها قد عرفت نموا سالبا بلغ في المتوسط -6,6 خلال برنامج التقييم الاقتصادي والمالي، في حين بلغ ذلك المعدل -28,4 في المتوسط خلال برنامج الدعم والدفع ويعزى ذلك الى انخفاض في المرحلة الاولى الى حصول الدولة على فترة سماح عن طريق اعادة الجدولة، اما في المرحلة الثانية فتزايدت اعباء الدين (الاقساط + الفوائد) المستحقة التسديد الفوري لكل من البنك المركزي و البنوك التجارية على حد سواء .

ثانيا: اسعار الفائدة

بما ان السياسة النقدية حلقة متكاملة فان كمية النقود الموجهة للائتمان مصدرها ودائع تحمل سعر فائدة، ومن هنا تأتي اهمية اسعار الفائدة كأداة من ادوات سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة في الاونة الاخيرة

ومن خلال سعر الفائدة يمكن التأثير في السيولة النقدية ومن ثم التأثير ليس فقط بالسلوك الاستهلاكي ولكن ايضا في السلوك الاستثماري، ولذلك لا بد من تبني سياسات متطورة تكون قادرة على جذب مزيد من المدخرات وفي نفس الوقت قادرة على خلق أنشطة استثمارية اخذة بالحسبان القوى التضخمية.

لقد حدد البرنامج التقويم الاقتصادي بعض الاجراءات من ضمنها رفع اسعار الفائدة على الوداع الاجلة بنسبة 2% وترك سعر الفائدة لاداع تحت الطلب لعوامل العرض والطلب بهدف الاسهام في تحقيق التوازن النقدي مع الدخل والوصول الى معدلات فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبأة الموارد المحلية.

وعلى العموم ظلت اسعار فائدة الايداع والاقتراض تتحرك بمجالات ضيقة طيلة الفترة 1980-1990 حيث تراوح سعر الفائدة المترتب على الادخار بين ادنى قيمة له (8,1) وبين اعلى قيمة له (17) وتجدر الاشارة هنا الى ان اسعار الفائدة هذه سواء المدينة منها والدائنة تتحدد من طرف البنوك الاولية وتراجع سنويا من طرف البنك المركزي او بامر منه حفاظا على تحقيق قيم حقيقية ولذلك انعكاسه الايجابي على عمليات الاستثمار بعد توجيه الجزء الاكبر من الائتمتان المحلي الى المجالات الاستثمارية عن طريق قناة القطاع الخاص اما سعر فائدة الإعانة فقد بلغ خلال الفترة حدود 12,5 كما تم تحديد سعر اعادة الخصم بحوالي 10% على ضوء التغيرات الممكن حدوثها في أسعار الفائدة¹ ويلاحظ ان هذا المعدل يخدم توجه السياسة النقدية فهو وان كان يشجع البنوك على اقتراض والخصم من البنك المركزي في بعض الأحيان عندما تكون الفائدة في أعلى مستوياتها الا انه يحد من توجهها للبنك المركزي عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة.

وابتداء من سنة 1993 عرفت اسعار الفائدة ارتفاعا حيث أصبحت تتراوح بين 9% كادنى سعر فائدة على المدخرات و20% كأعلى سعر فائدة وفي المقابل ارتفع سعر الخصم الى 11% بينما ظلت أسعار الفائدة الاعانية (فائدة القروض المقدمة في شكل معونات نسبية على ما هي عليه سنة 1992² وتهدف هذه الزيادة في معدل الفائدة الى المزيد من تشجيع الادخار الذي يتسم بالحدودية بسبب انخفاض مستوى الدخل في موريتانيا بالإضافة الى ضعف الوعي الادخاري وانتشار العادات الاستهلاكية الترفية وفي هذا الصدد وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بهدف جعل الاقتصاد الوطني يتجه نحو التوازن فان فجوة الموارد ظلت في تزايد مستمر خلال الفترة 1985-1992 حيث تشير الإحصائيات الى ان اجمالي الانفاق المحلي بلغ 1348 مليون دولار سنة 1992 في الوقت الذي وصل فيه الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 1992 الي 989 مليون دولار وجرى الإشارة الى انه توجد علاقة وطيدة بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم حيث يؤدي تخفيض الاول بدرجة اقل من الثاني السائد في البلاد الى دفع المقترض الى زيادة الاقتراض ولو لغير ضرورة ملحة لأنه في الواقع يقوم بسداد مبالغ اقل من قيمة ما اقترضه وهو ما يتعارض مع أهداف السياسة الائتمانية التي مرت معنا

¹ البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1994 ص

سابقا وهذا ما يدفعنا لإعطاء فكرة عن معدلات التضخم في الاقتصاد الموريتاني حتى تتمكن من معرفة أسعار الفائدة الحقيقية.

ثالثا: معدلات التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة والمفاجئة في المستوى العام للأسعار اما بسبب زيادة مفاجئة في الطلب بشكل يفوق قدرة المجتمع الحقيقية لإنتاج السلع والخدمات أو بسبب ارتفاع نفقات عناصر الإنتاج والمشكلة التي تعاني منها الدول النامية هنا تمكن في الكيفية التي تستطيع من خلالها الموازنة بين الأهداف قصيرة المدى (التوازن الداخلي والخارجي) وتلك الطويلة المدى (النمو الاقتصادي والتطور النقدي والمالي) أو بمعنى آخر الحفاظ على متطلبات التشغيل الكامل من جهة وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار من جهة أخرى بسبب العلاقة العكسية بين كل من التضخم من جهة والبطالة وعجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

في موريتانيا عرف الاقتصاد موجة تضخيمية حادة تراوحت معدلاتها ما بين 10% - 20% وهو ما يعتبر اعلي من أسعار الفائدة التي تكلمنا عنها قبل قليل والتي تراوحت ما بين 5،8-17% ويعني ذلك ضمنا ان أسعار الفائدة تحقق قيم سالبة في الفترة التي مهدت لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ولذلك استهدف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي تخفيض معدلات التضخم الي 5% سنة 1988 بعد ما كان في حدوده 15% سنة 1985 ثم واصل برنامج الدعم والدفع خطواته لتحقيق نفس الهدف

على الرغم من ان سياسة تقييد الائتمان ورفع استعار الفائدة كأداة انكماشية لا تصلح أساسا إلا في العالم الصناعي المتقدم الذي وصل بطاقاته الإنتاجية الى حدودها القصوى وحقق حجما وفيرا من الإنتاج يمكن معه لقوي العرض والطلب ان تلعب دورا هاما في تحديد أسعار السلع والخدمات إلا انه يمكننا القول انها قد أحرزت بعض التقدم في تخفيض فائض الطلب في الاقتصاد الموريتاني بصرف النظر عن الأسباب التي ترجع في أغليتها الى الفوضى النقدية التي حدثت في الفترة السابقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ومع ذلك تظل فاعليتها كأداة في زيادة الإنتاج امرأ مشكوكا فيه مع اختلاف ظروف المشروعات في موريتانيا بحيث يوجد بعضها تحت التنفيذ و أخرى مستمرة في الإنتاج ولم تستغل بعد طاقتها القصوى وثالثة بما طاقات غير مستغلة بسبب عدم توافر مستلزمات الإنتاج ورابعة على وشك الانتهاء وهذا ما سنناقشه في المبحث اللاحق.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في إدارة العرض الكلي

يظهر من خلال التشخيص الذي تبنته مؤسسات التمويل الدولية ان التغلب علي التشوهات التي تعاني منها الدول النامية يتطلب حلين: احدهما تقليص الطلب الكلي، والثاني زيادة العرض الكلي وقد اتخذت تلك

المؤسسات بعض الإجراءات والسياسات التي تهدف الى التأثير على توزيع وتخصيص الموارد بما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهداف السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيقها ان لم يكن هدفها الاول خاصة في البلدان التي تتميز بانخفاض مستوى التطور الاقتصادي حيث يصبح التوسع النقدي شرطا لا غنى عنه من اجل تحريك حالة الجمود التي يسببها عدم كفاية الادخارات المتراكمة وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي ان أفضل وسيلة لزيادة الإنتاج تتمثل في التركيز على المشروعات قليلة الانفاق الاستثماري وسريعة العائد وتقليل الاعتماد على تلك التي تحتاج الى فترات انشاء طويلة نسبيا ومن هنا تأتي أيضا أهمية السياسة النقدية كأداة لتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الاكثر مردودية من غيرها وفق ما يخدم خطة التنمية الاقتصادية.

أولا: توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية

لقد مر معنا سابقا انه في فترة ما قبل برامج الإصلاح الاقتصادي كانت مساهمة قطاعات الإنتاج غير المادي تساوي تقريبا مساهمة قطاعات الإنتاج المادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولذلك ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي على ضرورة زيادة الاستثمارات الإنتاجية وتحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية حتي يتحقق مستوي عام للاستثمار في حدود 2،12% من الناتج المحلي الإجمالي الذي يراد له الاخر تحقيق معدل نمو سنوي على طول الفترة بحوالي 3،5% في المتوسط كما تري ضرورة تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

إلا ان تحقيق ذلك يتطلب اتخاذ بعض الاجراءات التمييزية لتوزيع قروض الاقتصاد تكون في صالح القطاعات الرائدة على شكل حوافز للقطاع الخاص تمكنه من استثمار امواله في المجالات الانتاجية ذات الأولوية و الجدول التالي يمكننا من معرفة توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الموريتاني .

الجدول (22) توزيع القروض حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1985-1994) بالاسعار الجارية و بالنسبة المئوية

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنة	البيان
4.39	1.38	4.39	3.37	1.35	3.28	8.20	3.19	14	8.12		1- فلاحه- تربية ماشية صيد بحري
4	1.4	1.6	1.6	1.4	1.3	1	7.0	4.0	3.0		فلاحه
0.9	0.9	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.3	0.5	0.5		تربية الماشية
34.5	35.7	36.9	35.9	32.8	25.1	19.1	18.6	13.1	12.5		صيد بحري
8.6	8.7	9.1	10.9	10.9	16.9	17.7	16.2	21.1	30.3		20-الصناعة
0.5	0.4	0.7	0.6	0.3	1	2.5	1.8	1.7	9.4		مناجم
0.4	0.4	0.3	0.8	0.5	1.6	0.7	0.4	0.4	1.2		طاقة
5	5.5	5.3	6.4	6.8	8.5	9	8.9	12.3	11.1		صناعة تحويلية
2.7	2.4	2.7	3	3.2	3.2	5.5	5.1	6.7	8.6		بناء و أشغال عامة
35.5	37.9	34.5	35.1	37.6	38.8	43.3	46.1	46.1	41		3 خدمات
28.3	31	28.3	28.2	29.5	31.2	34.1	37.2	36.4	33.1		تجارة
0.1	0.1	0.1	0.3	0.4	0.6	0.8	1	1.3	1.3		تنظيم عقاري
0.5	0.9	0.5	0.5	0.5	0.6	0.9	0.7	1.1	0.4		نقل
1.3	1.1	1.3	1.6	1.5	1.8	1.9	2.9	2.3	2		عبور
5.3	4.7	4.3	4.3	5.4	4.2	5.7	4.3	5	4.2		خدمات أخرى-مواصلات
8.4	8.6	7.6	7.7	7.6	7.4	7.4	7.4	7.5	8.2		4 متنوعات أخرى
92	93.3	91.8	92	76.4	90.6	86.4	90.2	7.79	91.4		مجموع القروض المسجلة
7	6.8	7.3	7	9.6	13.6	9.7	9.7	10.2	7.6		قروض غير مسجلة
4507	430	402	397	356	2093	260	225	158	2074		مجموع القروض
4	73	44	83	15	3	10	39	51	1		معدل النمو السنوي الإجمالي القروض
4.5	6	2.2	11.7	15.1	17.9	15.4	14.1	5.20	10.5		

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية.

1-البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1194 ص 25

يتضح من خلال الجدول (3/3) ان مجموع القروض الممنوحة قد تزايدت من 20841 مليون أوقية عام 1985 الى 45024 مليون أوقية 1994 وقد بلغت قيمتها في المتوسط 32421 مليون أوقية علي مدار الفترة (1985-1994)

بلغت نسبة القطاع الريفي منها حوالي 44.82% في المتوسط سنويا منها 62,38% (اي نسبة 85. 92% من حصة القطاع الريفي ككل في المتوسط لقطاع الصيد الذي يأتي علي قمة النشاطات التي تحظى بأولوية الحكومة ابتداء من بداية عقد الثمانينات عند ما تراجع قطاع التعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فيلاحظ ان حصته من القروض قد شهدت تراجعا حيث بلغت نسبتها 65. 8% عام 1994 بعدما كانت في حدود 20,3% عام 1985 بينما بلغت في المتوسط حوالي 14,64% من اجمالي القروض تمثل منها الصناعة التحويلية في المتوسط 7,78% ويرجع ذلك الي الأهمية التي توليها الدولة لتعزيز القيمة المضافة في الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة كما مثلت نسبته البناء والإشغال العامة في المتوسط السنوي حوالي 31,4% (اي نسبة 43,29% من حصة الصناعة على طول الفترة ويرجع ذلك الي إنشاء بعض مشروبات القاعدة الهيكلية وتكملة أخرى وصيانة البعض الاخر.

فيما يتعلق بقطاع الخدمات فيلاحظ انه الاخر استمر في التزايد علي مدار الفترة حيث بلغت نسبته في المتوسط من الإجمالي القروض 53,39% وان كانت قد تناقصت من 41% سنة 1980 الي 15969 مليون أوقية عام 1994 بلغت حصة قطاع التجارة منها حوالي 31.76% اي نسبة 80.34% من حصة قطاع الخدمات ويرجع ذلك إلي سرعة جني الأرباح في هذا القطاع من جهة والي تكيف الفرد الموريتاني بطبيعته مع النشاط التجاري من جهة أخرى اما عن تحليلنا لنتائج الجدول على مستوى البرامج منفردة فيكفي ان نشير الي ان المجالات الانتاجية التي حظيت بأولوية في إطار السياسة الائتمانية للدولة في البرنامج الأول تختلف عن الثاني حيث ركز الأول في بدايته على النشاط الصناعي في حين ركز الثاني على عملية إعادة توجيهه للقروض في صالح النشاطات الريفية

وللوقوف على انعكاس ذلك على تطور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه نتبع الجدول التالي:

الجدول (23) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1985-1994))
بالأسعار الثابتة لعام 1985 (نسب مئوية):

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنة	البيان
21	21	20.1	20.1	19.7	21	21.7	21.3	20.7	20		قطاع التنمية الريفية
10.6	10.8	9.6	12.2	12	14.2	10.3	10.3	11.5	10.8		الصناعة الاستخراجية
9.5	10.4	10.4	90.5	9	10.2	10.7	10.9	11.5	11.4		الصناعة التحويلية
33.3	31.9	33.4	31.5	33.2	29.5	30.9	30.3	20.1	32.4		القطاعات الخدمية و التوزيعية
74.4	74.2	73.5	73.3	74	74.7	73.7	72.8	74.4	74.7		مجموع القطاعات التجارية
15.5	16.3	16.3	17.5	17.1	16.3	16.8	17.6	12.2	14.2		قطاعات غير تجارية
90	90.5	90.7	90.9	91.1	91	90.4	90.4	90.6	88.9		الناتج المحلي الاجمالي بسعر عوامل الانتاج
10	9.5	9.2	9.1	8.9	9	90.6	9.6	9.4	11.1		صافي الضرائب غير المباشر و الإعانات
18810	65805	61983	60944	60698	59535	57260	56533	55138	52665		الناتج المحلي بأسعار السوق 1985
4.5	6.1	1.7	0.4	6	4	1.3	6.5	4.7	5.6		معدل النمو الاقتصادي

المصدر:

Source 1 –office national deal statistique annuaire statistique deal Mauritanie Anne 1991 ahou

Banque centrale de Mauritanie- direction des études économiques bulletin trimestriel de statistique –mois de septembre 1995

وحدة الحساب مليون أوقية

يتضح من خلال الجدول (3/4) ان مساهمة القطاع الريفي ظلت تتراوح في حدود 6.20 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985 – 1994) ولقد ارتفعت كل من حصة الزراعة وتربية الماشية والصيد التقليدي من (443 – 2980 – 128 مليون أوقية) على التوالي عام 1984 إلى حوالي (443-2980-128 مليون أوقية) اي مع نهاية مخطط الدعم و الدفع و يرجع ذلك الي الأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع من خلال توزيع القروض.

كما يتضح أيضا ان الصناعة التحويلية قد ظلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح في حدود 3،10% خلال الفترة بينما ارتفعت حصة كل من صناعة الصيد والصناعات التحويلية الأخرى من (779 - 803 مليون أوقية) على التوالي عام 1984 الي حوالي (3496 - 2362 مليون أوقية) عام 1991 و يرجع ذلك كما بينا سلفا الى القروض التي وجهت للصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى محاولة ترقية قطاع الصيد اثر تراجع خامات الحديد في حين مثلت الصناعة الاستخراجية حوالي 8،10 من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1985-1994) بعدما كانت تشكل نسبة حوالي 5،12 خلال عام 1983 ويعزي ذلك الي تراجع مركزها بسبب الظرفية العالمية للحديد.

أما عن معدل النمو الاقتصادي الذي كان مستهدفا لكل من البرنامجين بحوالي 4 % 5، 3 % على التوالي فيتبين ان البرنامج الأول حقق معدل نمو وسطي في حدود 6،3 و هو كان قريبا من النمو المستهدف أما البرنامج الثاني فقد حقق معدل نمو وسطي في حدود 1،2 % سنويا ويرجع ذلك الى مجموعة عوامل أهمها الأزمة الموريتانية السنغالية وانعكاس حرب الخليج الثانية على البلاد وعلي العموم يتضح لنا من هذا التحليل الكلي لإحصائيات الجدول (3/3) ان نصيب النشاطات الخدمية ظل دائما يقترب من اجمالي نصيب قطاعات الإنتاج المادي (الريفي و الصناعي) حيث بلغ 5،38 % في المتوسط بينما بلغت نسبة التنمية الريفية والصناعية حوالي 42 % في المتوسط اما النسبة المتبقية فهي من نصيب المتنوعات الاخرى وهذا ان دل على شيء انما يدل على التضخم القطاع الخدمات وسيطرته على توجيه الاقتصاد وعجز الحكومة عن تحقيق سياستها الهادفة الى الحد من تعاضمه.

واذا كان ذلك يعود في جزء منه الى ضعف الوسائل التوجيهية للسياسة الائتمانية فان الجزء الأكبر في نظرنا يعود أساسا الى الآثار الجانبية للانفتاح المعتمد على منظومة الاقتصاد الرأسمالي والمتمثلة في صعوبة قيام المشروعات الانتاجية لما ستواجهه من منافسة مدمرة بالاضافة الي ضيق السوق الذي يستحيل معه تحقيق وفورات النطاق والتكامل الإنتاجي.

ثانيا: مراجعة السياسات السعرية وتعويم أسعار الصرف

1-مراجعة السياسة السعرية

يعتبر تدخل الدولة المباشر في تحديد أسعار السلع والخدمات بأقل من قيمتها سواء تلك التي تنتجها من اجل الاحتفاظ بالمشروعات العامة الخاسرة أو تلك تقدم لها لأهميتها بالنسبة للمستهلكين من اهم العوامل المؤثرة في تشوه هيكل النشاط الاقتصادي لما قد يؤدي اليه من تراجع الإنتاج بسبب عدم امكانية مساهمة القطاع الخاص للأسعار التي تقدمها الحكومة والتي لا تعكس في الغالب النفقة الحقيقية لعوامل الإنتاج.

وقد لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها موريتانيا دورا كبيرا في تحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية تحريك التنمية في ظل هشاشة القطاع الخاص انذاك وضعف القوة الشرائية للمواطنين بسبب انخفاض مستوى الدخل ولذلك اعتمدت نظاما سعريا لتحديد أسعار السلع والخدمات على أساس اهميتها الاقتصادية والاجتماعية أغلبيتها تحدد إجباريا والباقي يتم تحديده بناء على آلية السوق.

ومن هنا ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي على ضرورة تغيير سياسات ونظم التسعير الإجبارية والاقتراب من النظام غير المقيد لقوي العرض والطلب حتى تعكس الأسعار النفقة الفعلية للمنتجات وبالفعل قد ساهمت أدوات السياسة النقدية الرامية الي تشجيع القطاع الخاص عن طريق اعادة توزيع القروض لصالحه وتقليص دور الدولة بالمقابل في إخضاع الأسعار لقانون العرض والطلب فيما عدا بعض الأسعار الخاصة ببعض السلع والخدمات المحددة مثل الماء والكهرباء والبريد والاتصالات وخدمات الميناء والوقود اما في الحالات الاستثنائية فقط أي في حالة وجود مشاكل تنموية فانه يتم تحديد الأسعار من طرف وزير التجارة بشكل مؤقت بناء على رأي اللجنة الاستشارية لرقابة السوق على المستوى الوطني¹.

وتشير الإحصائيات الي انه حصل نمو في الرقم القياسي للأسعار حيث وصل الى 5,8 % في المتوسط خلال الفترة (1986- 1992) اذا استبعدنا عام 1988 بعد ان كان في حدود 6,3 عام 1985.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990 ص: 284.

المبحث الرابع: السياسة المالية في موريتانيا خلال الفترة 2006-2007

تواصل إصلاح المالية العمومية خلال سنة 2006 بفضل تعزيز إطار إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة، ونجح عن ذلك التخلي عن بعض الممارسات التي كثيرا ما يلجأ إليها في السنوات الأخيرة مثل النفقات الخارجة عن الميزانية.

وفضلا عن ذلك، تم إدخال بعض الإصلاحات الهامة في مجال المالية العمومية، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بما يلي

- تحويل سلطة الأمر بالصرف ووضع مراقبين لدى القطاعات الوزارية؛
- عصرنه سلسلة النفقات العمومية مع استحداث نظام "رشاد" الذي تمت غقامته في ثلاث وزارات نموذجية؛
- إنشاء شبكة من المحصلين لدى الإدارات المالية؛
- إنشاء المعرف الضريبي الوحيد؛
- دعم رقابة القيمة في الجمارك؛
- إدراج المفتشية العامة للدولة في مسار الرقابة.

وقد جاء اعتماد القانون التصحيحي للمالية في شهر يوليو 2006، من اجل تخصيص إيرادات إضافية هامة لم تكن متوقعة عند اعتماد قانون المالية الأصلي، وتبلغ هذه الإيرادات مجتمعة 325,5 مليار أوقية حاصله من:

- دفع شركة وود سايد مبلغا يقارب 26,7 مليار أوقية إثر تسوية الخلاف الذي كان قائما بينها وبين الدولة؛

- بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال بمبلغ يزيد عن 27,5 مليار أوقية؛
- تخفيف الدين الخارجي في إطار مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف والبالغ 240,0 مليار أوقية.
- دفع مبلغ 30,4 مليار أوقية تمثل إتاوة الصيد في أعقاب إبرام اتفاق جديد للصيد مع الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت هذه المصادر هي السبب في الأدعاءات الاستثنائية المسجلة سنة 2006 من قبل المالية العمومية كما يستشف من تطور الأرصدة الإجمالية.

ويظهر تحليل وضعية المالية العمومية أن الرصيد الإجمالي (باستبعاد الهبات) قد أنتج فائضا قدره 7,6 مليار أوقية يمثل 1,4% من الناتج الداخلي الخام غير البترولي مقابل عجز قدره 45,3 مليار أوقية يمثل 9,2%

من الناتج الداخلي الخام، ويفسر هذا التطور بزيادة الهبات التي انتقلت من 10,3 مليار أوقية عام 2005 إلى 252,5 مليار سنة 2006 في أعقاب إلغاء الدين الخارجي المتعدد الأطراف ضمن إطار مبادرة الحد من الدين المتعدد الأطراف.

المطلب الاول: إيرادات الميزانية

في سنة 2006، بلغت إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) 214 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 76,9 % مقارنة بالسنة السابقة، ويعود سبب هذا التطور الهام إلى ظهور الإيرادات البترولية مع بدء إنتاج المحروقات، انطلاقا من حقل شنقيط وتسديد شركة اسنيم لمقسوم الأرباح، كما يعود للأداءات المسجلة على مستوى تحصيل الضرائب.

لقد كانت بنية إيرادات الميزانية (باستبعاد الهبات) على النحو التالي سنة 2006: الإيرادات الضريبية: 45,4 % (مقابل 62,8 % سنة 2005) والإيرادات غير الضريبية: 26,4 % (مقابل 37,2 % سنة 2005) والإيرادات البترولية : 28,2 % (مقابل 0 % سنة 2005).

أولا: الإيرادات الضريبية

تظهر عمليات الخزينة تحسنا ملحوظا في تحصيل الضرائب تجسد في زيادة لموسة في الإيرادات التي وصلت 97,1 مليار أوقية سنة 2006، أي بزيادة قدرها 27,8 % مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويعود السبب في هذه الزيادة أساسا إلى الرسوم على السلع والخدمات والرسوم على التجارة الدولية التي ازدادت على التوالي بمبلغ 31,6 % و 49,1 %.

وتعود هذه التطورات أساسا إلى تغير الوعاء الضريبي عند الاستيراد بسبب الجمركة على اساس القيمة الجرافية المستخدمة قبل سنة 2006 ، أما الضرائب على الدخول والأرباح فقد شهدت شبه جمود بسبب انخفاض طفيف لضريبة الربح الصناعي والتجاري.

وفي سنة 2006، مثلت الاقتطاعات الضريبية 17,4 % من الناتج الداخلي الخام غير النفطي وهي نسبة أعلى من النسبة المسجلة في السنة السابقة أي 15,4 %.

ثانيا: الإيرادات غير الضريبية

زادت الإيرادات غير الضريبية (باستبعاد الهبات والمحروقات) ب 25,3 % مقارنة بسنة 2005 لتبلغ 56,8 مليار أوقية. ويعود سبب هذه الزيادة أساسا إلى مقسوم الأرباح الذي دفعته شركة اسنيم والبالغ 8,3 مليار أوقية، وعلى زيادة التعويض المالي المدفوع من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد، والبالغ حوالي

3 مليارات تقابل زيادة في قيمة الصرف إثر ارتفاع قيمة اليورو مقابل الأوقية، إذ لم يتغير مبلغ الإتاوة باليورو بل ظل يساوي 86 مليون يورو.

الهبات

ازداد مبلغ الهبات¹ بصفة معتبرة سنة 2006، حيث وصل 252,5 مليار أوقية مقابل 10,3 مليار أوقية كان يطالب بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ويمثل مبلغ وفورات هذا الإلغاء المحقق سنة 2006 ما قيمته 4,5 مليار أوقية.

ثالثا: الإيرادات البترولية

تميزت سنة 2006 بالبدء في استغلال البترول، انطلاقا من حقل شنقيط في عرض البحر وعلى الرغم من إنتاج يومي متوسط يناهز 36042 برميل/اليوم (وهو مستوى أقل بكثير من التوقعات التي كانت تقدر ب 75000 برميل في اليوم) فقد ساهم القطاع البترولي في ميزانية الدولة بإيرادات معتبرة، وقد تأتت هذه المساهمة التي تقدر ب 60 مليار أوقية بفضل زيادة الأسعار الدولية للمحروقات من جهة، ودفع شركة وود سايد للخزينة العمومية علاوة استثنائية بلغت 26,7 مليار من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة مداخيل الدولة من استغلال البترول تدفع في حساب مفتوح لهذا الغرض (الصندوق الوطني لعائدات المحروقات) تسهيلا لضمان تسيير شفاف وفعال للأموال الحاصلة من قطاع البترول.

المطلب الثاني: نفقات الميزانية

بلغت نفقات ميزانية الدولة في سنة 2006 في مجموعها 206,4 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 24,1 مقارنة بسنة 2005. وتشمل هذه الزيادة، في نفس الوقت، النفقات الجارية (24,6%) ونفقات رأس المال (21,8%) وبقيت البنية الإجمالية للنفقات ما هي مقارنة بما كان عليه الحال سنة 2005: النفقات الجارية (77%) ونفقات رأس المال (23%).

وبلغت النفقات الجارية 157.9 مليار أوقية مقابل 126,7 مليار سنة 2005 مسجلة بذلك زيادة قدرها 24,6%. ويعود سبب هذه الزيادة أساسا إلى النفقات المرتبطة بالسلسلة الديمقراطية وكذا بزيادة الأجور والمرتبات التي قررتها السلطات العمومية في شهر يناير 2006 لصالح وكلاء الوظيفة العمومية.

وقد استقرت نفقات الاستثمار والقروض الصافية عند 48,4 مليار أوقية منها 27,7 على شكل تمويل ذاتي و20,7 مليار من التمويل الخارجي.

1 لتقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2006، ص: 27

واستقرت فوائد الدين العمومي عند 13,5 مليار أوقية بدل 16,1 مليار أوقية سنة 2005 نتيجة لتخفيف الدين المتعدد الأطراف من جهة ، وتخفيف جاري الدين الداخلي من جهة أخرى.

وبلغت الإيرادات البترولية التي دخلت الخزينة العمومية سنة 2006 ، 60,5 مليار أوقية منها 47,4 مليار تم استخدامها لتمويل ميزانية الدولة ، مما أنتج رصيذا دائنا للصندوق الوطني لعائدات المحروقات بمبلغ 13,1 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي فإن المبالغ المعبأة لتمويل ميزانية استثمار الدولة الصافية من التسديدات الجارية الخاصة بالدين قد بلغت 6,4 مليار أوقية مقابل -3,8 مليار سنة 2005.

أما التمويل الاستثنائي فقد بلغ 10,7 مليار أوقية حاصلة من إعادة جدولة الدين والمتأخرات المتراكمة اتجاه الدائنين الثنائيين الذين لم يقبلوا بعد تخفيف الدين. بموجب مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون¹.

¹ وزارة المالية الخزينة العمومية الموريتانية.

جدول (24) العمليات المالية للدولة 2004-2006 بمليارات الأوقية ، ما لم يذكر غير ذلك)

2006	2005	2004	
406,0	131,3	130,4	الإيرادات الإجمالية والهبات
153,5	121,0	1179	الإيرادات الإجمالية خارج الهبات
97,1	76,0	59,2	الإيرادات الضريبية
56,4	45,0	58,7	منها: تعويض الاتحاد الأوروبي بموجب الصيد /3
30,4	27,4	29,2	ومنهما: أرباح الأسهم العائدة لشركة أسنيم
252,5	10,3	12,5	الهبات
5,7	7,6	8,2	منها مساعدة الدول عالية المديونية
240,9	ومنهما عمليات التخزين IRDM
206,4	166,2	149,6	النفقات والقروض الصافية
157,9	126,7	106,3	النفقات التجارية /4
52,8	38,9	33,7	الأجور والمرتبات
71,6	65,6	51,8	السلع والخدمات
15,1	5,0	6,4	تحويلات جارية /5
13,5	16,6	12,0	فوائد الدين العمومي
5,0	8,3	7,3	الخارجي
8,5	7,8	4,7	الداخلي
4,8	1,1	2,4	الحسابات الخاصة
44,6	36,6	43,1	نفقات التجهيزات والقروض الصافية
20,7	15,2	18,5	الاستثمارات الممولة من قبل الخروج /6
23,9	21,4	24,6	الاستثمارات الممولة من المصادر الداخلية
3,8	2,9	0,2	إعادة الهيكلة والقروض الصافية
52,9-	45,2-	31,7-	الرصيد خارج البترول دون الهبات (عجز)
199,6	34,9-	19,2-	الرصيد خارج البترول مع الهبات (عجز)
24,4-	الرصيد القاعدي دون البترول : تحديد البرنامج (عجز)

60.5	0.0	0.0	الإيرادات البترولية (الصافية)
7.6	45.2-	31.7-	الرصيد الإجمالي دون الهبات (عجز)
260.01	34.9-	19.2-	الرصيد الإجمالي مع الهبات
260.1-	34.9	19.3	التمويل
266.6-	20.5	5.2-	التمويل الداخلي
275.6-	33.0	4.0-	النظام المصرفي
255.2-	6.3-	6.3-	البنك المركزي
27.3-	6.3-	6.3-	دون IRDM
227.9-	0.0	0.0	IRDM
20.3-	39.3	2.2	البنوك التجارية
4.6	2.9	0.2	التمويل غير المصرفي
22.2	الخصوصية وغيرها؟/
17.8-	15.4-	1.4-	التغيرات المتأخرة الداخلية
3.7	الملفات العالقة على مستوى الخزينة
21.5-	غيرها
4.0	11.1	13.5	التمويل الخارجي
13.1-	الحساب البتروبي (الصافي)
60.5-	المداخيل البترولية(الصافية)
47.4	المساهمة في الحساب البتروبي
47.4	الميزانية العامة
...	الإصلاح الهيكلي/البتروبي
17.1	11.1	13.5	غير ذلك (المبالغ الصافية)
6.4	3.8-	0.1-	القروض الخارجية (الصافية)
10.7	14.9	13.6	التمويل الخارجي الاستثنائي
2.5	3.3	10.9	الخطأ والسهو

المصادر: المعطيات والتوقعات المقدمة من قبل السلطات الموريتانية ، تقديرات وتوقعات مصالح صندوق النقد الدولي.

- 1- على أساس صندوق معدل بالمصروفات خارج الميزانية لغاية 2004، وعلى أساس أمر بصرف؛
- 2- أظهر التقدم سنة 2006 وقع التخفيف بموجب مبادرة الحد من الدين؛
- 3- باستثناء تسديد ثمن الرخص مباشرة من قبل شركات الصيد الأوروبي؛
- 4- تصنيف جديد قامت به السلطات وهو أقرب لمعايير إحصائيات المالية العمومية؛
- 5- بما في ذلك التمويلات التي تتم باتجاه مؤسسات عمومية خارجا عن الحكومة المركزية؛
- 6- اعتبارا من سنة 2006 بما في ذلك الاستثمار العمومي للمؤسسات العمومية الممول بالتمويل الخارجي الذي حصلت عليه الحكومة؛
- 7- بما في ذلك الإيرادات من بيع رخصة الاتصالات بمبلغ 103 مليون دولار أمريكي.

لقد قاد التغيير الحكومي في شهر أبريل 2007 وما آل إليه من إعادة تنظيم القطاعات الوزارية إلى تعليق تنفيذ الأمر القانوني المتضمن قانون المالية الأصلي لعام 2007، وقد تم إصدار مرسوم سلفة في مرحلة أولية قبل إعداد قانون المالية المعدل وإحالته في شهر سبتمبر 2008 إلى البرلمان الجديد المنبثق عن الانتخابات للمصادقة عليه.

وقد سمح قانون المالية المعدل بمراعاة الانخفاض الكبير في عائدات النفط وكذلك النفقات الإضافية البالغة 10 مليار أوقية، وتعادل تلك النفقات تسيير المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا إضافة إلى التكاليف المترتبة على إعادة رسم مهام بعض القطاعات الوزارية ومواجهة بعض النفقات ذات الأولوية.

ورغم انخفاض العائدات النفطية التي كانت متوقعة وزيادة الإنفاق في إطار قانون المالية المعدل، فقد أبقى قانون المالية الجديد على عجز الميزانية الذي سبق أن أقره قانون المالية الأصلي، وعليه كان يلزم بذل مجهود إضافي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية (8 مليار أوقية) ومتابعة الإيرادات غير الضريبية بشكل أفضل (3.7 مليار أوقية) وتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 2 مليار أوقية وتأجيل تنفيذ نفقات الاستثمار بما يعادل 2 مليار، وقد تواكب مجهود تعبئة الإيرادات مع عدد من الإصلاحات منها إدخال رقم خاص بكل من المكلفين بالضرائب وكذلك تقليص الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والحقوق التعريفية لبعض المواد الأساسية¹.

وكان دمج وزارة المالية مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ضمن وزارة الاقتصاد والمالية من أبرز الإصلاحات التي عرفها قطاع المالية العامة سنة 2007، ويدخل هذا الإصلاح في إطار وحدة الميزانية التي أصبحت مطلبا أساسيا في محيط ديمقراطي ومع استكمال إسناد الأمر بالصرف إلى عموم الوزارات، وقد

¹ وزارة المالية الخزانة العمومية الموريتانية.

تصاحب مع اللامركزية تعميم النظام المعلوماتي المسمى "رشاد" الذي زود ببرنامج للدفع يوجد لدى الخزانة العامة مما أدى إلى استكمال سلسلة الإنفاق وربط حسابات الدولة بواسطة نظام آلي.

وقد تم إعداد إطار للميزانية على المدى المتوسط حيث مثل أساس للتفاوض مع الهيئات المانحة في إطار المجموعة الاستشارية التي اجتمعت في باريس في شهر ديسمبر 2008 وأكد شركاء التنمية بهذه المناسبة التزامهم بتمويل برنامج الحكومة بحدود 2.1 مليار دولار للفترة 2008 – 2010.

أما فيما يخص تنفيذ الميزانية لعام 2008، فقد كانت عموماً متطابقة مع التوقعات، وقد تم الإبقاء على عجز الميزانية بحدود 2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدون النفط طبقاً لقانون المالية المعدل، وقد تمت تسوية متأخرات 2006. أما الديون قيد السداد لغاية 31 ديسمبر 2008 فكانت بمستوى ضعيف (أقل من 500 مليون أوقية)

موارد الميزانية

بلغت موارد الميزانية (بدون الهبات) 189 مليار أوقية أي أنها تقل بـ 11.7% عن 2006 بفعل هبوط العائدات النفطية التي تراجعت من 60.5 مليار عام 2006 إلى 19.9 مليار فقط عام 2008.

الإيرادات الضريبية

تزايدت العائدات الضريبية للدولة بنسبة 10.1% عام 2007 حيث بلغت 106.9 مليار أوقية. وكانت هذه الزيادة من الأهمية بحيث جاءت بعد زيادة 28.7% المسجلة في العام السابق. ورغم زيادة الموارد الضريبية، فقد تراجع الضغط الجبائي عام 2007 إلى 15.9% بعد أن كان 17.2 في العام السابق.

وبالرغم من تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الدنيا من 4 إلى 3.5% فقد تزايدت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل بـ 23.1% حيث بلغت 32.9 مليار أوقية، ويأتي هذا الأداء نتيجة الإصلاح الذي أدخله في نهاية 2006 على النظام العام للمحاسبة العمومية، وتجسد ذلك في غسناد مسؤوليات أوسع إلى الإدارة العامة للضرائب في مجال التحصيل وإخضاع ضرائب كانت تابعة للإدارة العامة للخزانة إليها.

بعد طفرة بنسبة 31.6 عام 2006 تعود إلى الانتقال إلى التخليص الجمركي اعتماداً على القيمة التجارية، ثم من جديد توسيع الرسوم على السلع والخدمات بنسبة 18.3% عام 2007 لتبلغ 52.7 مليار أوقية، ويصدق الشيء ذاته على رسوم التجارة الولية التي عرفت زيادة أما إيرادات الضريبة الأخرى، فقد تقلصت بأكثر من 80% مقارنة مع مستواها عام 2006 حيث كانت تشمل التحصيل على متأخرات المؤسسات العمومية البالغة 6.1 مليار أوقية.

ومن جانبها، بلغت الإيرادات غير الضريبية 62.2 مليار أوقية اي بزيادة 10.3% حيث يعود ذلك جزئيا إلى زيادة 5.1% الإيرادات المتأتية من قطاع الصيد التي بلغت 38.7 مليار أوقية.¹ ولم يسجل مقسوم أرباح المؤسسات العمومية التي تمثل حصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم منها 90%، أي تطور يذكر في مجملها 91 مليار أوقية بدل 9 مليار عام 2006.

وبخصوص الإيرادات الرأسمالية، فقد ارتفعت من 0.2 مليار عام 2006 إلى 2.2 مليار عام 2007 نتيجة بيع القطع الأرضية، أما الإيرادات غير الضريبية الأخرى فقد عرفت زيادة 16% وهي تعود في الأساس على إيرادات حساب التحويل الخاص الناتجة جزئيا عن التمويلات الخارجية.

الهبات:

في عام 2007، بلغت الهبات 16.3 مليار أوقية بدل 252.6 مليار عام 2006، ويعود اتساع الهبات عام 2006 إلى إلغاء المديونية بما يعادل 640.9 مليار أوقية. وباستثناء إلغاء الديون، فإن الهبات بلغت 14 مليار أوقية بدل 5.9 مليار عام 2006 أي بزيادة 8.1 مليار كنتيجة للهبات المقدمة إلى المشاريع في إطار تمويل ميزانية الاستثمار المدعومة من جهة والمنحة غير المعوضة التي قدمتها دولة الكويت والبالغة 3 مليار أوقية.

الإيرادات النفطية:

سجلت عائدات النفط انخفاضا حادا عام 2007 حيث تراجعت إلى 19,9 مليار بعد أن كانت 60.5 مليار عام 2006، ويعود الانخفاض ليس فحسب على هبوط الإنتاج وإنما أيضا لكون الدولة قد تلفت علاوة خاصة بمبلغ 26 مليار أوقية (100 مليون دولار) من طرف شركة woodside. وقد بلغ متوسط الإنتاج 15000 برميل يوميا بدل 36000 برميل عام 2006، وقد تمك تعويض هذا الانخفاض في الإنتاج بزيادة 10.6% في الأسعار.

نفقات الميزانية

بلغت النفقات والقروض الصافية 217.9 مليار عام 2007 حيث سجلت زيادة 5.6% في نفقات التجهيز، أما النفقات الجارية فلم تسجل سوى زيادة 0.9%. وبخصوص النفقات الجارية، فقد بلغت 159,4 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 0.9% من سنة إلى أخرى، وقد تم تعويض زيادة النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والبالغة 64.6 مليار أوقية، بانخفاض قدره 7.8 مليار مقارنة بمستواها عام 2006. ومن جانبها تميزت التحويلات والفوائد المترتبة على خدمة الدين بالاستقرار عام 2007 حيث بلغت على التوالي 15.2 مليار و13.5 مليار أوقية. أما النفقات على حسابات التحويل الخاص.

¹ بما في ذلك آتاوات الصيد المدفوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال البرامج سابقة الذكر والسياسات النقدية والمالية؛ فيها قامت الدولة بالتخلي عن بعض المؤسسات لصالح القطاع الخاص وفتح رؤوس الأموال أمام الأموال الخاصة وفتح باب المنافسة، لكن ذلك أدى إلى رفع نسبة الفقر لأن هذه السياسات المنتهجة سابقا، وإن كانت حققت نجاحا في المجال النقدي والمالي، وأثرت إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها لم تتمكن من تحسين النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل ساهمت في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء، ومن هنا قامت الدولة سنة 2000 في وضع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر للفترة 2001-2015.

الخبائمه العالمه

الخاتمة العامة

لقد حاول بحثنا هذا دراسة فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فتطلب منا ذلك تناول المفاهيم ولتعريف المختلفة للسياسات النقدية والمالية و أهدافها والأدوات المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن اجل فهم هذه السياسات فهما دقيقا رأينا انه لا بد من معرفة الإطار الفكري للسياسات النقدية والمالية وبصفة خاصة مدى فعاليتها في الاتجاهات الفكرية المختلفة من خلال مختلف المدارس الاقتصادية، فوجدنا عند تعرضنا إلى الفكر الكلاسيكي في ظل سيادة مبادئ الحرية الفردية وقوى السوق أنها احتلت الصدارة لكونها الأداة الوحيدة والفعالة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ، و قد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بان هناك اقتصادا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فان النقود تظل محايدة لا اثر لها في الظواهر الاقتصادية.

إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أوالتقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فانه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

وسعيا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أوالتعامل ليفشر

$$MV=PT$$

و التي صيغت على النحو الآتي
غير أن بروز ظاهرة الكساد الكبير في 1929 أثبتت عجز قوانين السوق عن إعادة التوازن، فبرز التحليل الكينزي وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبذلك اقر بفعالية السياسة المالية و عدم فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

ومض كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية) لذا أكد كينز للمخرج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعله، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد

التقليدية للسياسة المالية متخذًا وإتباعه مفهومًا جديدًا لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة) بدلا من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد ذلك ظهر النقديين وأعادوا للنقود أهميتها واعتبروا أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي وقد ركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بان الطلب على النقود أصل كامل السيولة، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما ادخل النقديون المعاصرون تغييرات أساسية على مضمون النظرية الكمية — التي يعدون امتدادا لها — منها

1-العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية.

2-الاعتراف بتغير سرعة التداول إلا أنهم لم يولوها كبير اهتمام.

3-اعتبار أن الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج خاطئة.

4-اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية الائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي .

أما مدرسة التوقعات العقلانية فتفترض ان توقعات (الأفراد ، المنشأة) توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة ،فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فان (الأفراد — المنشأة) سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

الافتراض الثاني لهذه النظرية هو الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وبهذا شكلت السياستين النقدية والمالية أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الاختلالات وجسدت هذه السياسات مدرستين كبيرتين في الفكر الاقتصادي تختلفان من حيث الأفكار والمبادئ، تمثلت الأولى في المدرسة الكييزية التي تعطي الأهمية الكبرى للسياسة المالية والثانية في المدرسة النقديّة التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك رأينا انه لا بد من دراسة هاتين السياستين والمقارنة بينها من حيث

الفعالية، و العلاقة الموجودة بينهما ثم التنسيق والجمع بين هاتين السياستين وهو الشيء الذي يزيد في تحقيق أفضل الأهداف.

و من اجل أن ندعم الجانب النظري لبحثنا أخذنا موريتانيا كحالة دراسة، فتعرضنا لتطور النظام المصرفي الموريتاني ابتداء من التبعية النقدية F.C.F.A وذلك خلال الفترة 60-72 مرورا بالنظام المصرفي الموريتاني في ظل السيادة النقدية (73-84) وقد تجسد ذلك في إنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي وانتهاء بدراسة الفترة (84-95 من خلال التعرض للإصلاحات المصرفية التي تمت خلال هذه الفترة،

ثم تعرضنا إلى لمحة عن الاقتصاد الموريتاني بصفة عامة (عن أهم الموارد الاقتصادية وكذلك القطاعات الأساسية في الاقتصاد ثم البرامج التي طبقتها موريتانيا خلال برامج الإصلاح الاقتصادي) ثم تطرقنا إلى السياسة النقدية في موريتانيا وقسمناها إلى مرحلتين، الأولى قبل برامج الإصلاح الاقتصادي والثانية بعد تلك البرامج. ثم انتقلنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي حيث تجسد ذلك في دورها في إدارة الطلب الكلي والعرض الكلي؛ وفي الاخير تعرضنا الى السياسة المالية وذلك من خلال التحدث عن النفقات والايادات العامة خلال الفترة 2006-2007.

-نتائج البحث

لقد تمكنا من خلال بحثنا هذا من الإجابة على التساؤلات التي قمنا بطرحها في البداية وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1-السياسة النقدية: من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المترع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة إلا انه في السنوات الأخيرة يتم التركيز على هذه الأخيرة والدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال وهي التي لا تزال فعالية السياسة النقدية بها ليست كبيرة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.

2-لقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع الفترة التي سبقت البرنامج، إلا أن هذه النتائج الايجابية الملاحظة لم تكن لتحقق لولا انتهاج سياسة مالية صارمة، عملت على ضغط المصاريف وزيادة الإيرادات، وآزرات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

3-إن التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطني من اجل التغلب على جميع الاختلالات التي يتعرض لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

4- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الميزاني والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق، والعمل على تقليص النفقات العامة والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية والناجمة أساسا على تراكم الديون العمومية التي لم تسدد وضرورة تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي وضرورة استمرار النظام القائم على السوق بغية التحاشي عن التوافق ينم الطلب والعرض المستهدفين في الأسواق المالية والتقلبات غير المرغوب فيها (الأسعار، الفائدة، الصرف) وأن يكون هذا الانسجام بين السياستين النقدية والمالية عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق مستويات دخل عالية وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وترسيخ وتقوية الجهاز المصرفي ومنع الخطر المالي بواسطة تزويد للاقتصاد الوطني بدرجة مناسبة من السيولة.

5- إن رؤية النقديين منصبة على مؤشر النقود باعتباره مصدر الاختلالات والأزمات ولذلك يرون بان ضبط الإصدار النقدي إجراءات السياسة النقدية والتحكم فيه، بإمكانه أن يجنب العالم من الاختلالات الاقتصادية ولذلك نجد برامج صندوق النقد الدولي تركز على السياسة النقدية المشددة.

6- يقتضي سلوك مبدأ الرشد الاقتصادي إن لا توجه كل النفقات العامة للوفاء بالأغراض الاستهلاكية فحسب بل ينبغي أن يخصص جزء منها للإغراض الإنتاجية والاستثمارية. بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

7- تتميز السياسة المالية للاقتصاد بالمرونة مما يجعلها صالحة لمقابلة التطورات المستمرة.

8- تعتبر السيادة النقدية في الدول النامية اقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

9- لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصرا أساسيا فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

توصيات البحث:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإننا نوصي ببعض التدابير التي من شأنها تحسين أداء هذه السياسات.

1- تعديل هيكل سعر الفائدة بحيث يوضع حد ادني فقط دون تحديد الحد الأقصى مما يسمح للبنوك بالتنافس فيما بينها لجذب المدخرات وتشجيع الأفراد على بيع ما لديهم من عملات أجنبية الأمر الذي يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي ومن ثم تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.

2- تقنين نظام الصيرافة الذي بدأ العمل به من عام 1995 لمعاونة الجهاز المصرفي في تجميع العملات الأجنبية، مع السماح لهم ببيع العملات الأجنبية للهيئة التي لا تستطيع الحصول عليها عن طريق البنوك

بالإضافة إلى ضرورة المضي قدما في استكمال تحرير أسعار الصرف وذلك لتوحيدها، بحيث لا يوجد إلا سعر واحد للصرف وبذلك يمكن إجراء الحسابات الاقتصادية بأسلوب علمي سليم وتخصيص الموارد بأعلى قدر من الكفاءة.

3-تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية لجذب وتعبئة الموارد المالية.

4-الاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من احد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات الغير مباشرة.

5-الاهتمام بأداء الإطارات الحكومية وتكوينهم تكوينا حديثا بما يتماشى مع الوضعية الانتقالية.

6-تقوية وتنظيم جهود المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية في تعبئة الموارد التمويلية بشكل اكبر وتنظيم تدفقها إلى المشروعات الإنمائية.

7- تسهيل الإجراءات الإدارية من اجل جلب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من اجل الاستفادة من خبرة الآخرين سواء كانت في المجال المصرفي أوغيره وكذا خلق جو مكن المنافسة في البلاد.

8-زيادة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والعمل على إيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط وإنعاش قطاع المصرفي ككل.

9-على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة من اجل ضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

1- الكتب

1. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
2. دويدار، دروس في الاقتصاد، الكفراوي، النقود والمصارف.
3. عبد الله، النقود والبنوك، دروس في الاقتصاد.
4. طارق محمد خليل الأعرج، مقرر اقتصاديات النقود والبنوك، سلسلة عالم المعرفة.
5. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، ط2، عمان.
6. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2009.
7. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008 – 2009 ،
. www.pdfactory.com
8. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، 2005، ط1، عمان.
9. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2010، عمان.
10. صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2003.
11. القرة الداغي، أثر التضخم والكساد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي.
12. عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
13. النجار، عبد الهادي: الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983م.
14. عدنان خالد، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت، 1988.
15. سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007.
16. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007.
17. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2007.

18. محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
19. عبد المجيد قوي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
20. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
21. عيجولي خالد، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة والاقتصادية الدولية والعولمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة: فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.
22. بن حمود سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، ط1، 2006.
23. يوسف كمال، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 1996.
24. سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1989، القاهرة.
25. صالح صالح، عنوان المداخلة، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية "الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-19-20 أبريل 2010.
26. زهوان العمار، محاضرة بعنوان السياسة المالية والنقدية وأثرها على الاقتصاد السوري، لندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 20، 21 / 5 / 2012 .
27. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
28. علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، "السياسات النقدية في الدول العربية". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
29. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
30. ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق للمدة من (1980 - 2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول 2007.
31. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
32. إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر.

33. الوادي، محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي و مكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 2010.
34. رضوان العمار، السياسة المالية والنقدية و اثرها على الإقتصاد السوري، ندوة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، 2012.
35. السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
36. حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
37. عبد الله الطاهر وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
38. عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2000.
39. عاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
40. يسرى أبو العلا و آخرون، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار المعرفة، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها.
41. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كتب دار المعرفة.
42. سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011.
43. صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982.
44. شريف رمسيس تكلا، الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، 1978.
45. خالد الخطيب و أحمد شامية، اسس المالية العامة، دار ائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2003.
46. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
47. أديب عبد السلام، السياسة الضريبية و استراتيجية التنمية، أفريقيا الشرق، ط1، 1998.
48. الحاج طارق، المالية العامة، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999.
49. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة1، 2002/2001.
50. عوض فاضل إسماعيل الديمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر الموصل، 1990.
51. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للتوزيع، عمان، لطبعة الأولى 2010.
52. زينب عوض الله، وأسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
53. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1996.

54. سهر محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 1985.
55. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
56. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
57. حسين عواضة وعبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة - الضرائب - الرسوم) دراسة مقارنة الطبعة الأولى دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
58. بول، سام ويلسون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
59. عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 .
60. باري سيجل، النقود و البنوك و الإقتصاد، وجهة نظر النقوديين، ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود الرياض، 1987.
61. سيف سعيد السويدى، النقود و البنوك، ، جامعة قطر، الطبعة الثالثة، 2002.
62. هشام محمد صفوت العمري/ اقتصاديات المالية و العامة و السياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
63. غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
64. علي خليل وسليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
65. أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات و التغير النقدي و الإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد.
66. علي الصادق آخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة إكسرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996.
67. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
68. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية و الدولية (أسبابه - انعكاساته على الإقتصاد العالمي)، بيت الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع، بغداد، 2002.

69. منير احمد هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

70. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للنشر، الموصل، 2002.

71. توماس ماير آخرون، النقود والبنوك، ترجمة أحمد عبد الخالق، وأحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

72. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

73. سيد عبد الله المحبوبي، المحجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثنائي الحرج، المطبعة الجديدة نواكشوط، 1997.

74. محمد ولد عمار و آخرون سياسة و إدارة سعر الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 1997 أبو ضبي.

75. مهدي الصحاف ، ومصطفى كاهر، دراسة في جغرافية موريتانيا الحديثة ، الطبعة الأولى، بغداد 1981.

2- الرسائل الجامعية

3. صدام عبد القادر عبد الله حسين، بيع الذهب والفضة وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2003

4. سامي محمد محمد مقداد، إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلائم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2007.

5. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، 2002-2003 .

6. محمد خير الحكام، دور السياسة الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2003.

7. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، 2010-2011.

8. على محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

9. على حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية.

10. خولة سلمان الويس، الاثار الاقتصادية للحصار من التمويل و التضخم و التشغيل، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1988.
11. أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2005 .
12. أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات والتغير النقدي والإنفاق العام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
13. فلاح حسن ثوني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.
14. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والإقراض الحكومي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2004.
- ¹ امان احمد ولد احمد تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 72-1997 رسالة ماجستير التخصص المالية والنقود 1999/98.
15. موسى ولد الشيخ البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا رسالة ماجستير 2003-2004.
16. محمد ولد لمرباط السياسية النقدية للجمهورية الإسلامية الموريتانية رسالة ليسانس جامعة نواكشوط 86.
17. محمد تال ولد بنعمر، النظام المصرفي في موريتانيا ، بحث لنيل شهادة الإجازة في الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط 1996.
18. محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات ، القاهرة. 1998.
19. الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة فقي تنفيذها، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1993.
20. الشيخ ولد عبد الله، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.
21. محمد ولد اعمركت، دور الزراعة في تنمية الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1995.

22. محمد بن أعمار، الأمن الغذائي في موريتانيا، بحث الدبلوم في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

23. محمد يسلم ولد سقان، التنمية الصناعية في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

24. محمد ولد أعمار، اثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية في موريتانيا، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة وهران الجزائر، 2003.

25. ملاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985 – 2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3-المجلات والتقارير والملتقيات العلمية

1. النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني
2. النظام الأساسي للبنك العربي الليبي الموريتاني الصادر بتاريخ 1972/07/20.
3. القانون 011/95 الصادر في 17 يوليو 1995 الخاص بالتشريع المصرفي
4. مجموعة تقارير سنوية BNCI 90-91-92-93-94-95-96
5. تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96، وكذلك ميزانية المصرف خلال 1995.
6. تقارير سنوية البنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.
7. التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996
8. البنك المركزي الموريتاني، تقرري عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998.
9. المصرف المركزي الموريتاني، 98 مارس، مصدر سبق ذكره.
10. البنك المركزي الموريتاني ، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس 1998 البنك المركزي الموريتاني
11. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، إستراتيجية التنمية
12. التقرير السنوي لوزارة التنمية الريفية سنة 2005
13. سيد محمد ولد محمد الأمين، مصائد الأعماق في الشواطئ الأطلسية الموريتانية، المجلة الجغرافية الموريتانية، العدد 1، نواكشوط 92.
14. لمعهد العربي للتخطيط، الكويت.
15. البنك المركزي الموريتاني، النظام المالي الموريتاني: عصرنته وتحولاته الحديثة، مارس 1998.
16. البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1994
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1990 .

18. لتقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني 2006.

19. وزارة المالية الخزينة العمومية الموريتانية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. John B. Taylor, « Monetary policy Implication of greater fiscal discipline » in « Budget Deficit and Debt : Issues and options », federal Reseral Resrve Bank of Kanses , city 1955.
2. DR, Mahmood Ibrahim Noor & DR, Ad ham Taieh, Financial bank, stabies an English, third Ed, Al – Israuniversity, Jordan, 2003
3. James p. Dow, the Demand and liquidity Effects of Monetary shocks, journal Monetary Economies, Washington, 1995.
4. International Monetary Found , International Capital Department Global Market's Analysis DivisionK Financial Market Update, 2003.
5. Flavio Padrini, Velocity Innovations, Financial Markets, and The Real Economy, Journal of Montary Economics, OECD, Economics Department, Zrue Andre Pascal, Paris Cedex 16 , France, 2002.
6. Gerald R. Jensen & Jeffry M. Mercer, Security Markets and Information Content of Monetary Policy Turning Point, The Quarterly Review of Economics and Financial, www. Esevier. com, 2006.
7. David E. Rapach, Macro Shoks and Real Stoks and Real Stock Prices, Journal of Rconomics and Business, Albers School of Business and Economics, Seattle University, 2001.
8. Giordano dell –amore les sysemes bancaire des pays d'afrique op- cip 192.
9. Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09 , Juin 1992 .
10. Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM , Nouakchott N° 09 , Juin 1992 .
11. Mohamed Salem ouled Abdessalem Problématique de l'ajustement de l'économie Mauritanienne mémoire DEA Université de Tunisie III F. SE. E. J 1989 .

12. Marchée Tropicaux et méditerranées no 2604, Op cit.
13. Banque centrale de Mauritanie, direction de la balance de paiements, résumé synthèse de programme d'agissements structurels en Mauritanie.
14. ONS annuaire statistique 98 .
15. Ministère des affaires économiques et du développement , bilan économiques social 90/98 2001 .
16. initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005.
17. initiative sur la transparence des industries extractives , rapport national 2005 .
18. BCM : rapport annuel 2006.
19. Ministère du plan , programme de redressement économique et financier , p r e f , Nouakchott .1985.
20. Ministre du plan , programme de consolidation et de relance , PCR , (1989-1991) Nouakchott.
21. R.I.M , office de statique , agrégat de la comptabilité nationale et indicatent (Socio-économique) 1995 , Nouakchott ;mais 1997.
22. Ministère du plan, cheikh El Kebir ould chbih et Mohamed Lemine ould Raghani, Etude : La politique de crédit et ses effets sur L'investissement prive, Janvier 1995.
23. Ministère du plan : op-cit.
24. EL HASSEN OULD Ahmed, L'analyse de L'offre de monnaie par le système bancaire Mauritanien, mémoire de magister, université de Annaba 1998.
25. EL HASSEN OULD AHMED, op-cit.
26. Banque Centrale de Mauritanie, Rapport Annuel 1997.

قائمة المنحنيات

قائمة المنحنيات

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكيترى	01
54	الكمية المطلوبة و المعروضة من النقود لاغراض المضاربة	02
55	منحنى الاستثمار و الادخار	03
70	منحنى فيليبس الكلاسيكي الجديد	04
75	التوسع المصرفي المضاعف للنقود	05
76	ميكانيكية عمل مضاعف الانفاق الحكومي	06
79	منحنيات (Bop.LM.I) و التوازن الكلي العام	07
80	حالات عدم التوازن في السوقين السلعي و النقدي	08
81	اثر زيادة عرض النقود في التوازن العام	09
82	اثرالسياسة المالية في التوازن الكلي العام	10
86	العلاقة بين الفائدة و الكمية المعروضة و المطلوبة للسندات	11
88	آثار تمويل العجز الحكومي على اسعار الفائدة	12
97	السياسة المالية التوسعية و التزاحم الاستثماري	13
102	آلية انتقال السياسة النقدية الى السوق المالية و التحكم بحجم السيولة	14

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	القروض التي منحتها المصارف الموريتانية في عهد التبعية	116
02	تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاته ي موريتانيا خلال الفترة 1984-1988	140
03	مصدر النظام النقدي و مقابلاتها في الفترة 1989-1992	144
04	مصادر النظام النقدي و مقابلاتها خلال الفترة 1993-1997	147
05	تطور المساحات المزروعة بمليون هكتار	157
06	تطور الماشية بالآلاف من الرؤوس	158
07	تطور الماشية من 1998-2004 بالمليون راس	158
08	تطور قيمة و حجم صادرات الحديد	160
09	الناط المنمي في موريتانيا	161
10	تطور رقم الانتاج السمكي بالطن	165
11	انتاج قطاع الحديد بالطن	165
12	تطور النفقات و الايرادات العامة خلال الفترة 1985-1988	174
13	فائض الموازنة العامة خلال فترة البرنامج 1992-1994	182
14	معدلات التضخم خلال فترة الخطة 2001-2004	188
15	معدلات الفائدة المصرفية الاسمية المطبقة قبل برامج التصحيح ، السعة المدين لنسبة مئوية	191
16	بنية الكتلة النقدية مليار اوقية	192
17	تطور الموجودات الخارجية للنظام المصرفي	200
18	تطور القروض الداخلية	202
19	تطور معدلات نمو مكونات الكتلة النقدية	203
20	تطور معدلات التضخم	205
22	توزيع القروض حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 1985-1994 بالأسعار الجارية .	210
23	تطور مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 1985-1994 بالأسعار الثابتة	212
24	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في متوسط الأجل خلال الفترة 2000-2008	ملاحق

ملاحق	الحالة الشهرية لحسابات البنك المركزي الموريتاني	25
ملاحق	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي الموريتاني ، اصول 1992-2008	26
ملاحق	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي الموريتاني ، خصوم ، 1992-2008	27
ملاحق	الحالة الشهرية لمجموع حسابات البنوك الاولية	28
ملاحق	الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنوك الاولية -اصول- 1992-2008	29
ملاحق	الحالة المختصرة لحسابات البنوك الاولية -خصوم- 1992-2008	30
ملاحق	الودائع المالية لدى البنوك الاولية خلال الفترة 1992-2008	31
ملاحق	الحالة الماضية لموارد النظام النقدي	32
ملاحق	الائتمان المحلي	33
ملاحق	الحالة الماضية للائتمان المحلي 1995-2008	34
ملاحق	توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات	35
ملاحق	توزيع الائتمان المرفي قصير الاجل حسب القطاعات	36
ملاحق	التوزيع القطاع للائتمان المصرفي قصير الاجل 2000-2008	37
ملاحق	التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي متوسط الاجل 2000-2008	38
ملاحق	سعر الفائدة خلال الفترة 2000-2008	39
ملاحق	العمليات المالية للدولة خلال الفترة 2004-2008	40

الملاحق

جدول 13 الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي - الموريتاني - أصول
Tableau 13 Situation rétrospective résumée de la BCM - Actif

ارقام آخر الفترات بملائين الأوقية

Chiffres de fin de période en millions d'ouguiya

مجموع الأصول Total de l'actif	ديون على البنوك أبواب أخرى		ديون على الدولة Créances sur l'Etat	منها: موجودات من العملة الصعبة dont : Avoirs en devise	موجودات خارجية Avoirs Extérieurs	الفترات Périodes
	من الأصول Autres postes de l'actif	Créances sur les banques primaires				
37 555	7 090	5 076	17 905	7 045	7 484	1 992
43 047	10 207	4 412	22 861	5 112	5 567	1 993
45 014	9 908	1 667	29 496	3 385	3 943	1 994
51 324	11 883	968	31 225	6 645	7 248	1 995
63 053	14 260	1 280	39 156	7 759	8 357	1 996
74 268	14 261	2 506	48 726	8 222	8 775	1 997
93 274	19 277	2 790	60 507	10 029	10 700	1 998
107 743	21 375	2 178	75 509	7 938	8 681	1 999
123 998	15 151	828	95 663	11 575	12 356	2 000
140 946	16 932	579	112 969	9 629	10 466	2 001
154 512	20 290	1 579	112 787	18 792	19 856	2 002
156 197	22 197	1 279	124 314	7 143	8 407	2 003
174 885	31 576	770	132 587	8 667	9 952	2 004
173 500	20 013	-	134 575	17 407	18 912	2 005
227 264	43 774	300	130 971	50 641	52 219	2 006
232 681	44 444	3 645	132 187	50 009	52 405	2 007
225 775	46 781	3 763	132 219	40 616	45 012	2 008
232 158	47 698	4 011	131 875	46 178	48 574	Janvier
244 492	50 750	3 893	132 364	55 089	57 485	Février
249 466	51 601	3 293	131 005	61 171	63 567	Mars
241 776	51 732	3 293	131 039	53 316	55 712	Avril
247 726	53 202	3 293	130 943	57 816	60 288	Mai
232 962	52 361	3 293	131 063	43 773	46 245	Juin
231 910	55 202	3 293	130 598	40 345	42 817	Juillet
226 983	59 775	3 293	129 640	31 803	34 275	Août
243 647	60 104	3 293	129 450	48 327	50 799	Septembre
234 351	54 299	3 293	129 550	44 794	47 208	Octobre
241 879	58 151	3 293	129 480	48 365	50 955	Novembre
						Décembre

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات

Source : BCM / DGE

جدول 14: الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنك المركزي الموريتاني - خصوم
Tableau 14. Situation rétrospective résumée de la BCM - Passif

أرقام آخر الفترات بملائين الأوقية

Chiffres de fin de période en millions d'ouguiya		حساب رأس المال		ودائع حكومية		التزامات خارجية		منها النقد المتداول		القاعدة النقدية		الفترة	
مجموع الخصوم	أبواب أخرى	Compte de Capital	Depôts de l'Etat	Engagements extérieurs	Billets et monnaie en circulation	Base monétaire	Périodes						
Total du passif	Autres postes du passif												
37 555	-15 555	4 396	4 501	30 004	7 731	14 209	1 992						
43 047	-16 747	4 403	7 492	25 632	8 888	22 267	1 993						
45 014	-20 402	4 470	8 290	28 162	10 157	24 494	1 994						
51 324	-21 920	4 763	10 351	31 682	11 678	26 448	1 995						
63 053	-19 038	5 178	25 230	31 383	12 437	20 300	1 996						
74 268	-20 053	5 353	30 348	37 167	14 226	21 453	1 997						
95 274	-19 476	5 998	40 168	43 643	15 151	22 941	1 998						
107 743	-19 709	6 741	50 994	45 269	18 149	24 448	1 999						
123 998	-21 382	6 779	64 392	48 928	21 587	25 281	2 000						
140 946	-12 526	7 797	44 962	56 789	25 514	43 924	2 001						
154 512	-10 419	7 993	54 951	56 252	28 522	45 735	2 002						
156 197	-18 368	8 653	47 775	56 737	44 289	61 400	2 003						
174 885	25 737	9 102	13 127	57 002	42 777	69 917	2 004						
173 500	18 324	6 902	21 964	58 264	49 109	68 046	2 005						
227 264	38 847	11 397	45 629	47 418	66 430	83 973	2 006						
232 681	44 623	7 662	44 486	39 986	68 924	95 924	2 007						
							2 008						
225 775	54 949	6 940	30 396	39 616	67 763	93 874	Janvier						
232 158	50 645	6 859	37 182	39 964	66 854	97 508	Février						
244 492	53 585	6 703	46 881	39 623	68 921	97 700	Mars						
249 466	59 143	7 545	47 891	32 649	68 264	102 238	Avril						
241 776	60 746	7 367	44 387	32 193	66 535	97 083	Mai						
247 726	57 556	7 419	52 538	35 108	66 675	95 105	Juin						
232 962	57 917	7 126	32 346	34 158	68 200	101 415	Juillet						
231 910	55 781	6 224	35 733	33 782	68 593	100 389	Août						
226 983	56 667	6 460	29 120	34 189	71 256	100 547	Septembre						
243 647	56 368	6 446	55 892	34 315	65 679	90 627	Octobre						
234 351	56 153	5 169	37 153	35 337	65 672	100 539	Novembre						
241 879	55 047	5 106	33 872	36 953	70 331	110 902	Décembre						

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للرسائل

Source: BCM/DGE

جدول 15. الحالة الشهرية لمجموع حسابات البنوك الأولية
Tableau 15. Situation mensuelle consolidée des banques primaires

أرقام آخر الفترات بملايين الأوقية

Chiffres de fin de période en Millions d'Ouguiya

المسميات	ديسمبر-08	سبتمبر-08	يونيو-08	مارس-08	ديسمبر-07	ديسمبر-06	ديسمبر-05
	08- déc	08- sept	08- juin	08- mars	07- déc	06- déc	05- déc
احتياطيات	40 596	29 384	29 986	30 201	28 292	17 146	18 269
موجودات خارجية	18 448	13 609	12 570	22 471	25 555	30 111	16 535
ديون على الدولة	46 564	53 439	47 454	35 849	35 383	27 512	47 356
ديون على الاقتصاد	223 450	216 142	202 526	195 433	180 826	151 926	139 968
أبواب أخرى من الأصول	31 150	39 682	36 011	35 812	33 236	30 274	23 937
مجموع الأصول	360 208	352 256	328 547	319 766	303 292	256 969	246 065
ودائع تحت الطلب	133 068	121 879	112 038	109 518	102 133	82 311	79 173
ودائع لأجل	37 576	40 968	39 581	41 370	40 501	29 177	25 527
ودائع الدولة	426	250	1 125	1 307	1 223	671	315
التزامات خارجية	37 998	32 693	26 784	26 375	25 965	34 002	48 602
حساب رأس المال	110 178	106 145	104 590	101 921	100 374	88 809	72 538
قروض البنك المركزي	3 293	3 293	3 293	3 893	3 645	300	0
أبواب أخرى من الخصوم	37 669	47 028	41 136	35 382	29 451	21 699	19 910
مجموع الخصوم	360 208	352 256	328 547	319 766	303 292	256 969	246 065

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات
Source : BCM/DGE

جدول 16. الحالة الماضية لمختصة لحسابات البنوك الأولية - أصول
Tableau 16. Situation rétrospective résumée des banques primaires - Actif

أرقام آخر الفترات بمليين الأوقية

الفترة	احتياطيات	موجودات خارجية	ديون على الدولة	ديون على الاقتصاد	أبواب أخرى من الأصول	مجموع الأصول
Périodes	Réserves	Avoirs Extérieurs	Créances sur l'Etat	Créances sur l'économie	Autres postes	Total de l'actif
1992	5 191	1 809	-1 807	47 636	15 426	68 255
1993	13 228	4 305	-2 500	44 286	9 049	68 368
1994	12 875	3 561	-3 000	45 504	10 732	69 672
1995	10 786	4 691	-3 308	31 205	8 679	52 053
1996	4 067	6 194	-994	39 420	11 787	60 474
1997	5 963	2 328	1 159	52 452	17 166	79 068
1998	4 533	2 920	914	53 017	17 381	78 765
1999	4 886	3 507	-257	63 185	13 489	84 810
2000	3 387	4 400	249	70 035	18 429	96 500
2001	16 479	5 122	2 113	74 024	16 654	114 392
2002	11 784	7 559	3 847	94 246	19 725	137 161
2003	16 506	6 843	5 592	114 206	20 566	163 713
2004	29 224	7 846	8 127	131 823	30 305	207 325
2005	18 269	16 535	47 356	139 968	23 937	246 065
2006	17 146	30 111	27 512	151 926	30 274	256 969
2007	28 292	25 555	35 383	180 826	33 236	303 292
2008						
Janvier	31 009	22 934	30 382	187 954	36 361	308 640
Février	31 043	26 223	36 116	193 191	36 387	323 160
Mars	30 201	22 471	35 849	195 433	35 812	319 766
Avril	35 688	18 273	34 668	193 932	36 540	319 101
Mai	30 047	19 278	44 511	196 882	39 065	329 783
Juin	29 986	12 570	47 454	202 526	36 011	328 547
Juillet	33 376	12 826	45 069	200 442	33 361	325 074
Août	30 572	17 184	51 156	206 155	36 336	341 403
Septembre	29 384	13 609	53 439	216 142	39 682	352 256
Octobre	25 846	16 312	50 894	219 593	37 643	350 288
Novembre	34 209	16 081	42 396	216 832	35 898	345 416
Décembre	40 596	18 448	46 564	223 450	31 150	360 208

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات

Source : BCM / DGE

جدول 17. الحالة الماضية المختصرة لحسابات البنوك لأولية. خصوص
 Tableau 17. Situation rétrospective résumée des banques primaires - Passif

أرقام آخر الفترات بمليين الأوقية

Chiffres de fin de période en millions d'ouguiya

مجموع الخصوم Total du passif	أبواب أخرى من الخصوم Autres postes	حساب رأس المال Compte de capital	قروض البنك المركزي Crédits de la B.C.M	التزامات خارجية Engagements Extérieurs	ودائع الدولة Dépôts de l'Etat	ودائع لأجل Dépôts à terme	ودائع تحت الطلب Dépôts à vue	الفترات Périodes
68 255	10 221	20 488	4 380	13 835	158	7 187	11 986	1992
68 368	9 480	20 267	3 351	16 925	61	6 635	11 649	1993
69 672	7 542	21 437	3 351	16 601	48	7 612	13 081	1994
52 053	3 809	17 234	0	13 268	118	7 517	10 107	1995
60 475	5 592	21 508	560	10 566	422	8 818	13 009	1996
79 068	7 095	25 005	1 687	17 174	124	9 511	18 472	1997
78 765	6 512	27 649	1 618	15 388	86	9 193	18 319	1998
84 810	6 425	31 196	1 407	16 735	206	8 327	20 514	1999
96 500	9 332	39 191	0	12 904	90	8 800	26 183	2000
114 392	9 815	43 035	0	10 679	269	11 529	39 065	2001
137 161	10 999	48 818	0	12 895	240	14 548	49 661	2002
163 713	12 124	61 475	0	15 985	145	18 146	55 838	2003
207 325	18 671	67 449	0	28 990	433	23 455	68 327	2004
246 065	19 910	72 538	0	48 602	315	25 527	79 173	2005
256 969	21 699	88 809	300	34 002	671	29 177	82 311	2006
303 292	29 451	100 374	3 645	25 965	1 223	40 501	102 133	2007
308 640	29 547	100 608	3 763	30 589	1 212	38 039	104 882	يناير Janvier
323 160	33 162	101 668	3 893	30 114	1 103	42 328	110 892	فبراير Février
319 766	35 382	101 921	3 893	26 375	1 307	41 370	109 518	مارس Mars
319 101	38 287	102 751	3 293	25 536	1 039	37 729	110 466	أبريل Avril
329 783	40 210	103 274	3 293	28 139	1 001	39 836	114 030	مايو Mai
328 547	41 136	104 590	3 293	26 784	1 125	39 581	112 038	يونيو Juin
325 074	37 928	106 541	3 293	28 216	1 029	39 776	108 291	يوليو Juillet
341 403	37 764	106 762	3 293	29 637	978	41 000	121 969	أغسطس Août
352 256	47 028	106 145	3 293	32 693	250	40 968	121 879	سبتمبر Septembre
350 288	43 641	106 538	3 293	35 450	278	40 843	120 245	أكتوبر Octobre
345 416	41 345	107 366	3 293	29 018	548	36 698	127 148	نوفمبر Novembre
360 208	37 669	110 178	3 293	37 998	426	37 576	133 068	ديسمبر Décembre

Source : BCM / DGE

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات

جدول 18. الودائع المالية لدى البنوك الأولية
 Tableau 18. Dépôts auprès des banques primaires

Chiffres de fin de période en Millions d'Ouguiya

لرقام آخر الفترات بثلاثين اوقية

المجموع العام Total Général (1)+(2)	ودائع لأجل DEPOTS A TERME		المجموع Total (2)	ودائع نقدية تحت الطلب DEPOTS MONÉTAIRES A VUE		المجموع Total (1)	هيئات عمومية Organismes publics	مؤسسات وخصوص Particuliers et entreprises	هيئات عمومية Organismes publics	الفترة Périodes
	المجموع Total (2)	دائرون مختلفون Créditeurs divers		مؤسسات وخصوص Particuliers et entreprises	دائرون مختلفون Créditeurs divers					
19 173	7 187	2 881	11 986	4 023	5 203	11 986	3 918	388	2 760	1992
18 284	6 635	1 960	11 649	1 031	5 393	11 649	4 532	143	5 225	1993
20 693	7 612	2 566	13 081	941	6 422	13 081	4 369	677	5 718	1994
17 624	7 517	3 520	10 107	639	5 843	10 107	3 358	639	3 948	1995
21 827	8 818	5 137	13 009	864	7 230	13 009	2 817	864	4 840	1996
27 983	9 511	5 338	18 472	939	10 536	18 472	3 397	776	6 837	1997
27 512	9 193	5 085	18 319	1 350	10 411	18 319	3 274	834	6 558	1998
28 841	8 327	5 637	20 514	2 472	11 926	20 514	1 819	871	6 116	1999
34 983	8 800	5 857	26 183	1 627	15 155	26 183	2 331	612	9 401	2000
50 594	11 529	7 049	39 065	960	24 191	39 065	3 522	958	13 914	2001
64 209	14 548	9 606	49 661	584	31 964	49 661	4 402	540	17 113	2002
73 984	18 146	12 989	55 838	544	36 918	55 838	3 680	1477	18 376	2003
91 782	23 455	17 289	68 327	1 536	45 092	68 327	3 942	2224	21 699	2004
104 700	25 327	19 159	79 173	4 398	53 224	79 173	3 908	2460	21 551	2005
111 488	29 177	17 094	82 311	5 918	53 591	82 311	6 221	5 862	22 802	2006
142 634	40 501	23 077	102 133	4 628	69 501	102 133	6 913	10 511	28 004	2007
142 921	38 039	20 843	104 882	5 173	71 941	104 882	6 638	10 558	27 768	2008
153 220	42 328	24 576	110 892	5 996	75 989	110 892	7 291	10 461	28 907	Janvier
150 888	41 370	24 533	109 518	6 674	73 704	109 518	6 181	10 656	29 140	Février
148 195	37 729	22 467	110 466	7 549	72 160	110 466	6 078	9 184	30 757	Mars
153 866	39 836	23 766	114 030	6 941	76 544	114 030	6 308	9 762	30 545	Avril
151 619	39 581	23 122	112 038	6 129	75 140	112 038	6 218	10 241	30 769	Mai
148 067	39 776	22 880	108 291	6 659	72 079	108 291	6 418	10 478	29 553	Juin
162 969	41 000	25 080	121 969	6 722	85 308	121 969	6 312	9 608	29 939	Juillet
162 847	40 968	24 825	121 879	6 981	87 251	121 879	6 462	9 681	27 647	Août
161 088	40 843	24 189	120 245	6 775	84 427	120 245	5 834	10 820	29 043	Septembre
163 846	36 698	21 735	127 148	6 227	91 283	127 148	4 984	9 979	29 638	Octobre
170 644	37 576	22 325	133 068	7 424	95 301	133 068	5 270	9 981	30 343	Novembre
										Décembre

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للبيانات

Source : BCM / DGE

جدول 19. موارد النظام النقدي ومقابلتها
 Tableau 19. Les ressources du système monétaire et leurs contreparties

أرقام آخر الفترات بملايين الأوقية

المسميات	ديسمبر-08	سبتمبر-08	يونيو-08	مارس-08	ديسمبر-07	ديسمبر-06	ديسمبر-05
	08-déc	08-sept	08-juin	08-mars	07-déc	06-déc	05-déc
الكتلة النقدية	240 975	234 103	218 294	219 809	211 558	177 918	153 809
التقد							
التقد المتداول	203 399	193 135	178 713	178 439	171 057	148 741	128 282
نقد كتابي	70 331	71 256	66 675	68 921	68 924	66 430	49 109
منها ودائع تحت الطلب	133 068	121 879	112 038	109 518	102 133	82 311	79 173
شبه النقود	133 068	121 879	112 038	109 518	102 133	82 311	79 173
حسابات أخرى صافية	37 576	40 968	39 581	41 370	40 501	29 177	25 527
حسابات أخرى صافية	121 645	119 734	123 017	112 781	105 494	89 067	77 920
المجموع	367 020	353 868	341 511	332 590	317 052	266 985	231 729
صافي الديون على الخارج	-5 548	-18 997	10 966	13 958	12 009	910	-71 419
موجودات خارجية	69 403	47 884	72 858	79 956	77 960	82 330	35 447
التزامات خارجية	74 951	66 882	61 892	65 998	65 951	81 420	106 866
القروض الداخلية	368 168	372 835	330 345	318 632	305 043	266 075	303 148
ديون على الاقتصاد	226 421	219 126	205 611	198 607	183 182	153 892	143 496
صافي الديون على الدولة	141 746	153 709	124 734	120 025	121 861	112 183	159 652
صافي الديون على الدولة	141 746	153 709	124 734	120 025	121 861	112 183	159 652
المجموع	367 020	353 868	341 511	332 590	317 052	266 985	231 729

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات
 المصدر: BCM / DGE

جدول 20. الحالة الماضية لموارد النظام النقدي
 Tableau 20. Rétrospective des ressources du système monétaire
 أرقام آخر القترات بملايين الأوقية

المجموع الموارد	ابواب أخرى (صافية)	الكتلة النقدية	شبه النقود Quasi - monnaie	مجموع النقود Total Monnaie	النقود الكتابية Monnaie Scripturale	النقد المتداول Circulation Fiduciaire	الفترات Périodes
Total des Ressources	Autres Postes (net)	Masse Monétaire	Monnaie	Monnaie	Scripturale	Circulation Fiduciaire	Périodes
24 979	-1 925	26 904	7 187	19 717	11 986	7 731	1992
25 102	-2 070	27 172	6 635	20 537	11 649	8 888	1993
26 984	-3 866	30 850	7 612	23 238	13 081	10 157	1994
16 337	-12 965	29 302	7 517	21 785	10 107	11 678	1995
25 336	-8 928	34 264	8 818	25 446	13 009	12 437	1996
29 645	-12 564	42 209	9 511	32 698	18 472	14 226	1997
29 773	-12 890	42 663	9 193	33 470	18 319	15 151	1998
38 569	-8 419	46 990	8 327	38 663	20 514	18 149	1999
57 535	965	56 570	8 800	47 770	26 183	21 587	2000
93 364	17 256	76 108	11 529	64 579	39 065	25 514	2001
115 636	22 905	92 731	14 548	78 183	49 661	28 522	2002
141 440	23 167	118 273	18 146	100 127	55 838	44 289	2003
194 046	59 487	134 559	23 455	111 104	68 327	42 777	2004
231 729	77 920	153 809	25 527	128 282	79 173	49 109	2005
266 985	89 067	177 918	29 177	148 741	82 311	66 430	2006
317 052	105 494	211 558	40 501	171 057	102 133	68 924	2007
317 063	106 379	210 684	38 039	172 645	104 882	67 763	2008
330 777	110 703	220 074	42 328	177 746	110 892	66 854	يناير
332 590	112 781	219 809	41 370	178 439	109 518	68 921	فبراير
337 477	121 018	216 459	37 729	178 730	110 466	68 264	مارس
344 824	124 423	220 401	39 836	180 565	114 030	66 535	أبريل
341 311	123 017	218 294	39 581	178 713	112 038	66 675	مايو
342 943	126 677	216 267	39 776	176 491	108 291	68 200	يونيو
350 796	119 234	231 562	41 000	190 562	121 969	68 593	يوليو
353 838	119 734	234 103	40 968	193 135	121 879	71 256	أغسطس
344 116	117 349	226 767	40 843	185 924	120 245	65 679	سبتمبر
353 012	123 495	229 518	36 698	192 820	127 148	65 672	أكتوبر
362 620	121 645	240 975	37 576	203 399	133 068	70 331	نوفمبر
							ديسمبر

Source : BCM / DGE

المصدر: البنك المركزي المغربي، الإدارة العامة للدراسات

جدول 21. الحالة الماضية لمقاييل موارد النظام النقدي
Tableau 21. Rétrospective des contreparties des ressources du système monétaire

ارقام آخر الفترات بمليين الأوقية

مجموع المقاييل	القروض الداخلية	الائتمانات على الاقتصاد	ديون على الدولة	التزامات خارجية	مجموع الموجودات الخارجية	موجودات خارجية للبنوك الأوقية	موجودات خارجية للبنك المركزي	الفترات
Total des Contreparties	Crédits Intérieurs	Créances sur l'économie	Créances nettes/Etat	Engagements extérieurs	Total des Avoirs extérieurs des Banques Primaires	Avoirs extérieurs des Banques Primaires	Avoirs extérieurs de la BCM	Périodes
24 979	59 525	48 086	11 439	-43 839	9 293	1 809	7 484	1992
25 102	57 687	44 879	12 808	-42 557	9 972	4 305	5 667	1993
26 984	64 243	46 085	18 158	-44 763	7 504	3 561	3 943	1994
16 337	49 348	31 900	17 448	-44 950	11 939	4 691	7 248	1995
25 336	52 734	40 224	12 510	-41 949	14 551	6 194	8 357	1996
29 645	72 883	53 470	19 413	-54 341	11 103	2 328	8 775	1997
29 773	75 184	54 018	21 166	-59 031	13 620	2 920	10 700	1998
38 569	88 385	64 332	24 053	-62 004	12 188	3 507	8 681	1999
57 535	102 611	71 181	31 430	-61 832	16 756	4 400	12 356	2000
93 364	145 244	75 393	69 851	-67 468	15 588	5 122	10 466	2001
115 636	157 368	95 925	61 443	-69 147	27 415	7 559	19 856	2002
141 440	198 912	116 926	81 986	-72 722	15 250	6 843	8 407	2003
194 046	262 240	135 086	127 154	-85 992	17 798	7 846	9 952	2004
231 729	303 148	143 496	159 652	-106 866	35 447	16 535	18 912	2005
266 985	266 075	153 892	112 183	-81 420	82 330	30 111	52 219	2006
317 052	305 043	183 182	121 861	-65 951	77 960	25 555	52 405	2007
317 063	321 322	190 329	130 993	-70 205	65 946	22 934	43 012	2008
330 777	326 058	196 352	129 706	-70 078	74 797	26 223	48 574	Janvier
332 590	318 632	198 607	120 025	-65 998	79 956	22 471	57 485	Février
337 477	313 822	197 079	116 743	-58 185	81 840	18 273	63 567	Mars
344 824	330 166	200 004	130 162	-60 332	74 990	19 278	55 712	Avril
341 311	330 345	205 611	124 734	-61 892	72 858	12 570	60 288	Mai
342 943	346 247	203 489	142 757	-62 374	59 071	12 826	46 245	Juin
350 796	354 214	209 172	145 043	-63 419	60 001	17 184	42 817	Juillet
353 837	372 835	219 126	153 709	-66 882	47 884	13 609	34 275	Août
344 116	346 769	222 595	124 175	-69 765	67 111	16 312	50 799	Septembre
353 012	354 077	219 832	134 245	-64 355	63 289	16 081	47 208	Octobre
362 620	368 168	226 421	141 746	-74 951	69 403	18 448	50 955	Novembre
								Décembre

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإذاعة العامة للرسائل

Source : BCM / DGE

جدول 22: الإلتزام المحلي
Tableau 22 . Les crédits intérieurs

ارقام آخر الفترات بملايين الأوقية

Libellés	ديسمبر 05 déc-05	ديسمبر 06 déc-06	ديسمبر 07 déc-07	مارس 08 mars-08	يونيو 08 juin-08	سبتمبر 08 sept-08	ديسمبر 08 déc-08
A. Créances nettes sur l'Etat (1+2)	159 652	142 189	121 861	120 025	124 734	153 709	171 746
1. Créances sur l'Etat	181 931	158 483	167 570	168 213	178 397	183 079	176 044
Banque Centrale de Mauritanie	134 575	130 971	132 187	132 364	130 943	129 640	129 480
Banques primaires	47 356	27 512	35 383	35 849	47 454	53 439	46 564
2. Dépôts de l'Etat	22 279	46 300	45 709	48 188	53 663	29 370	34 298
Banque Centrale de Mauritanie	21 964	45 629	44 486	46 881	52 538	20 120	33 872
Banques primaires	315	671	1 223	1 307	1 125	250	426
B. Créances sur l'économie (1+2)	145 496	153 892	183 182	198 607	205 611	219 626	226 421
1. Créances des banques	139 968	151 926	180 826	195 433	202 526	216 142	223 450
Crédits à C.T	120 216	134 976	158 705	161 150	164 598	178 198	185 020
Crédits à MT & LT	19 752	16 950	22 121	34 283	37 928	37 944	38 430
2. Créances BCM	3 528	1 966	2 356	3 174	3 085	2 984	2 972
Total Crédits Intérieurs (A+B)	305 148	296 081	305 043	318 632	330 345	373 335	398 168

المصدر: البنك المركزي الموريتاني، الإدارة العامة للدراسات
Source BCM / DGE.

جدول 23. الحالة الماضية للائتمان المحلي
Tableau 23. Situation rétrospective des crédits intérieurs

ارقام آخر الفترات بملايين الأوقية

مجموع الائتمان المحلي Total Crédits Intérieurs (7) = (3) + (6)	مجموع الديون على الاقتصاد Total créances sur l'économie (6) = (4) + (5)	ديون البنك المركزي Créances BCM sur le privé (5)	ديون البنوك الأولية على الاقتصاد Créances des Banques Primaires sur l'économie (4)	مجموع الديون على الدولة Total Créances Nettes sur l'Etat (3) = (1) + (2)	صافي ديون الدولة Créances nettes des Banques Primaires sur l'Etat (2)	صافي ديون البنك المركزي على الدولة Créances nettes BCM sur l'Etat (1)	الفترة Périodes
49 348	31 900	695	31 205	17 448	-3 426	20 874	1 995
52 734	40 224	804	39 420	12 510	-1 416	13 926	1 996
72 883	53 470	1 018	52 452	19 413	1 035	18 378	1 997
75 185	54 018	1 001	53 017	21 167	828	20 339	1 998
88 384	64 332	1 147	63 185	24 052	-463	24 515	1 999
102 611	71 181	1 146	70 035	31 430	159	31 271	2 000
145 244	75 393	1 369	74 024	69 851	1 844	68 007	2 001
157 368	95 925	1 679	94 246	61 443	3 607	57 836	2 002
198 912	116 926	2 720	114 206	81 986	5 447	76 539	2 003
262 240	135 086	3 263	131 823	127 154	7 694	119 460	2 004
303 148	143 496	3 528	139 968	159 652	47 041	112 611	2 005
266 075	153 892	1 966	151 926	112 183	26 841	85 342	2 006
305 043	183 182	2 356	180 826	121 861	34 160	87 701	2 007
321 322	190 329	2 375	187 954	130 993	29 170	101 823	2 008
326 058	196 352	3 161	193 191	129 706	35 013	94 693	Janvier
318 632	198 607	3 174	195 433	120 025	34 542	85 483	Février
313 822	197 079	3 147	193 932	116 743	33 629	83 114	Mars
330 166	200 004	3 122	196 882	130 162	43 510	86 652	Avril
330 345	205 611	3 085	202 526	124 734	46 329	78 405	Mai
346 246	203 489	3 047	200 442	142 757	44 040	98 717	Juin
354 215	209 172	3 017	206 155	145 043	50 178	94 865	Juillet
372 835	219 126	2 984	216 142	153 709	53 189	100 520	Août
321 322	222 595	3 002	219 593	130 993	50 616	73 559	Septembre
326 058	219 832	3 000	216 832	129 706	41 848	92 397	Octobre
368 168	226 422	2 972	223 450	141 746	46 138	95 608	Novembre
							Décembre

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للدراسات

Source: BCM / DGE

جدول 24. Concours bancaires par secteur d'activité
جدول توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات

ارقام آخر الفترات بملايين الأوقيات

المسميات	05- ديسمبر	06- ديسمبر	07- ديسمبر	08- مارس	08- يونيو	08- سبتمبر	08- ديسمبر
Libellés	déc-05	déc-06	déc-07	mars-08	juin-08	sept-08	déc-08
I. Agriculture, élevage et pêche	20 745	25 084	22 523	22 531	23 403	29 469	29 022
Agriculture-élevage	936	1 219	2 321	2 086	3 310	4 113	4 031
Pêche	19 809	23 865	20 202	20 445	20 093	25 356	24 991
II. Industrie	20 403	20 202	30 653	31 929	30 910	31 996	30 790
Mines	0	94	1 803	2 744	1 807	8	8
Industrie manufacturière	4 535	3 649	5 548	5 686	5 742	6 018	6 571
BTP	15 868	16 459	23 302	23 499	23 361	25 970	24 211
III. Services	61 568	71 234	87 656	99 097	99 489	96 812	109 214
Commerce	29 883	35 608	43 063	45 094	45 504	43 209	67 421
Transports	5 909	4 021	5 786	6 449	6 581	7 259	8 368
Autres Services	25 776	31 605	38 807	47 554	47 404	46 344	33 425
IV. Autres	22 756	21 059	29 911	34 041	41 650	44 245	41 104
Total	125 172	157 579	170 745	187 698	195 452	202 522	210 160

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية

Source: BCM / DGSBF

جدول 25. توزيع الائتمان المصرفي قصير الأجل حسب القطاعات
Tableau 25. Concours bancaires à court terme par secteur

أرقام آخر الفترات بملاطين الأوقيات

المسميات	ديسمبر-08	سبتمبر-08	يونيو-08	مارس-08	ديسمبر-07	ديسمبر-06	ديسمبر-05
	déc-08	sept-08	juin-08	mars-08	déc-07	déc-06	déc-05
I. فلاحة، تربية المواشي، صيد بحري	26 010	29 469	23 403	22 531	18 923	22 089	16 973
فلاحة، تربية المواشي	3 322	4 113	3 310	2 086	1 461	1 219	936
صيد بحري	22 688	25 356	20 093	20 445	17 462	20 870	16 037
II. صناعة	25 161	31 996	30 910	31 929	25 671	18 836	18 940
مناجم	8	8	1 807	2 744	3	94	0
صناعات تحويلية	3 195	6 018	5 742	5 686	2 897	2 856	3 243
بناء وأشغال عامة	21 958	25 970	23 361	23 499	22 771	886	15 697
III. خدمات	87 392	96 812	99 489	99 097	78 975	62 084	49 912
تجارة	54 462	43 209	45 504	45 094	41 389	33 784	27 237
نقل	7 427	7 259	6 581	6 449	4 694	3 465	4 045
خدمات أخرى	25 503	46 344	47 404	47 554	32 892	24 835	18 630
IV. أخرى	35 476	44 245	41 650	34 041	27 997	20 776	22 371
Total	209 522	249 459	195 459	187 598	151 566	125 785	108 196

Source : BCM / DGSBF

جدول 26. الائتمان المصرفي متوسط الأجل حسب القطاعات
Tableau 26. Concours bancaires à moyen terme par secteur

أرقام آخر الفترات بملايين الأوقية

المسميات	ديسمبر-08	سبتمبر-08	يونيو-08	مارس-08	ديسمبر-07	ديسمبر-06	ديسمبر-05
المسميات	08-déc	08-sept	08-juin	08-mars	07-déc	06-déc	05-déc
I. فلاحه، تربية المواشي، صيد بحري	3 012	3 253	3 352	3 268	3 600	2 995	3 772
فلاحه، تربية المواشي	709	860	860	460	860	0	0
صيد بحري	2 303	2 393	2 492	2 808	2 740	2 995	3 772
II. صناعة	5 629	4 810	6 493	6 988	4 982	1 366	1 463
مناجم	0	0	1 800	2 656	1 800	0	0
صناعات تحويلية	3 376	2 374	2 200	1 614	2 651	793	1 293
بناء وأشغال عامة	2 253	2 436	2 493	2 718	531	573	171
III. خدمات	21 822	19 449	19 433	18 587	8 681	9 150	11 656
تجارة	12 959	6 712	5 462	3 970	1 674	1 824	2 646
نقل	941	955	991	1 019	1 092	556	1 864
خدمات أخرى	7 922	11 782	12 980	13 598	5 915	6 770	7 146
IV. أخرى	5 628	8 139	6 170	2 996	1 914	283	385
المجموع	30 091	25 661	25 948	21 839	19 177	15 794	17 276

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية

Source : BCM / DGSBF

جدول 27. الحالة السنوية للائتمان المصرفي حسب التوزيع القطاعي
Tableau 27. Concours bancaires annuels par secteur

أرقام آخر الفترات بمليين الأوقية

المسميات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
I. فلاحة، تربية المواشي، صيد بحري	29 022	22 523	25 084	20 745	20 211	17 603	16 619	12 879	14 403
فلاحة، تربية المواشي	4 031	2 321	1 219	936	1 294	1 132	1 437	218	229
صيد بحري	24 991	20 202	23 865	19 809	18 917	16 471	15 182	12 661	14 174
II. صناعة	30 790	30 653	20 202	20 403	18 766	15 306	8 693	6 223	5 281
مناجم	8	1 803	94						
صناعات تحويلية	6 571	5 548	3 649	4 535	4 285	4 485	3 212	1 950	2 182
بناء واشغال عامة	24 211	23 302	16 459	15 868	14 481	10 821	5 481	4 273	3 099
III. خدمات	109 214	87 656	71 234	61 568	60 865	57 830	48 835	36 610	31 421
تجارة	67 421	43 063	35 608	29 883	33 912	32 489	32 391	26 861	24 389
نقل	8 368	5 786	4 021	5 909	2 702	2 763	1 742	1 800	1 022
خدمات أخرى	33 425	38 807	31 605	25 776	24 251	22 578	14 702	7 949	6 010
IV. أخرى	41 104	29 911	21 059	22 756	19 465	15 594	10 715	9 143	8 657
Total	170 775	147 077	125 149	106 359	109 309	106 353	84 862	64 855	59 762

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للأوقية المصرفية والمالية

جدول 28. التوزيع القطاعي للالتزام المصرفي قصير الأجل
 Tableau 28. Concours bancaires à court terme par secteur

ارقام آخر القترات بملايين الأوقية

المسميات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
I. الفلاحة، تربية المواشي، صيد بحري	13 413	11 589	15 229	15 029	16 639	16 973	22 089	18 923	26 010
Agriculture- Elevage	229	218	1 437	1 132	1 294	936	1 219	1 461	3 322
صيد بحري	13 184	11 371	13 792	13 897	15 345	16 037	20 870	17 462	22 688
II. صناعة	4 704	5 378	7 382	13 678	17 342	18 940	18 836	25 671	25 161
Mines	0	0	0	0	0	0	94	3	8
صناعة	4 704	5 378	7 382	13 678	17 342	18 940	18 836	25 671	25 161
III. خدمات	28 896	33 273	43 592	49 179	48 610	49 912	62 084	78 975	87 392
صناعات تحويلية	1 821	1 405	2 239	3 174	2 993	3 243	2 856	2 897	3 195
بناء وأشغال عامة	2 883	3 973	5 143	10 504	14 349	15 697	15 886	22 771	21 958
خدمات	28 896	33 273	43 592	49 179	48 610	49 912	62 084	78 975	87 392
تجارة	22 982	25 284	29 859	29 674	30 948	27 237	33 784	41 389	54 462
نقل	1 022	1 800	1 742	2 548	1 876	4 045	3 465	4 694	7 427
خدمات أخرى	4 892	6 189	11 991	16 957	15 786	18 630	24 835	32 892	25 503
IV. أخرى	8 447	8 978	10 554	15 223	19 084	22 371	20 776	27 997	35 476
المجموع	55 460	59 548	76 757	95 109	101 675	108 906	123 653	141 660	177 405

Source : BCM / DGSBF

المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للرقابة المصرفية والمالية

جدول 29. التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي متوسط الأجل
 Tableau 29. Répartition des crédits à moyen terme par secteur

أرقام آخر القترات بملائين الأوقية

المسميات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	-2006	2007	2008
I. فلاحه، تربية المواشي، صيد بحري	990	1 290	1 390	2 574	3 572	3 772	2 995	3 600	3 012
فلاحه، تربية المواشي	0	0	0	0	0	0	0	860	709
صيد بحري	990	1 290	1 390	2 574	3 572	3 772	2 995	2 740	2 303
II. صناعة	577	845	1 311	1 628	1 424	1 463	1 366	4 982	5 629
مناجم	0	0	0	0	0	0	0	1 800	0
صناعات تحويلية	361	545	973	1 311	1 292	1 292	793	2 651	3 376
بناء وإشغال عامة	216	300	338	317	132	171	573	531	2 253
III. خدمات	2 525	3 337	5 243	8 651	12 255	11 656	9 150	8 681	21 822
تجارة	1 407	1 577	2 532	2 815	2 964	2 646	1 824	1 674	12 959
نقل	0	0	0	215	826	1 864	556	1 092	941
خدمات أخرى	1 118	1 760	2 711	5 621	8 465	7 146	6 770	5 915	7 922
IV. أخرى	210	165	161	371	381	385	283	1 914	5 628
Total	4 302	5 632	8 105	16 324	27 669	25 276	16 529	29 526	39 999

مصدر: البنك المركزي المريني / الإدارة العامة للإحصاءات المرينية / الدار البيضاء

Source : BCM / DGSBF

جدول 30. سعر الفائدة (%)
Tableau 30. Taux d'intérêt (en %)

متوسط سعر الفائدة لسندات الخزينة Taux moyen des bons du trésor	الحد الأدنى لسعر الفائدة الدائن Taux créditeur plancher	سقف سعر الفائدة المدين Taux débiteur plafond	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي Taux directeur de la BCM	الفترة Périodes
12,3	10	25	15	2000
10,0	8	23	13	2001
5,8	8	21	11	2002
4,7	8	21	11	2003
6,6	8	21	11	2004
11,7	8	24	14	2005
11,5	8	24	14	2006
10,4	8	22	12	2007
11,3	8	20	12	2008

Source : BCM

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

جدول 11. جدول العمليات المالية للدولة
Tableau 11 Tableau des opérations financières de l'Etat

Libellés	2004	2005	2006	2007	2008
RECETTES TOTALES	130,4	131,4	466,5	204,3	202,6
Recettes totales hors pétrole	130,4	131,4	406,0	184,4	185,23
Recettes totales hors dons	117,9	121,0	153,5	168,1	182,03
Recettes fiscales	59,2	76,0	97,1	106,9	114,94
Recettes non fiscales	58,7	45,0	56,4	61,3	67,09
Dont redevances de pêche de l'UE	29,2	30,7	30,4	29,9	27,9
Dons	12,5	10,0	252,5	16,3	3,2
DEPENSES ET PREIS NETS TOTAUX	149,5	166,3	206,4	217,9	261,8
Dépenses courantes	96,7	126,7	157,9	159,4	191,1
Dépenses d'équipement et prêts nets	43,0	36,6	44,6	58,5	55,59
Autres	9,8	3,0	3,9		15,1
Solde, hors pétrole et dons	-31,6	-44,9	-52,9	-49,8	-79,7
Solde, hors pétrole dons compris	-19,1	-34,9	199,6	-33,5	-76,5
Recettes pétrolières nettes			60,5	19,9	17,4
SOLDE GLOBAL	-19,1	34,9	260,1	13,6	-59,1
FINANCEMENT	19,1	34,9	-260,1	13,6	59,1
Financement intérieur	-5,3	20,6	-38,7	3,0	47,1
Financement extérieur	13,6	11,1	-223,9	15,1	11,6
Erreurs et omissions	10,9	3,2	2,5	-4,6	0,4

Source : MF / DGT CP

المصدر: وزارة المالية / المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية

فهرس المحتويات

الاهداء .

التشكرات .

هيكل الدراسة .

المقدمة العامة أ-هـ

01..... الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و المالية

02..... المبحث الأول : مفهوم النقود وتطورها

02..... المطلب الأول: نشأة النقود و وظائفها

02..... أولا : نشأة النقود

04..... المطلب الثاني : تعريف النقود و وظائفها

04..... أولا : تعريفات النقود

04..... ثانيا : وظائف النقود

06..... المطلب الثالث : أنواع النقود و خصائصها

06..... أولا : النقود الحقيقية (السلعية)

07..... ثانيا : النقود الورقية

09..... ثالثا : نقود الودائع (النقود المصرفية)

09..... رابعا : النقود المساعدة

09..... خامسا : النقود الالكترونية

11..... المطلب الرابع : النظم و القواعد النقدية

11..... أولا : مفهوم النظم النقدية

12..... ثانيا : أنواع القواعد النقدية

14..... المبحث الثاني : التعريف بالسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها

14..... المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية وتطورها

14..... أولا : تعريف السياسة النقدية

14..... ثانيا : تطور السياسة النقدية

16..... المطلب الثاني : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية و المالية

16.....	أولا : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية
16.....	ثانيا : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
18.....	المطلب الثالث : المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية
18.....	أولا : القطاع الحكومي و قطاع العائلات
19.....	ثانيا : القطاع المالي العام والخاص
19.....	ثالثا : القطاع الخارجي
20.....	المطلب الرابع : أهداف السياسة النقدية
20.....	أولا : الأهداف الأولية
21.....	ثانيا : الأهداف الوسيطة
22.....	ثالثا : الأهداف النهائية
22.....	المطلب الخامس : أدوات السياسة النقدية
23.....	أولا : الأدوات الكمية للسياسة النقدية
25.....	ثانيا : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
25.....	ثالثا : التعليمات المباشرة
27.....	المبحث الثالث : السياسة المالية مفهومها، أهدافها وأدواتها
27.....	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية و دورها
27.....	أولا : دور الدولة في النشاط الاقتصادي
29.....	ثانيا : تعريف السياسة المالية و تطورها
30.....	المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية
31.....	أولا : التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية
31.....	ثانيا : معالجة مشكلة التضخم
31.....	ثالثا : معالجة ظاهرة الإنكماش
31.....	رابعا: تحقيق العدالة الاجتماعية
32.....	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي
32.....	أولا : النفقات العامة
38.....	ثانيا : الإيرادات العامة
44.....	ثالثا : الموازنة العامة

46.....	خلاصة الفصل الأول
47....	الفصل الثاني : تحليل السياسة النقدية والمالية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية
48.....	تمهيد
48.....	المبحث الأول: دور السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية
48.....	المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي
51.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي
51.....	أولاً: فرضية النظرية الكلاسيكية
51.....	ثانياً: فرضية النظرية الحديثة
56.....	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقودي
59.....	المطلب الرابع: السياسة النقدية في تحليل التوقعات العقلانية
62.....	المطلب الخامس: السياسة النقدية في تحليل اقتصاديين جانب العرض
63.....	المبحث الثاني: دور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية
63.....	المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي
65.....	المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي
66.....	المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقودي
	المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية في خضم الجدل الدائريين المدرستين النقودية و الكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية و النقدية
67.....	المطلب الخامس: السياسة المالية في تحليل اقتصاديين جانب العرض
71.....	المبحث الثالث: السياسات النقدية و المالية في إطار الاقتصاد الكلي
71.....	المطلب الأول: السياسات النقدية و المالية و مضاعفات عرض النقود و الإنفاق الحكومي
71.....	أولاً: السياسة النقدية و مضاعف عرض النقود
75.....	ثانياً: السياسة المالية و مضاعف الإنفاق الحكومي
77.....	المطلب الثاني: السياسات النقدية و المالية و التوازن الاقتصادي العام
77.....	أولاً: التفسير النقدي و التوازن العام
82.....	ثانياً: السياسة المالية و التوازن الاقتصادي العام
84.....	المطلب الثالث: السياسات النقدية و المالية و سوق السندات
84.....	أولاً: السياسة النقدية و سوق السندات

87.....	ثانيا: السياسة المالية و سوق السندات.....
90.....	المطلب الرابع: السياسات النقدية و المالية و ميزان المدفوعات.....
90.....	أولاً: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.....
92.....	ثانيا: السياسة المالية و ميزان المدفوعات.....
94.....	المطلب الخامس: طبيعة العلاقة ما بين السياستين النقدية و المالية.....
94.....	أولاً: السياسة النقدية و المالية معا.....
96.....	ثانيا: السياسة النقدية و المالية و الجدل بين الكينزيين و النقوديين.....
99.....	المطلب السادس: السياسات النقدية و المالية و السوق المالية.....
99.....	أولاً: السياسة النقدية و السوق المالية.....
102.....	ثانياً: السياسة المالية و السوق المالية.....
105.....	خلاصة الفصل الثاني.....
106.....	الفصل الثالث :تطور النظام المصرفي الموريتاني
107.....	تمهيد.....
107.....	المبحث الأول:النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 60-72.....
108.....	المطلب الأول: الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.....
108.....	أولاً: الإطار المؤسسي للاتحاد.....
109.....	ثانيا:الإطار الاقتصادي.....
110.....	ثالثاً: الإطار العملي للاتحاد.....
111.....	المطلب الثاني: المصارف المتواجدة في موريتانيا خلال الفترة 60-72.....
111.....	أولاً: البنك المركزي لإفريقيا b.c.o.a.....
113.....	ثانيا : المصارف الثانوية المتواجدة في موريتانيا خلال فترة 60-1972.....
117.....	المبحث الثاني:النظام المصرفي الموريتاني في ظل مرحلة الاستقلال النقدي 1973.....
117.....	المطلب الأول :السيادة النقدية من خلال البنك المركزي و العملة الوطنية.....
117.....	أولاً: إنشاء البنك المركزي الموريتاني.....
123.....	ثانيا: إنشاء العملة الوطنية.....
123.....	المطلب الثاني:المصارف الثانوية المتواجدة خلال فترة (1973، 1984).....
127.....	المطلب الثالث: المصارف الثانوية في الفترة 85-1995.....

136.....	المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفت موريتانيا
137.....	المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي
141.....	المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع
144.....	المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي و الإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية
148.....	خلاصة الفصل الثالث
149.....	الفصل الرابع : مسار السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي
150.....	تمهيد
150.....	المبحث الأول : لمحة عن الاقتصاد الموريتاني
152.....	المطلب الاول : الموارد الطبيعية
170.....	المطلب الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي بموريتانيا والسياسات المطبقة خلال هذه البرامج
171.....	أولا : برنامج التقويم الاقتصادي و المالي : 1985-1988
174.....	ثانيا : برنامج الدعم و الدفع (1989-1991)
179.....	ثالثا : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1994)
182.....	رابعا : برنامج التصحيح الهيكلي (1995 - 1997)
185.....	خامسا : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر(2001-2015)
189.....	المبحث الثاني: السياسة النقدية في موريتانيا
189.....	المطلب الأول: السياسة النقدية الموريتانية قبل برامج الإصلاح الاقتصادي
189.....	أولا: المرحلة الأولى (1960- 1973)
190.....	ثانيا: المرحلة الثانية (1973- 1985)
194.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج التصحيح الهيكلي (1985- 97)
194.....	اولا: سياسة القاعدة النقدية (1985- 1991)
194.....	ثانيا : سياسة الرقابة النقدية غير المباشرة (1992- 1997)
198.....	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقرخلال خطة العمل الثانية 2005-2010

200.....	أولاً: تطور المجاميع النقدية
202.....	ثانياً: القروض الداخلية
203.....	المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي
204.....	المطلب الأول : دور السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي
204.....	أولاً : الائتمان المصرفي
206.....	ثانياً : اسعار الفائدة
208.....	ثالثاً: معدلات التضخم
208.....	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في إدارة العرض الكلي
209.....	أولاً: توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية
213.....	ثانياً: مراجعة السياسات السعرية و تعويم أسعار الصرف
215.....	المبحث الرابع: السياسة المالية في موريتانيا خلال الفترة 2006-2007
216.....	المطلب الأول : إيرادات الميزانية
216.....	أولاً : الإيرادات الضريبية
216.....	ثانياً : الإيرادات غير الضريبية
217.....	ثالثاً: الإيرادات البترولية
217.....	المطلب الثاني : نفقات الميزانية
224.....	خلاصة الفصل الرابع
225.....	الخاتمة
231.....	قائمة المراجع
241.....	قائمة المنحنيات والجدول
244.....	قائمة الملاحق

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية والمالية أحد أشكال سياسات تحقيق الاستقرار التي تنتجها الدول من اجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة؛ التي صاحبت التطور الاقتصادي كونها تمثل الجانب النقدي والمالي للسياسة الاقتصادية العامة، فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فان درجة فاعلية هذه الأخيرة وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة وفي درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي والنقدي، التضخم.

Résumé :

La politique monétaire et budgétaire est une forme de politiques de stabilisation produites par les pays afin de lutter contre les déséquilibres économiques diverses qui a accompagné le développement économique et qui représentent le côté monétaire et financier de la politique économique générale et exige un degré élevé de coordination avec d'autres instruments de politique économique ainsi que le degré d'efficacité de ces de celui-ci et leur importance relative comme l'un des politiques de stabilisation économique varie d'une économie à une autre à la lumière de la nature variée des structures économiques qui prévalent dans le degré de développement des marchés monétaires et financiers d'un pays à l'autre, et ainsi faire varier le degré de progrès économique, en plus de des différentes situations économiques.

Mots-clés :

La politique monétaire , La politique budgétaire, La stabilité économique et monétaire ; inflation .